

البنك المركزي العراقي
المديرية العامة للإحصاء والابحاث
قسم بحوث السوق المالية

التقرير السنوي
للاستقرار المالي في العراق
لعام 2012

المحتويات

رقم الصفحة	اسم الموضوع	
18 – 3	ملخص التقرير السنوي	1
19 – 19	المقدمة	2
33 – 20	اولا : تقييم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المالي في العراق لعام 2012	3
41 – 34	ثانيا : البنية التحتية للجهاز المصرفي في العراق لعام 2012	4
46 – 42	ثالثا : انجازات مكتب الابلاغ عن غسل الاموال في البنك المركزي العراقي لعام 2012	5
56 – 47	رابعا: اعمال قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي لعام 2012	6
58 – 57	خامسا ادارة: المخاطر في البنك المركزي العراقي لعام 2012	7
63 – 59	سادسا: التطور التقني في المصارف العراقية	8
110 – 64	سابعا: المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي العراقي	9
115 – 111	الخاتمة	10
116	التوصيات	11
130 - 117	ملحق جداول احصائية	12

قائمة الجداول

1	جدول رقم (1) الودائع حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعام 2012
2	جدول رقم (2) الائتمان النقدي حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعام 2012
3	جدول رقم (3) الودائع حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعام 2011
4	جدول رقم (4) الائتمان النقدي حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعام 2011
5	جدول رقم (5) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي لعام 2012
6	جدول رقم (6) معدلات اسعار الفائدة لعام 2012
7	جدول رقم (7) كفاية رأس المال للمصارف كافة لعام 2012
8	جدول رقم (8) احصائية المصارف والنسب المعيارية كما في 2012/12/31
9	جدول رقم (9) هيكل الجهاز المصرفي في العراق لغاية 2012/12/31

2012/12/31

ملخص التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2012

ملخص التقرير

يقوم البنك المركزي العراقي بالدور التنظيمي والاشرافي والرقابي على المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة للحفاظ على نظام مالي يقوم على اساس التنافس في السوق ، وتحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية واتاحة فرص العمل والابقاء على معدلات تضخم منخفضة وتأمين نظاما فعالا وسلسا للمدفوعات ، اضافة الى قيامه بجمع وتبويب الاحصاءات لمتابعة التطورات في الجهاز المصرفي والاقتصاد العراقي للاغراض التحليلية والاحترازية وكمستشار مالي للدولة، فضلا عن اضطلاعهم بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، وان هذه الفعاليات تهدف الى تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الرخاء في العراق.

وعلى هذا الاساس استعرض التقرير اهم التطورات الحاصلة في القطاع المالي واستقراره في العراق خلال عام 2012 من خلال هدفين رئيسيين:

الاول: استمرار الرقابة الاشرافية على المصارف والشركات المالية غير المصرفية بشكل منتظم بهدف التشخيص المبكر لنقاط الضعف في الاداء ومعالجة المخالفات والمشاكل التي تواجهها .

الثاني : توفير منظومة علاجية تسعى الى احتواء الازمات بمختلف انواعها والاسراع في اتخاذ الاجراءات الهادفة لمنع انتشارها على الساحتين المالية والمصرفية.

والوقوف على انجازات البنك المركزي وما حققه من نسب ساهمت في تحقيق الاستقرار المالي وعلى وفق البيئة التشريعية التي يعمل بها البنك المركزي العراقي المتمثلة بالقوانين والانظمة كواحدة من متطلبات ذلك الاستقرار وعلى النحو الآتي:

- 1 - قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004
- 2 - قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004
- 3 - قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006
- 4 - قانون مكافحة غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004
- 5 - قانون سوق العراق للاوراق المالية رقم (74) لسنة 2004
- 6 - قانون الشركات رقم (21) المعدل لسنة 1997
- 7 - قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997
- 8 - قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984
- 9 - الانظمة والتعليمات واللوائح التي تصدر بموجب القوانين اعلاه.

وبناء على ذلك ، قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة للإحصاء والابحاث/ قسم بحوث السوق المالية بدراسة اهم المؤشرات المصرفية للوقوف على وضع الاستقرار المالي للمصارف العراقية العاملة بالتعاون مع مديريات واقسام البنك كافة وعلى وفق ما يأتي :

- سجل اجمالي رصيد الموجودات نهاية عام 2012 ارتفاعا واضحا بلغ (190.9) ترليون دينار احتل نسبة (77.5%) من الناتج المحلي الاجمالي البالغ (246.4) ترليون دينار، مسجلاً ارتفاع مقداره (32.8%) مقارنة بعام 2011 البالغ (143.8) ترليون وذلك لارتفاع رصيد الموجودات في كل من مصرفي الرافدين والرشد الى (88.4) و (51.4) ترليون دينار على التوالي بعد اعادة تقييم هذه الموجودات (حيث تم تنفيذ القيود الخاصة بالقسم الدولي والتي تمثل فرق التقييم الدائن والمدين وفق توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين الواردة في مذكرة التفاهم وخطة العمل الخاصة بها والمتعلقة بأعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشد).

- بلغ اجمالي رصيد الودائع في الجهاز المصرفي العراقي (42.5) ترليون دينار ويشكل نسبة (22.2%) من اجمالي المطلوبات ويعود ذلك الى جهود البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وخلق الثقة لدى الجمهور بالمصارف العاملة، فضلا عن ارتفاع هامش الفائدة بين الودائع بالدينار العراقي والودائع بالعملة الاجنبية ، وزيادة عدد الفروع بشكل ملموس ومستمر الى (972) فرعاً مصرفياً لتبلغ الكثافة المصرفية فرع مصرف واحد لكل (35) الف نسمة ، ومع ذلك فهي نسبة منخفضة قياساً بالدول الاخرى حيث بلغت (6) فروع لكل عشرة الاف

نسمة في البلدان المتقدمة وقد يكون فرع مصرف واحد لكل (10) الاف نسمة في بعض بلدان المنطقة ومنها لبنان

- يعتبر النمو في رؤوس اموال المصارف مؤشر ايجابي لما له من اثر في تعزيز الاستقرار المصرفي لكونه يزيد من الرافعة المالية ويعزز قدرتها على مواجهة المخاطر ، فقد نمت رؤوس اموال المصارف في العراق من (3.9) ترليون دينار في عام 2011 الى (5.9) ترليون دينار في عام 2012 ، الا ان هذا الارتفاع يعد ضئيلاً امام متطلبات المشاريع التنموية الكبيرة مما دعا البنك المركزي العراقي لزيادة رؤوس اموال المصارف لتمكينها من تقديم التسهيلات المصرفية المتنوعة لكي تدخل بقوة في السوق المالية لتساهم بشكل فعال في تطوير قطاعات الاقتصاد العراقي المختلفة.

- تبلغ نسبة رؤوس أموال الشركات المصرفية المساهمة (المصارف الاهلية) الى الناتج المحلي الاجمالي (1.9%) وهي نسبة ضئيلة ، في حين بلغت هذه النسبة للمصارف الحكومية (0.5%) من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2012، بسبب عدم قيام وزارة المالية باتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة رؤوس اموال المصارف العراقية الحكومية تنفيذاً لقرار اللجنة الاقتصادية بكتابها المرقم 341 والمؤرخ في 2008/3/31 بزيادة رأسمال مصرف الرافدين الى (400) مليار دينار ومصرف الرشيد الى (300) مليار دينار والمصارف الاختصاصية الثلاث الى (200) مليار دينار لكل منها ، بالرغم من تأكيدات البنك المركزي العراقي على ذلك والمؤكد عليه من مجلس الوزراء بجلسته المرقمة (20) المنعقدة في 2012/5/15.

- تلبية الى تعميم البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية التي ينتهجها وتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق لغرض توسيع نطاق الائتمان بما يخدم اهداف التنمية الاقتصادية الذي قرر فيه ان يكون الاحتياطي القانوني الالزامي بنسبة (15%) على كافة الودائع المصرفية سواء كانت هذه الودائع حكومية او ودائع القطاع الخاص موزعة بواقع (10%) يحتفظ بها لدى البنك المركزي العراقي و (5%) يحتفظ بها في خزائن المصرف والذي تم تطبيقه بتاريخ 2010/9/1 الامر الذي ساهم في انخفاض احتياطات المصارف العاملة في العراق المودعة لدى البنك المركزي كما في نهاية عام 2012 الى (1.2) ترليون دينار مقارنة بعام 2011 البالغ رصيدها (1.8) ترليون دينار مما ساعدها في توجيه هذه الموارد نحو عمليات منح الائتمان النقدي والتعهدي.

- حقق الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف عام 2012 زيادة قدرها (60%) ليبلغ (20.8) ترليون دينار بعد ان كان بحدود (13) ترليون دينار عام 2011 ، موزعة بنسبة (37.6%) لقطاع الخدمات و (20.4%) لقطاع التجارة والمفرد، و (22.2%) لقطاع البناء والتشييد و (6%) لقطاع الزراعة، و (6.6%) لقطاع النقل والتخزين، و (5.2%) لقطاع الصناعات التحويلية، و (0.6%) لقطاع الكهرباء والغاز، و (0.8%) لقطاع التمويل والتأمين ، و (0.6%) لقطاع العالم الخارجي، ومع ذلك فأنا هذه النسبة تعتبر ضئيلة التأثير على تمويل النمو الاقتصادي المطلوب ازاء مشاريع التنمية الكبيرة التي يحتاجها العراق في الحاضر والمستقبل القريب .

- لازالت نسبة الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الخاصة لا تتعد (18.8%) من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من المصارف كافة بالرغم من ان رؤوس اموالها تشكل (78%) من اجمالي رؤوس اموال المصارف كافة

...

وعلى العكس من ذلك فإن الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الحكومية يمثل (81.2%) من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من المصارف كافة، ولا تتعد نسبة رؤوس اموال هذه المصارف الحكومية عن (22%) من اجمالي رؤوس اموال المصارف كافة .

وهذا يعني ان المصارف الحكومية مازالت تمارس سياسة تتسم بالمجازفة في منحها الائتمان قياسا برؤوس اموالها واحتياجاتها المتواضعة.

- أن تردد المصارف الخاصة في منح الائتمان بما يتناسب مع حاجة القطاعات الاقتصادية يعود في الغالب الى مايلي :

- 1- ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية Moral Risk
- 2- ضعف الضمانات المقدمة لقاء منح الائتمان (Collaterals) وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو مايسمى بمخاطر السوق .

3- أن أغلب المصارف وخاصة الاهلية منها لا تتمتع بملاءة مالية عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني في ضوء تركيبة الودائع لديها والتي يغلب عليها قصر الاجل، حيث لم يتجاوز اجمالي رؤوس الاموال للمصارف كافة (5.9) ترليون دينار وفي الوقت الذي يستقطب فيه مصرف الرافدين أكبر رصيد من الودائع ، الا ان نسبة كفاية رأس المال لهذا المصرف هي اقل من (12%) حيث يبلغ رصيد هذا المؤشر للمصارف الحكومية (34.5) ترليون دينار منها (20) ترليون دينار لمصرف الرافدين و(10.9) ترليون دينار لمصرف الرشيد والباقي (3.6) ترليون دينار للمصارف (الزراعي ، الصناعي ، العقاري ، العراق ، والمصرف العراقي للتجارة) . في حين حظيت المصارف الخاصة بـ (7.9) ترليون دينار وتبلغ نسبة كفاية رأس المال لديها أكبر من ضعف النسبة المعيارية البالغة (12%).

4- ان المصارف الأهلية قاطبة مازال مترددة وبشكل واضح في توسيع نشاطها الائتماني، وتفضل التوجه نحو تقديم الائتمان التعهدي بشكل اكبر من الائتمان النقدي ،الذي بلغ (14.3%) من مجموع الائتمان النقدي والتعهدي للمصارف كافة في حين بلغ الائتمان النقدي الممنوح من قبلها (7%).

- بلغ رصيد الديون متعثرة التسديد (497.9) مليار دينار (41.3%) منها للمصارف الحكومية البالغة (205.6) مليار دينار ونسبة (58.7%) للمصارف الخاصة وبمبلغ (292.3) مليار دينار والتي تمثل بمجملها نسبة (0.7%) من اجمالي الائتمان المصرفي (النقدي والتعهدي) البالغ (72.3) ترليون دينار لغاية 2012/12/31 .

- من اجل حث المصارف على التوجه نحو اقتصاد السوق قام البنك المركزي العراقي في آذار 2010 بتخفيض اسعار الفائدة (Policy Rate) كأداة من ادوات السياسة النقدية الى (6%)، فضلا عن قرارات البنك المركزي السابقة بالغاء خطة الائتمان والسماح للمصارف بتقديم القروض المشتركة بهدف زيادة التعاون فيما بينها واطلاق حرية سعر الفائدة التي تقبضه او تدفعه هذه المصارف اعتباراً من 2004/3/31، وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي الى (15%) على كافة الودائع المصرفية (الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص) موزعة بواقع (10%) يحتفظ بها لدى البنك المركزي العراقي و (5%) يحتفظ بها في خزائن المصرف والذي تم تطبيقه بتاريخ 2010/9/1 ، وعدم تجاوزها للنسب القانونية المحددة وتكثيف الرقابة على القروض الكبيرة الحجم ووضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر القروض الرديئة اضافة الى جهود البنك المركزي العراقي في انشاء الشركة العراقية للكفالات المصرفية التي تتولى مهمة ضمان القروض من المصارف الخاصة التي تتراوح مبالغها ما بين (5000-250000) دولار .

- وفيما يخص نسبة كفاية رأس المال، يلاحظ أن كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية وبشكل خاص مصرف الرافدين أقل من النسبة القانونية البالغة (12%) في حين بلغت لدى غالبية المصارف الاهلية أكثر من (60%) وذلك لتحفظ الأخيرة عن منح الائتمان الذي نتج عنه سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية البالغة (30%) ويشير ذلك الى وجود موارد مالية معطلة لا تتوفر لها فرص الائتمان والاستثمار الآمن والسليم . وبناءا عليه تعد المصارف الحكومية في منحها الائتمان على وفق النسب العالية المشار اليها في اعلاه مؤسسات مصرفية مجازفة ومتعرضة للمخاطر المعنوية.

ومع ذلك يتوقع تحسن نسبة كفاية رأس المال لمصرفي الرافدين والرشد في ضوء قرار الامانة العامة لمجلس الوزراء المتخذ بالجلسة الاعتيادية العشرين المنعقدة بتاريخ 2012/5/15 المبلغ بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء العدد ش.ز 17153/5/1/10 في 2012/5/15 والمتضمن زيادة رأسمال مصرف الرافدين الى (400) مليار دينار وزيادة رأسمال مصرف الرشيد الى (300) مليار دينار .

- بلغ اجمالي رصيد الاستثمارات في ادوات الاستثمار المحلية لدى المصارف التجارية لعام 2011 (5.8) ترليون دينار منها (83.8%) للمصارف الحكومية و(16.2%) للمصارف الخاصة وهي مبالغ متواضعة مقارنة بما تملكه هذه المصارف من موارد كبيرة غير مستثمرة.

- بلغ رصيد الاستثمارات الاجنبية للمصارف التجارية العراقية للعام نفسه (4.3) ترليون دينار ، شكلت نسبة (81.4%) منه للمصارف الحكومية و(18.6%) للمصارف الاهلية .

وبذلك سجل مجموع (الاستثمارات العراقية + الاستثمارات الاجنبية) (5.8) ترليون دينار بما يمثل (2.4%) من الناتج المحلي الاجمالي البالغ (246.4) ترليون دينار، وتمثل نسبة ضئيلة اذا ما قورنت الى متطلبات التنمية الاقتصادية للبلاد .

- من اجل ضمان متانة وسلامة الجهاز المصرفي قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان في عام 2012 بالتفتيش والرقابة على المصارف المجازة، اضافة الى (الرقابة الداخلية) التي

تؤديها اقسام الرقابة في المصارف ذاتها وتقييم المدقق الخارجي وملاحظاته حول ادائها وقد حققت المديرية المذكورة نسب انجاز ايجابية من خلال كفاءة أداء اقسامها وبذلك ساهمت في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف والشركات المالية العاملة في العراق كافة.

- بهدف مواكبة المستجدات والتطورات الحاصلة في القطاع المصرفي الدولي قام البنك المركزي العراقي بتطوير عمل المديرية العامة لمراقبة الصيرفة منذ اواسط عام 2003 لغاية 2012 من خلال الاجراءات الاتية:-

1- الغاء خطة الائتمان واعطاء هذه المهمة الى مجالس ادارات المصارف ، وتحرير اسعار الفائدة المدينة والدائنة لخلق المرونة والمنافسة وسرعة اتخاذ القرار.

2- اعداد اللائحة الارشادية لتصنيف الائتمان و تحديد مخاطر كل صنف والزام المصارف بوضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر الائتمان غير المنتج للعوائد بأصنافه المختلفة والتي تشمل (الائتمان دون المتوسط ، الائتمان المشكوك في تحصيله ، والائتمان الخاسر).

3- اعداد وتطبيق نظام تقييم المصارف (Camel) في تقييم الاداء المصرفي وبدأ العمل به منذ عام 2007 ويعتبر العراق من اوائل البلدان العربية المطبقة لهذا النظام ، ويعمل البنك المركزي العراقي على نظام تقييم اكثر حداثة.

4- اعداد اللوائح التنظيمية الجديدة رقم (3) لسنة 2010 بالتعاون مع خبراء صندوق النقد الدولي وتدقيقها من قبل مجلس شورى الدولة لاقرارها وتم نشرها في الجريدة الرسمية بعددها المرقم 4172 الصادر في 2011/1/3.

5- اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة تأهيل وهيكله المصارف الحكومية لكونها تمثل حجر الزاوية في النظام المصرفي في العراق حيث تقدم 90% من حجم العمل وتملك قرابة 48.7% من الفروع وتشمل (الرافدين ، الرشيد ، الصناعي، الزراعي، العقاري، والعراقي للتجارة) ولديها 70% من الودائع الحكومية.

6- الموافقة على انشاء المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي مثل الشركة العراقية للكفالات المصرفية ، واعداد مسودة قانون شركة لضمان الودائع، والشركة العراقية للقروض الصغيرة والمتوسطة والسماح للمصارف الاجنبية لانشاء مصارف كاملة تابعة لها ، او فتح فروع او مكاتب تمثيل ، او المشاركة في رؤوس اموال المصارف العراقية الخاصة القائمة بدون حدود.

7- اعداد موازنة مصرفية جديدة وفق معايير المحاسبة الدولية الحديثة (i.f.r.s) تم تطبيقها من قبل غالبية المصارف منذ عام 2010 وحتى الان .

8- تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة على المصارف العراقية من خلال قيام البنك المركزي وديوان الرقابة المالية ورابطة المصارف العراقية بتدريب الكادر الوظيفي للمصارف لكون هذه المعايير تمثل احدى متطلبات الصيرفة الدولية الحديثة.

9- السماح للمصارف بفتح نوافذ لممارسة اعمال الصيرفة الاسلامية ، ومنها نافذتين اسلامية في مصرفي الرافدين والرشيد.

10- اعداد تعليمات للتسهيلات التي يمكن للمصارف العراقية تقديمها للمستثمرين الاجانب .

- وفي مجال تطبيق قانون مكافحة غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004 قام البنك المركزي ومن خلال مكتب الابلاغ عن غسل الاموال بتوجيه الكتب والتعاميم للمصارف والشركات المالية وحثهما على الالتزام بالتعليمات كافة الصادرة من هذا البنك وعلى وفق قانونه المرقم (56) لسنة 2004 وتقديم كشوفات تحليلية نصف شهرية خاصة بأعمال الحوالات.
- كما اكد البنك المركزي العراقي على المصارف المجازة كافة وشركات التحويل المالي المجازة بضرورة انشاء (وحدة متابعة مكافحة غسل الاموال) لدى المصارف على ان تكون هذه الوحدات مسؤولة عن متابعة وتنفيذ التزاماتهم بقانون مكافحة غسل الاموال المشار اليه اعلاه واعلام مكتب الابلاغ عن غسل الاموال في البنك المركزي بأية معاملات مالية مشبوهة ليتم التحري عنها وابلاغ السلطات الامنية والقضائية بعد التحقق من انها معاملات تدخل ضمن مفهوم عمليات غسل الاموال .
- قام البنك المركزي العراقي بتطوير عمل مكتب الابلاغ عن غسل الاموال من اجل النهوض بواقع عملي وجاد للرقى الى مستوى الوحدات النظرية في البلدان العربية والمجاورة وذلك من خلال :
- تطوير قاعدة البيانات الخاصة بالمكتب باستخدام برامج لادخال أسماء المؤسسات المالية المتمثلة بالمصارف العراقية والأجنبية المجازة من قبل هذا البنك والمؤسسات المالية غير المصرفية المتمثلة بشركات التحويل المالي وشركات الاستثمار المالي وشركات الصرافة وتبويب المعاملات المشبوهة و/ أو قيد التحقيق .
- التنسيق وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) لسنة 2004 مع الجهات الحكومية الوطنية مثل : هيئة النزاهة / وزارة الداخلية / وزارة الخارجية/ ومجلس شورى الدولة إضافة الى مؤسسات حكومية أخرى فيما يتعلق بمواضيع مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد ، خاصة وإن المكتب ممثل في مجلس مكافحة الفساد المشترك مع هيئة النزاهة ووزارتي العدل والداخلية والجهات القضائية وحسب متطلبات العمل لقضايا مكافحة الفساد الإداري والمالي والتعاون والتنسيق الشامل مع الأجهزة المعنية عند الحاجة .
- التعاون مع الوحدات النظرية في البلدان العربية والمجاورة بشأن مواضيع تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
- إعداد مذكرات تفاهم مع الوحدات النظرية لإغراض المساعدة الإدارية بتبادل المعلومات بشأن موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
- التوجه للتنسيق مع إقليم كردستان لإنشاء وحدات مكافحة غسل الأموال في فرعي البنك المركزي اربيل والسليمانية يكون ارتباطها مع هذا المكتب لمتابعة خضوع المصارف العاملة في إقليم كردستان لقانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) والتعليمات الصادرة بموجبه .

- تم مناقشة التقييم المشترك لجمهورية العراق في عام 2012 للتعاون مع البنك الدولي ومجموعة العمل المشترك (MENA FATF) الخاصة بتطبيق التوصيات الـ (40) الخاصة بمكافحة غسل الأموال والـ (9) توصيات الخاصة لتمويل الارهاب.
- يقوم المكتب بجهد استثنائي للتواصل مع المصارف العاملة في العراق والمؤسسات المالية الأخرى باعتبارها الجهات التي تمر من خلال قنواتها المعاملات المالية المشبوهة مما يتطلب من المؤسسات المالية اتخاذ الحيطة والحذر والتحقق من هوية الزبائن وتطبيق مبدأ اعرف عميلك وعمله ومصدر الأموال والمستفيد النهائي من الأموال لحماية مؤسساتهم من الاستغلال من قبل القائمين بعملية غسل الأموال أو ممولي الإرهاب ، حيث اصدر المكتب العديد من التعليمات المضافة الى بنود قانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) لسنة 2004 إلا ان هناك تحديات تواجه المكتب منها ضعف استجابة هذه المؤسسات الى الضوابط والامتثال للتعليمات .
- قام المكتب بجهود استثنائية في تدقيق الكشوفات المالية التحليلية المقدمة من قبل المؤسسات المالية وتحليلها ومخاطبة المؤسسات بشأنها تحفيزاً لتلك المؤسسات في بناء قاعدة بيانات رصينة لديها بأسماء عملاءها ومهتهم ومصادر أموالهم .
- بناء أسس سليمة للتدقيق والتحقيق ومراقبة حالات التهريب وغسل الأموال ، إضافة الى تدقيق الكشوفات الخاصة بمزاد العملة بشكل يومي ومتابعة مدى التزام المؤسسات المالية بتعليمات نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية وتعليمات هذا المكتب بشأن الحوالات والتعاملات المالية.
- ومن التحديات التي تواجه عمل المكتب قلة الكادر المتخصص ، حيث ان عمل مكتب الابلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتطلب وجود ملاك وظيفي متخصص بالتحليل المالي والتحريات المالية والاستشارات القانونية والترجمة إضافة الى تخصصات أخرى ويسعى البنك المركزي العراقي بتوفير الملاك المطلوب لتطوير عمل المكتب.

ومما يذكر بهذا الصدد الى ان انظمة الدفع والتسوية ترتبط بشكل وثيق بالوظيفتين الرئيسيتين للسلطات النقدية المتمثلة في:

- تحقيق الاستقرار المالي (الرقابة المصرفية)
- تحقيق الاستقرار النقدي (السياسة النقدية)

وبذلك تكون السياسة النقدية معنية بكفاءة وسلامة هذه الانظمة اضافة الى دورها كمستخدم لنظام الدفع لتسوية عمليات السوق المفتوحة او عمليات بيع او شراء السندات الحكومية وحوالات الخزينة او اي عمليات دفع اخرى.

فضلا عن سعي البنك المركزي العراقي لتطبيق انظمة المدفوعات الالكترونية منذ عام 2006 بمساعدة وزارة الخزانة الامريكية كخطوة اساسية لتطوير القطاع المصرفي وزيادة كفاءته وتفعيل دوره في تحقيق الاستقرار المالي في العراق من خلال تداول الاموال بالوسائل الالكترونية وتقليل الاعتماد على التداول الورقي للنقد ، وفق انظمة المشاريع التالية:

نظام التسوية الاجمالية الانية RTGS .

1- نظام المقاصة الالية ACH

2- نظام مقاصة الصكوك الالكترونية CEP

3- نظام ايداع وتسجيل السندات الحكومية GSRS

4- نظام ربط المصارف العراقية IIBN

تجاوز المبالغ التي يجريها نظام المدفوعات (155.6) ترليون دينار و (3.9) مليار دولار امريكي سنويا اي بمعدل (13) ترليون دينار عراقي و (321.4) مليون دولار امريكي شهريا ما قلص نقل السيولة المالية يدويا بالاعتماد على مبدأ التحويل بين المصارف وفقا لنظام المدفوعات، اضافة الى ان نظام المدفوعات من الانظمة المتطورة في العمل المصرفي ، ولو تعذر تشغيله لخلق حالة من عدم القدرة على توفير الاموال بالوقت المناسب، ويقضي النظام بتداول التبادل المالي بين المصارف العراقية بأشراف البنك المركزي العراقي.

ويعمل البنك المركزي العراقي حاليا لاعداد الخطط اللازمة لتطوير كل من:-

1- مدفوعات التجزئة وبناء الموزع الوطني (National Switch) .

2- اعداد التعليمات والتشريعات اللازمة لانظمة الدفع في العراق.

3- تطوير فعاليات المدفوعات المختلفة (RTGS, C-ACH, CSD) بما فيها فعاليات السوق الوطنية.

4- ربط سوق العراق للاوراق المالية مع نظام الحفظ المركزي للاوراق المالية.

5- تنفيذ قانون مكافحة غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004 ، حيث يقوم البنك المركزي العراقي ومن خلال قسم

المدفوعات في عام 2012 بالاعمال الاتية:

- اجراء تحديث على تعليمات الاجور المستقطعة من المصارف المشاركة بنظام المدفوعات العراقي عن طريق نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS) وعن طريق نظام المقاصة الالية (C-ACH) وعن طريق نظام ايداع السندات الحكومية (GSRS) استنادا الى موافقة مجلس ادارة البنك المركزي العراقي، وتم العمل بها اعتبارا من تاريخ 2012/4/1 واعلام كافة المصارف بذلك .
- بهدف ضمان دقة عملية تحويل المبالغ بين المصارف المشاركة في نظام المدفوعات العراقي وتقليل المخاطر الناجمة عن تحويل المبالغ الكترونيا ومكافحة غسل الاموال فقد تم وضع تعليمات واجراءات من قبل لجنة مكونة من البنك المركزي العراقي وعدد من المصارف (قسم المدفوعات , المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان , المصرف المتحد ، ومصرفي الرافدين والرشيد ، ومصرف الخليج) لتنظيم آلية أحكام عمليات التحويل عن طريق نظام المدفوعات وتعميمها على المصارف كافة بتاريخ 2012/4/2 .
- تم استحصال موافقة مجلس ادارة البنك المركزي العراقي بموجب القرار المرقم س.م/323/2 بتاريخ 2012/12/12 على اصدار التعليمات الخاصة بأنظمة الدفع الالكتروني التي تنظم عمل الشركات ومزودي خدمات الدفع الالكتروني والشركة الفائزة بالعطاء لبناء الموزع الوطني والتي تعتبر المظلة التي سوف يستند عليها قانونيا لاعداد التعليمات التنظيمية والشروط الواجبة لمنح التراخيص للشركات وتعميمها على المصارف للعمل بموجبها .
- بعد ان تم البدء بالتنفيذ الفعلي لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (C-ACH) ومنذ بداية عام 2011 الذي يمكن المصارف من ارسال اوامر الدفع الدائنة وتبادل الصكوك الالكترونية فيما بينها وبين فروعها في بغداد والمحافظات والذي ساهم في زيادة السرعة في تسوية الصكوك وتقليل فترة التقاوص ، قام البنك المركزي العراقي ومن خلال قسم المدفوعات العراقي بأصدار تعميم الى كافة المصارف المشاركة في نظام المقاصة الالية C-ACH بأن يكون آخر موعد لتبادل الصكوك يدويا بين فروع المصارف المشاركة في النظام بتاريخ 2013/2/28 وعلى المصارف الاسراع بتهيئة واشراك باقي فروعها وبخلافه سيتم رفض الصكوك من قبل البنك المركزي العراقي مالم يتم ارسالها عن طريق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بموجب كتاب البنك المركزي/قسم المدفوعات بتاريخ 2012/12/30.
- تم اصدار قانون التوقيع الالكتروني رقم (78) لسنة 2012 ونشره في جريدة الوقائع العراقية العدد 4256 الصادر بتاريخ 5 تشرين الثاني 2012.
- قام البنك المركزي العراقي بتشكيل لجنة من قسم المدفوعات العراقي والمديريات والاقسام ذات العلاقة في هذا البنك لتجديد عقد الصيانة الخاص بنظام المدفوعات العراقي .

- وضع البنك المركزي العراقي خطة عمل وجدول زمني لتحديث وتطوير انظمة المدفوعات العراقي وتوقيع العقد مع شركة مونتيران لتحديث الانظمة (RTGS,C-ACH,CSD) واطافة نظام المتاجرة Trading الى نظام الـ CSD .
- استلم البنك المركزي العراقي/قسم المدفوعات العراقي البرامجيات الخاصة بنظامي (RTGS-CSD) من قبل الشركة المجهزة للنظام (شركة مونتيران).
- استلم البنك المركزي العراقي/قسم المدفوعات العراقي النسخة المحدثة التي تتضمن برنامج الربط (Gateway) وتمت عملية الفحص والاختبار على النظام التجريبي وبانتظار تنفيذه عند البدء بتطبيق النظام الفعلي في عام 2013 .
- مشروع تطوير انظمة الدفع بالتجزئة (IRPSI) (Iraqi Retail payment System Instruction) عقد البنك المركزي العراقي اجتماعات مع خبراء في الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) لتفعيل مشروع الدفع بالتجزئة ومشروع الموزع الوطني حيث تم وضع الية لدعوة تقديم العطاءات لمجهزي خدمات الدفع بالتجزئة ووضع الستراتيجيات الخاصة بالمشروع والبنى التحتية اللازمة له ، والجدول الزمني للتنفيذ.
- قيام البنك المركزي العراقي بأعداد مسودة (RFP) الخاصة بمشروع الدفع بالتجزئة والموزع الوطني .
- قيام الكادر المتخصص في قسم المدفوعات بألقاء محاضرة تعريفية بنظام المدفوعات العراقي الى عدد من موظفي مديريات البنك المركزي العراقي .
- قيام قسم المدفوعات بأقامة ورشة عمل للمصارف العاملة في العراق بهدف تدريب الكادر المصرفي على نظام مقاصة الصكوك الالكترونية حيث عقدت هذه الورشة في المركز التدريبي التابع لمصرف الخليج التجاري.
- وضع آلية لأتمتة العمليات المالية للمصروفات وتسديد الألتزامات تجاه الجهات المستفيدة عن طريق ارسال أوامر دفع الكترونية من خلال نظام المدفوعات العراقي بدلا من الصكوك وبالتنسيق مع المصارف المشاركة .
- أجرى البنك المركزي العراقي ومن خلال قسم المدفوعات مخاطبات مع وزارتي الاتصالات والمالية من أجل توسيع نظام المدفوعات واعتماد أوامر الدفع الالكترونية بدلا من اعتماد النقد والصكوك ، وقد تم الحصول على موافقة وزارة الاتصالات للعمل بالدفع الالكتروني وعلى ضوء ذلك تم عقد عدة اجتماعات مع كلتا

الوزارتين وممثلي البنك المركزي العراقي وكل من مصرفي الرافدين والرشد لوضع خطة والاتفاق على آلية عمل تعتمد عليها الوزارات والشركات التابعة لها .

ثانيا: المنجزات على مستوى الأنظمة :

1. نظام التسوية الاجمالية الاتية RTGS :

قام البنك المركزي العراقي ومن خلال قسم المدفوعات عام 2012 بالاعمال الاتية:

- بلغت اعداد التحويلات المالية بين المشاركين (المصارف الحكومية والاهلية ووزارة المالية) بحدود (33,500) تحويلا بالدينار العراقي و (7,000) تحويلا بالدولار الامريكي .
- قيام قسم المدفوعات بتنصيب النظام في هيئة التقاعد العامة.
- اقامة دورة تدريبية في قسم المدفوعات لتدريب كوادر دائرة رعاية القاصرين واشترك الدائرة المذكورة بنظام المدفوعات العراقي وتزويدهم بالتحويل الالكتروني E-Token .
- قيام قسم المدفوعات بتدريب واشراك كل من المصارف (الاعتماد اللبناني , البحر المتوسط , باريسيان , واللبناني الفرنسي) وتزويدهم بالتحويلات الالكترونية E-Token , واصبح عدد المصارف المشاركة في النظام الحالي (49) مصرفا بالاضافة الى وزارة المالية وهيئة التقاعد العامة ودائرة رعاية القاصرين .
- قيام قسم المدفوعات بتدريب كادر من المديرية العامة للاستثمارات على النظام ومنحهم التحويلات الالكترونية E-Token .
- تولي قسم المدفوعات بمهمة تدريب كادر على النسخة المحدثة للنظام (Upgrade) من قبل شركة مونتران والعمل على اجراءات الفحص والاختبار , وقد تم الانتهاء من فحص واختبار النسخة المحدثة للنظام .
- قيام قسم المدفوعات بتدريب (48) مصرفا من المصارف المشاركة على النسخة المحدثة للنظام (Upgrade) اضافة الى وزارة المالية وهيئة التقاعد العامة ودائرة رعاية القاصرين , وتم تزويد المصارف المتدربة بالتحويلات الالكترونية للعمل على البيئة التجريبية للنظام .
- اعداد رسوم بيان شهيية والتي تمثل مبالغ التحويلات بين المصارف وبعمليتي الدينار والدولار .

2 . نظام مقاصة الصكوك الالكترونية C-ACH :

- بلغ عدد اوامر الدفع الدائنة (SVPO) من خلال نظام المقاصة الالية بحدود (9,000) تحويلا بالدينار العراقي و(200) تحويلا بالدولار . وبلغ عدد تحويلات الصكوك الالكترونية بحدود (12,000) صك بالدينار العراقي و(1,500) صك بالدولار .
- قام البنك المركزي العراقي ومن خلال قسم المدفوعات العراقي بتدريب واشترك (10) مصارف محلية واجنبية العاملة في العراق وهي (مصرف التعاون الاقليمي , الاقتصاد , الهدى , ابو ظبي الاسلامي , ملي ايران , أربيل , بيبيلوس , بابل , التنمية الدولي) حيث اصبح عدد المصارف المشاركة (36) مصرفا اضافة

الى البنك المركزي العراقي ، وكذلك اشترك (177) فرعاً حيث بلغ عدد الفروع المشاركة (243) فرعاً بالإضافة الى تدريب فروع البنك المركزي (الموصل , البصرة , اربيل ،السليمانية) والتنسيق مستمر معهم لتنفيذ النظام من مواقعهم مباشرة.

- التنسيق بين كل من قسم المدفوعات وقسم تكنولوجيا المعلومات بأعداد وارسال مخطط للنظام الحالي للمباشرة بانجاز برنامج الربط بين نظام المقاصة الـ C-ACH وبين النظام المحاسبي الـ ICBS.
- قيام قسم المدفوعات بتدريب مجموعة من فروع المصارف (الرافدين , الرشيد , دار السلام) على نظام المدفوعات العراقي .
- قيام قسم المدفوعات بأعداد الرسوم البيانية الشهرية والتي تمثل مبالغ الصكوك والتحويلات منخفضة القيمة وبعمليتي الدينار والدولار.

3 . نظام ايداع وتسجيل السندات الحكومية CSD.

- اعداد دورة تدريبية في قسم المدفوعات لتدريب كواادر كل من مصرفي الاعتماد اللبناني والبحر المتوسط على النظام وموظفي هيئة رعاية القاصرين على النظام واشراكهم كمؤسسة مالية .
- قيام قسم المدفوعات بتدريب كادر المديرية العامة لادارة الدين العام على النظام المحدث من قبل شركة مونتران.
- فحص واختبار البرامجيات الخاصة بالنظام المحدث من قبل كادر المديرية العامة للعمليات المالية وادارة الدين وفريق الدعم في قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي .
- بلغ عدد المصارف المشاركة في النظام (29) مصرفاً بالإضافة الى وزارة المالية وهيئة التقاعد العامة ودائرة رعاية القاصرين .
- بلغ عدد مزادات حوالات الخزينة للبنك المركزي العراقي (24) مزاداً وعدد مزادات حوالات الخزينة لوزارة المالية (10) مزادات .

4. الدعم الفني :

- اصدار التحويلات الالكترونية E-TOKEN واجراء كافة الترتيبات الادارية .
- صيانة انظمة المدفوعات في حاسبات البنك المركزي العراقي والمصارف والفروع التابعة .
- ارشفة البيانات لنظام الـ RTGS و الـ ACH.
- اعادة بيانات سابقة من النسخ الاحتياطية للمصارف العاملة في العراق ومديريات البنك المركزي العراقي.
- متابعة عمل اختبار النسخ المحدث لانظمة المدفوعات .
- تفعيل استخدام التحويلات الالكترونية للانظمة المحدثه وانشاء التحويلات الالكترونية للمصارف العاملة في العراق التي تم تدريبها على النظام .
- صيانة الاجهزة والسيرفرات المعدة للموقع البديل للبنك المركزي العراقي.
- تنصيب برامجيات نظام مقاصة الصكوك في المصارف العاملة في العراق.

- تنصيب سيرفر خاص بالنظام المحدث وبرامجيات نظام الـ RTGS والـ CSD في البنك المركزي العراقي.
- تنصيب النظام المحدث الـ RTGS في المصارف العاملة في العراق.

ثالثاً: التطورات والمشاريع المستقبلية :

- تسهيلات الاقراض النهاري (Intraday Loan Facility) (ILF) :
قام قسم المدفوعات بأعداد وعرض دراسة على مجلس ادارة البنك المركزي لغرض قيام البنك المركزي بتوفير هذه التسهيلات ولأمد قصير في حالة مواجهة المصارف المشاركة ازمة في السيولة لتنفيذ التزاماتها للمصارف الاخرى.
- نظام المتاجرة : حيث سيتم ربط نظام الـ GSRS مع سوق العراق للاوراق المالية وتفعيل السوق الثانوية من خلال تبادل المصارف المشاركة للاسهم والسندات من خلال هذا النظام والذي سيصبح اسمه نظام الحفظ المركزي للاوراق المالية الـ CSD .

- مشروع تطوير انظمة الدفع بالتجزئة والمقسم الوطني :
ضمن مجال تطوير انظمة الدفع بالتجزئة والمقسم الوطني والدفع عن طريق الموبايل ولغرض تهيئة البيئة المتكاملة لهذا المشروع الحيوي تم تشكيل لجان لتحليل العروض وانجاز طلبات تقديم العروض (RFP) للشركات العالمية المتخصصة التي ترغب المشاركة في المشروع .
علما أنه قد تم وضع الأطر القانونية الخاصة بالمشروع من خلال اعداد التعليمات القانونية الخاصة بنظم المدفوعات وتنظيم عمل مزودي خدمات الدفع الالكتروني وسيتم المباشرة بتنفيذ المشروع خلال عام 2013 وحسب جداول زمنية وضعت لهذا الغرض لينطلق النظام للجمهور في عام 2014.

المقاصة وتسوية المدفوعات العربية البيئية :

سيقوم صندوق النقد العربي بأعداد دراسة ربط البنوك المركزية في الدول العربية وعمل ترتيبات لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البيئية وستقوم شركة استشارية بارسال نسخة من (RFP) والتي ستكون كمرحلة أولى اعداد ملف طلب العروض الأولية.

- الصيرفة الالكترونية الشاملة وأتمتة المصارف :
متابعة مشروع أتمتة عمل الوزارات والشركات التابعة لها من خلال عقد اجتماعات مع وزارتي الاتصالات والمالية وكل من مصرفي الرافدين والرشيد .

وفي مجال توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية اعتمد الاقتصاد العراقي على عائدات النفط ، ونتيجة للتذبذب المستمر في هذه العائدات وانحسار عوائد السياحة بسبب الاحداث التي شهدتها العراق مابعد عام 2003، بدأ العراق بتبني سياسات مالية ونقدية استهدفت ليس التكيف مع مستويات اقل من العوائد، بل السعي الى ترشيد الانفاق الاستهلاكي ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتشجيع القطاع الخاص واعطاءه دوراً اكبر في النشاط الاقتصادي، ووضع الخطط والبرامج لزيادة عدد المؤسسات المالية وتطوير اعمالها والعمل على تطوير اسس وقواعد وقوانين السوق المالية ومنها سوق العراق للاوراق المالية واجاد قانون لسوق رأس المال لدوره في خلق فرص العمل، وتقديم الخدمات المالية المختلفة من خلال السوق المالية العراقية والتي تعتبر حديثة النشأة مقارنة بالاسواق المالية الدولية، وتضم التشكيلات التالية :

- 1 - المصارف وفروعها
- 2 - شركات التأمين العراقية الحكومية والخاصة
- 3 - صندوق توفير البريد
- 4 - هيئة الاوراق المالية
- 5 - سوق العراق للاوراق المالية
- 6 - شركات الصرافة
- 7 - شركات التحويل المالي
- 8 - شركات الاستثمار المالي
- 9 - صندوق التقاعد
- 10 - شركات تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة
- الشركة العراقية للكفالات المصرفية
- الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- 11 - مركز الايداع العراقي
- 12 - الشركة العالمية للبطاقة الذكية
- 13 - شركة اموال لخدمات الصيرفة الالكترونية
- 14 - وهناك مؤسسات اقل حجماً وتشمل صندوق الزكاة وصندوق رعاية القاصرين والشركة العراقية لنقل العملة.
- 15 - وهناك مؤسسات سائدة اخرى للجهاز المصرفي منها:
- رابطة المصارف الخاصة في العراق.
- شركة اتحاد المصارف العراقية الخاصة.
- مركز التدريب المصرفي في مصرف الخليج التجاري.

اولى العراق خلال السنوات الاخيرة اهتماماً متزايداً لتطوير وتنمية السوق المالية من خلال تهيئة واصلاح البيئة القانونية، وتحرير حركة رأس المال، والبدء بتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية، انطلاقاً من الدور الذي تلعبه هذه السوق في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المتاحة، وتوفير التمويل والخدمات المختلفة التي تساعد في تطوير السوق المالية خاصة والاقتصاد الوطني عامة .

- اما في مجال التقنيات المصرفية وتنفيذا لتوجيهات البنك المركزي العراقي ، واستناداً لما جاء في احكام الفقرة (هـ) من المادة (27) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 التي جاء فيها "يجوز للمصارف تقديم خدمات المقاصة والتسوية والتحويل للنقد والاوراق المالية واوامر الدفع وادوات الدفع (بما فيها الصكوك وبطاقات الائتمان والخصم ومدفوعات الصكوك السياحية والحوالات المصرفية والتحويلات السلكية والمبالغ المدينة والدائنة (...)"،

ولدراسة واقع النظام المصرفي المستخدم في المصارف العراقية الحكومية والخاصة وفروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق، أجرى قسم بحوث السوق المالية في المديرية العامة للإحصاء والابحاث استبيان خلال عام 2011 وتبين من نتائج الاستبيان مايلي:

قامت المصارف العراقية بأعتماد الوسائل التقنية في انجاز اعمالها وتقديم خدماتها بالسرعة والكفاءة المطلوبة لتحقيق أفضل الخدمات لزبائنها وللحصول على تقييم افضل في نظام تقييم المصارف camel واستخدمت المصارف العراقية (الاهلية والحكومية) وفروع المصارف الاجنبية انظمة مصرفية شاملة في عملها وتختص بالصراف الالي والبطاقة الالكترونية وتطبق بشكل محدود لبعض الفعاليات المالية في اغلب المصارف ومن الانظمة المستخدمة :-

- 1- نظام (Misys Equation) وهو مستخدم في المصارف (العراقية للتجارة، التجاري العراقي، المنصور ، انتركونتيننتال).
- 2- نظام (Banks) مستخدم في عدد من المصارف الاهلية (بغداد ، العراقي الاسلامي ، الاستثمار ، الوركاء ، المتحد ، الخليج ، اشور ، الهدى ، ملي ايران ، وقفقر ، الزراءات التركي).
- 3- نظام (Orion) مستخدم في مصرف الشرق الاوسط.
- 4- نظام (Kapiti NBK) مستخدم في مصرف الائتمان العراقي.
- 5- نظام (Hub universal banking) مستخدم في مصرف دار السلام.
- 6- نظام (I.C.B.S) مستخدم في المصارف (الاهلي العراقي والموصل والاتحاد العراقي).
- 7- نظام (Orion) مستخدم في المصارف (الشرق الاوسط وبابل و الشمال و عبر العراق).
- 8- نظام (FOXPRO UNDER DOS) مستخدم في مصرف سومر.
- 9- نظام (Phoenix) مستخدم في المصارف (التعاون الاقليمي ، ابو ظبي الاسلامي ، دجلة والفرات) ،
- 10- نظام (Flexy Enterprise Solutions) مستخدم في مصرف البلاد الاسلامي.
- 11- نظام (Temenos Globes) يستخدم في مصرفي (الوطني الاسلامي ، بيبيلوس).
- 12 - نظام (EBA Equation banking Application) وهو مستخدم في مصرف بيروت والبلاد العربية.

ان هذه الانظمة ساعدت في تطوير العمل المصرفي من جوانب عدة ، منها السرعة في تقديم الخدمات ، والدقة في اعداد البيانات المالية ، وسهولة الرقابة الداخلية والرقابة الشاملة التي يقوم بها البنك المركزي العراقي بما فيها عمليات مراقبة الاموال المشبوهة ومكافحة عمليات تمويل الارهاب .

المقدمة

استمراراً لنهج البنك المركزي العراقي في توفير قاعدة معلوماتية واسعة ودقيقة لكافة نواحي الاقتصاد الوطني ، ولكون استقرار القطاع المالي يأتي في اولويات عمل البنك المركزي واهدافه، جاء هذا التقرير ليلقي الضوء على التطورات التي شهدتها القطاع المالي في العراق وزيادة متانته وقدرته على استيعاب الصدمات السلبية الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها هذا القطاع ، والتي قد تهدد استقراره وتطوره والاستعداد للتصدي لها.

يعتبر الاستقرار المالي من وجهة نظر البنك المركزي بانه الحالة التي تمكن القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص للعمل على مواجهة المخاطر او أية تأثيرات سلبية على الواقع الحالي والمستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني وتطويره، اذ ان استقرار القطاع المالي والمصرفي يمكن ان يتعرض للمخاطر نتيجة وجود عوامل ضعف كامنة في هذا القطاع ، او نتيجة عدم قدرته على تحمل الصدمات السلبية في البيئة الاقتصادية والمالية الدولية او المحلية، او نتيجة نمو مخاطر القطاعات المقترضة من هذا القطاع الى جانب مخاطر السياسات الاقتصادية والمالية وعليه فإن الاضرار بجهود الاستقرار المالي سيؤدي بالضرورة الى الحاق الاذى بجهود الاستقرار الاقتصادي بشكل عام وعلى الاستقرار النقدي بشكل خاص الذي يمثل جوهر عمل البنك المركزي وهدفا اساسيا من اهدافه المنصوص عليها في احكام قانونه رقم (56) لسنة 2004.

لقد قام البنك المركزي بالمساهمة الفاعلة في تقوية اداء القطاع المصرفي بالاستناد الى افضل الممارسات الدولية لتوسيع انشطته وتطوير خدماته، مما عزز من استقرار القطاع المالي في العراق باعتباره يمثل اكبر مكونات القطاع المالي واكثرها عرضة للمخاطر بسبب طبيعة عمل المصارف في تحمل مخاطر الوساطة المالية وفي تنفيذ عمليات التسوية للمدفوعات، وركز البنك المركزي على سياسة التواصل المستمر مع وحدات الجهاز المصرفي وخلق الشروط الكفيلة بأيجاد بيئة مصرفية داعمة للاستقرار النقدي، وايجاد نظام مدفوعات وطني فعال ومتطور، اضافة الى الواجبات والمهام والصلاحيات التي يتمتع بها البنك المركزي وقدرته الدائمة على التدخل في مؤسسات الجهاز عبر ما يمتلكه من ادوات نقدية ورقابية .

أولاً: تقييم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المالي

لعام 2012

استناداً الى واجبات ومهام وصلاحيات البنك المركزي العراقي بموجب القانون رقم (56) لسنة 2004 ... نستعرض فيما يلي اهم تطورات القطاع المالي ودور البنك المركزي العراقي في تعزيز السياسة المالية من خلال :

- 1- استمرار الرقابة الاشرافية على المصارف بشكل منتظم بهدف التشخيص المبكر لنقاط الضعف في ادائها وفي اداء النظام المالي.
- 2- العمل على توفير منظومة علاجية تسعى الى احتواء الازمات بمختلف انواعها والاسراع لمنع انتشارها على الصعيدين المالي والمصرفي.

الى جانب الدور التنظيمي والاشرفي الذي يقوم به البنك المركزي العراقي فانه يقوم بدور آخر في الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال مساهمته في استقرار الأسعار والأبقاء على معدلات تضخم منخفضة و بما يؤمن نظاماً فعالاً وسلساً للمدفوعات ويقوم بجمع وتبويب الأرصاءات لمتابعة التطورات في الجهاز المصرفي والاقتصاد العراقي للأغراض التحليلية والاحترازية.

وتعزيزاً لما جاء في اعلاه ، قامت المديرية العامة للإحصاء والابحاث بدراسة اهم المؤشرات المصرفية للوقوف على وضع الاستقرار للنظام المالي للمصارف العراقية العاملة وتأثيره على الاستقرار الاقتصادي.

1-الموجودات*

سجل اجمالي الموجودات في نهاية عام 2012 مبلغ (190.9) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (32.8%) مقارنة مع نهاية عام 2011 البالغ (143.8) ترليون دينار وذلك لارتفاع رصيد الموجودات في مصرفي الرافدين والرشد الى (88.4) ترليون دينار و 51.4 ترليون دينار) لكل منهما تباعاً بعد اعادة تقييم الموجودات لديهما (حيث تم تنفيذ قيود العكس الخاصة بالقسم الدولي والتي تمثل فرق التقييم الدائن والمدين وفق توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في اعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشد)، وتبلغ نسبة الموجودات الى الناتج المحلي الاجمالي ما نسبته (77.5%).

جدول رقم (1)					
اجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق كافة لعامي 2011 2012					
التفاصيل	عام 2012 (ترليون دينار)	عام 2011 (ترليون دينار)	نسبة التغير %	الاهمية النسبية %	
				عام 2012	عام 2011
اجمالي الموجودات	190.9	143.8	32.8		
موجودات المصارف الحكومية	173.3	131.3	32	90.8	91.3
موجودات المصارف الخاصة	17.6	12.5	40.8	9.2	8.7

*يبلغ الناتج المحلي الاجمالي (246.4) ترليون دينار لعام 2012
المصدر/ المديرية العامة للإحصاء والابحاث/ قسم الإحصاءات النقدية والمالية (بيانات عام 2012 و عام 2011)

استمر رصيد الموجودات للمصارف الحكومية محافظاً على صدارته بنسبة (90.8%) من اجمالي الموجودات للمصارف التجارية كافة ، اذ تبلغ الاهمية النسبية للمصارف الخاصة (9.2%) في عام 2012، وارتفع رصيد الموجودات الحكومية الى (173.3) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (32%) مقارنة بعام 2011 البالغ رصيدها (131.3) ترليون دينار ، اضافة الى ارتفاع رصيد الموجودات للمصارف الخاصة الى (17.6) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (40.8%) مقارنة بعام 2011 البالغ رصيدها (12.5) ترليون دينار كما مبين في الجدول رقم (1) اعلاه



2-المطلوبات

تعتبر الودائع*مصدر لتمويل المصارف حيث بلغت في نهاية عام 2012 (42.5) ترليون دينار وبنسبة (22.2%) من اجمالي المطلوبات لعام 2012، مقابل (42) ترليون دينار في عام 2011 اي بزيادة (0.48) ترليون دينار وبنسبة تغير (1.2%).

نستنتج مما تقدم ، بان هناك تحسناً في الوضع الاقتصادي للبلاد حيث الاستقرار النقدي وثقة الجمهور بالمصارف العاملة وارتفاع هامش اسعار الفائدة بين الودائع بالدينار العراقي والودائع بالعملة الاجنبية ، فضلاً عن ارتفاع عدد فروع المصارف ليصل الى (972) فرعاً في مختلف محافظات العراق ، اضافة الى ارتفاع الكتلة النقدية الى (63.4) ترليون دينار في عام 2012 مقارنة بكمية الكتلة النقدية البالغة (51.7) ترليون دينار لعام 2011 وذلك لارتفاع الاصدار النقدي الى (35.8) ترليون دينار اي بزيادة مقدارها (7.9) ترليون دينار مقارنة بعام 2011، فضلاً عن ارتفاع مبيعات البنك المركزي من الدولار لمختلف الاغراض الاقتصادية المحلية والخارجية حيث وصلت الى (48.4) مليار دولار اي بزيادة مقدارها (8.7) مليار دولار مقارنة بعام 2011، كما استحوذت ودائع القطاع الحكومي على ما نسبته (57.2%) من اجمالي الودائع في حين بلغت نسبة الودائع للقطاع الخاص (42.8%) لعام 2012 وذلك لانخفاض رصيدها لدى المصارف الخاصة كما مبين في جدول رقم (2) ادناه :

*بأستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية
المصدر/ المديرية العامة للإحصاء والابحاث / قسم الاحصاءات النقدية والمالية لبيانات عام 2012 والنشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لعام 2011

* تجدر الإشارة الى ان هذا الرصيد يتضمن ودائع الجمهور لكل من مصرفي البصرة والوركاء (تحت الوصاية) التي لم يستطع المصرفان اعادتها الى اصحابها بسبب سوء الادارة وازمة السيولة التي يعانيها المصرفان.

جدول رقم (2)
اجمالي المطلوبات للمصارف العاملة في العراق كافة لعامي 2012 و 2011

التفاصيل	عام 2012 (ترليون دينار)	عام 2011 (ترليون دينار)	نسبة التغير %	نسبة الودائع الى المطلوبات عام 2012 %	نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي %
المطلوبات	190.9	143.8	32.8		77.5
ودائع القطاع الحكومي	24.3	26.2	7.6	12.7	9.8
ودائع القطاع الخاص	18.2	15.7	16	9.5	7.4
اجمالي الودائع	42.5	42	1.2	22.2	17.2

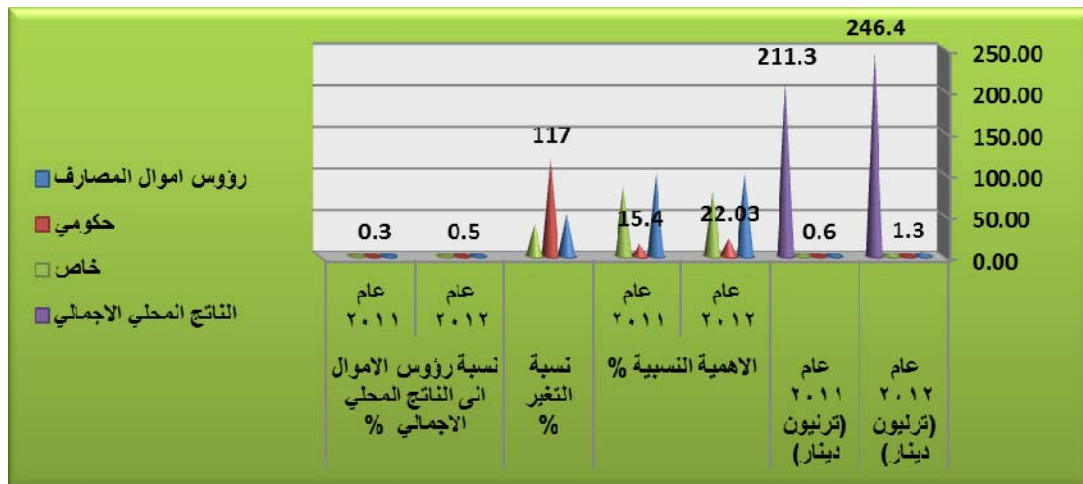


3- رؤوس الاموال والاحتياطيات

بلغ اجمالي رؤوس الاموال للمصارف العاملة في نهاية عام 2012 (5.9) ترليون دينار منها (1.3) مليار دينار للمصارف الحكومية وبأهمية نسبية (22%) في حين بلغت هذه النسبة في المصارف الخاصة (78%) برؤوس اموال قدرها (4.6) ترليون دينار ، مقارنة مع (3.9) ترليون دينار لاجمالي رؤوس اموال للمصارف التجارية العاملة في نهاية عام 2011 ، حيث شهدت رؤوس الاموال للمصارف كافة زيادات متتالية ، وان عدد المصارف التي قامت بزيادة رؤوس اموالها (29) مصرفا ، وهناك عشرة مصارف تفوق رؤوس اموالها (100) مليار دينار اعتبارا من عام 2010 لغاية 31 / 12 / 2012 ، كما في جدول رقم (3).

جدول رقم (3)
رؤوس اموال المصارف لعامي 2012 و 2011

نسبة رؤوس الاموال الى الناتج المحلي الاجمالي %		نسبة التغير %	الاهمية النسبية %		عام 2011 (ترليون دينار)	عام 2012 (ترليون دينار)	التفاصيل
عام 2011	عام 2012		عام 2011	عام 2012			
1.8	2.4	51.3	100	100	3.9	5.9	رؤوس اموال المصارف
0.3	0.5	117	15.4	22.03	0.6	1.3	حكومي
1.6	1.9	39.4	84.6	77.97	3.3	4.6	خاص
					211.3	246.4	الناتج المحلي الاجمالي



كانت نسبة التغير لرؤوس الاموال لعام 2012 (51.5%) مقارنة بعام 2011 ، اذ ارتفعت لفترة المقارنة بـ(1.95) ترليون دينار، وذلك لاستجابة المصارف لتعميم البنك المركزي بشأن زيادة رؤوس اموالها لتصل الى (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اعتبارا من 2010/6/30 وعلى وفق التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص.

كما بلغت احتياطيات رؤوس الاموال (956) مليار دينار للمصارف الحكومية و (275) مليار دينار للمصارف الخاصة.

يعتبر هذا النمو في رؤوس اموال المصارف من المؤشرات الايجابية في تعزيز الاستقرار المصرفي، لكونه يزيد من الرافعة المالية و يعزز قدرتها على مواجهة المخاطر، ويضمن سلامة ومتانة المصارف ويشكل حماية اكبر للمودعين، ومع ذلك يعد هذا الارتفاع في رؤوس اموال المصارف ضئيلا امام متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق، نظرا لارتباط الحدود العليا للاقراض والاستثمار براسمال المصرف واحتياطياته السليمة ، حيث ان المشاريع التنموية الكبيرة تحتاج الى قروض وتسهيلات نقدية كبيرة لتدخل بقوة في السوق العراقية ولتساهم بشكل فعال في تطوير الاقتصاد العراقي.

بلغت نسبة رؤوس اموال الشركات المصرفية المساهمة (المصارف الاهلية الى الناتج المحلي الاجمالي) (1.9%) وهي نسبة ضئيلة، في حين تبلغ هذه النسبة للمصارف الحكومية (0.5%) اي بنسبة اجمالية (2.4%) من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2012 وهي الأكثر ضلالة مقارنة بنسبة المصارف الأهلية ، ويسعى البنك المركزي العراقي حثيثا لرفع هذه النسبة وتطوير مساهمة الجهاز المصرفي في مكونات الناتج المحلي الاجمالي .

وتحقق هذا النمو في رؤوس اموال المصارف العاملة نتيجة لعوامل عدة وهي:-

1- قيام المصارف برفع رؤوس اموالها تلبية لتوجيهات البنك المركزي العراقي الذي رفع الحد الادنى لرؤوس الاموال الى (250) مليار دينار على ان يتم ذلك خلال ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار في 30 / 6 / 2010 ولغاية 30 / 6 / 2013 .

2- زيادة عدد المصارف الجديدة المجازة من قبل البنك المركزي العراقي خلال عام 2011 الى (5) مصارف هي (مصرف بارسيان ، مصرف التنمية ، مصرف الاعتماد اللبناني ، مصرف اللبناني الفرنسي ، مصرف البحر المتوسط).

3- رغبة المصارف في توسيع اعمالها للحصول على اعلى تصنيف ائتماني ممكن.

4- تحقيق المصارف ارباح انعكست ايجابيا على حقوق مساهميها.

5- خلق وحدات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق وتقديم خدمات مصرفية كبيرة ومتميزة وتمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة.

6- تمكين المصارف من التوسع في كل من عمليات الائتمان والاستثمار، التي ترتبط بحجم راسمالها استنادا الى احكام المادتين 30 و33 من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 النافذ.

7- تمكين المصارف العراقية من زيادة احتياطي التوسعات الذي تستخدمه لفتح المزيد من الفروع والمكاتب المصرفية لتحسين الكثافة المصرفية وتقديم المزيد من الخدمات للمناطق المحرومة منها، وادخال التقنيات الحديثة في اعمالها ، حيث يرتبط زيادة الاحتياطي بمقدار رأس المال.

8- زيادة قدرة المصارف العراقية في اقامة العلاقات المصرفية المتكافئة مع المصارف العربية والاجنبية ، حيث ان اغلب العقود المبرمة مع غالبية المصارف الاجنبية تمثل عقود اذعان يتقاضى بموجبها المصرف الاجنبي عمولات كبيرة لقاء تثبيت الاعتمادات او منح المصارف العراقية خطوط ائتمانية قصيرة الاجل ومحدودة.

9- تحسين سمعة السوق المالية في العراق من خلال منح المصارف ذات رؤوس الاموال الكبيرة تقييم افضل وفق نظام (Camel)، ومنحها صلاحية شراء كمية اكبر من الدولار المباع في نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية لتلبية متطلباتها وزبائنها منسوبا الى راسمالها لكون فقرة رأس المال احد المكونات الرئيسية لهذا النظام.

الا ان نسبة اجمالي رؤوس اموال (المصارف الاهلية) والقيمة الاسمية لاسهمها المتداولة في سوق العراق للاوراق المالية منسوبة الى الناتج المحلي الاجمالي تبلغ (1%) ، (2.2%) على التوالي وان هذه النسبة مازالت متدنية ولم تبلغ الحد الاعلى لنسبة الاستثمار البالغة (20%) من رؤوس اموال المصارف واحتياطياتها السليمة، التي حددها البنك المركزي العراقي استنادا لاحكام المادة (33) من قانون المصارف و تدل هذه المؤشرات على ضعف العمق المالي في العراق.

بالرغم من كون رؤوس اموال المصارف الخاصة تشكل نسبة (78%) من اجمالي رؤوس الاموال للمصارف كافة الا ان نسبة الائتمان النقدي الممنوح لهذه المصارف لم يتعد (18.8%) بينما بلغت هذه النسبة للمصارف الحكومية (81.2%) الامر الذي جعل رؤوس اموال المصارف الحكومية لا تتناسب مع موجوداتها من الاستثمارات المرجحة بالمخاطر (اي تدني نسبة كفاية رأس المال من حيث قسمة رأس المال الاساس والمساند على الاستثمارات المرجحة بالمخاطر فيرتفع المقام وينخفض البسط مما يجعل كفاية رأس المال او ما يسمى بنسبة الملاءة أقل ما يمكن و خارج النسبة المعتمدة وفق معيار بازل 1 التي لا تقل عن (8%) و (12%) وفقا لأحكام المادة (16) من قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004.

ويتوقع تحسن نسبة كفاية رأس المال لمصرفي الرافدين والرشد في ضوء قرار الامانة العامة لمجلس الوزراء المتخذ بالجلسة الاعتيادية العشرين المنعقدة بتاريخ 15 / 5 / 2012 والمبلغ بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء العدد ش. ز / 10 / 1 / 5 / 17153 في 17 / 5 / 2012 والمتضمن زيادة رأسمال مصرف الرافدين الى (400) مليار دينار وزيادة رأسمال مصرف الرشيد الى (300) مليار دينار .

رأس المال الاساس + رأس المال المساند

* معادلة احتساب نسبة كفاية رأس المال $100 \times$

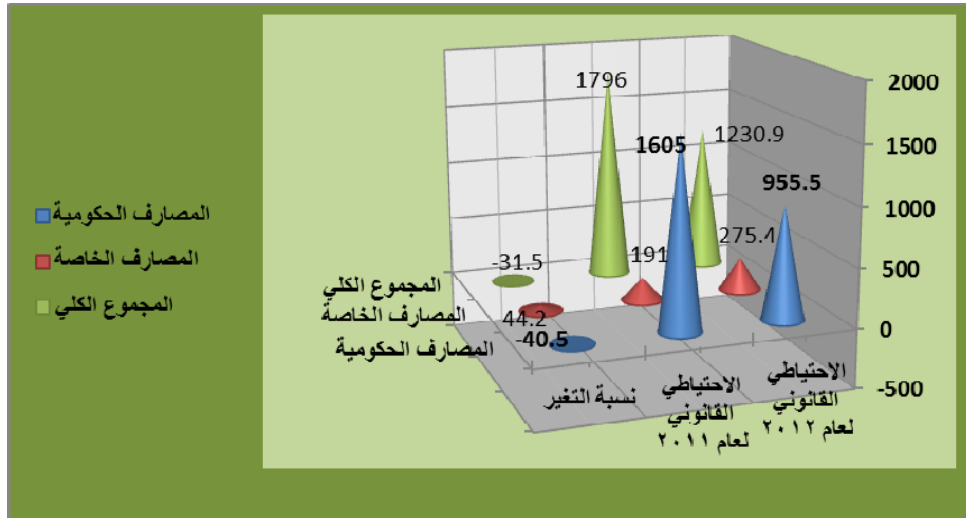
صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة + صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة
داخل الميزانية خارج الميزانية

المصدر/ المديرية العامة للإحصاء والابحاث/ قسم الاحصاءات النقدية والمالية لبيانات عام 2012
والنشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لعام 2011.

انخفضت احتياطات المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2012 الى (1.2) ترليون دينار مقارنة بعام 2011 البالغ رصيدها (1.8) ترليون دينار، وذلك تلبية الى تعميم البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية التي ينتهجها وتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق لغرض توسيع نطاق الائتمان بما يخدم اهداف التنمية الاقتصادية الذي قرر فيه ان يكون الاحتياطي القانوني الالزامي بنسبة (15%) على كافة الودائع المصرفية سواء كانت هذه الودائع حكومية او ودائع القطاع الخاص موزعة بواقع (10%) يحتفظ بها لدى البنك المركزي العراقي و (5%) يحتفظ بها في خزائن المصرف والذي تم تطبيقه بتاريخ 2010/9/1 كما في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)
الاحتياطي القانوني لعامي 2011 و 2012

التفاصيل	الاحتياطي القانوني لعام 2012	الاحتياطي القانوني لعام 2011	نسبة التغير
المصارف الحكومية	955.5	1605	-40.5
المصارف الخاصة	275.4	191	44.2
المجموع الكلي	1230.9	1796	-31.5



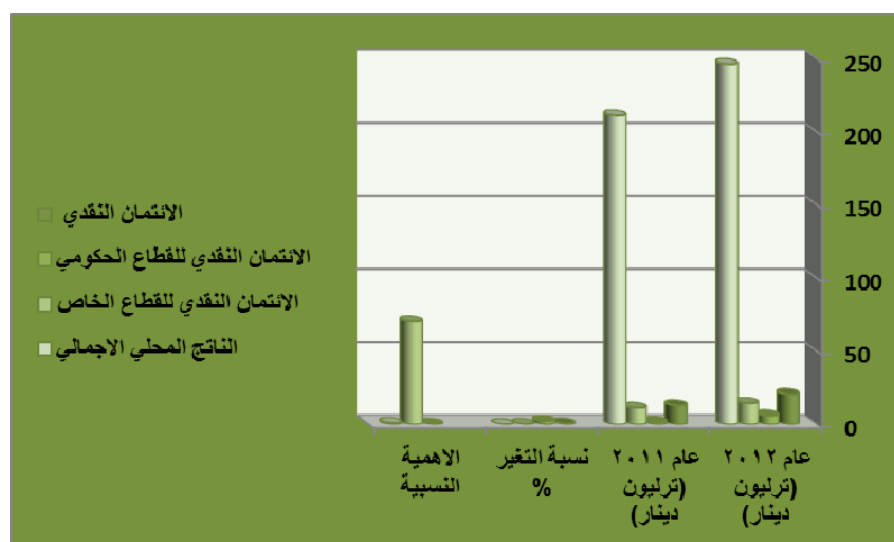
4- الائتمان*

بلغ اجمالي رصيد الائتمان النقدي المقدم في نهاية عام 2012 (20.8) ترليون دينار وبنسبة زيادة مقدارها (60%) مقابل (13) ترليون دينار في نهاية عام 2011، وشكلت نسبة الائتمان النقدي الى الناتج المحلي الاجمالي (8.4%) منها (5.9%) للمصارف الحكومية و (2.1%) للمصارف الخاصة ، و هي نسبة ضئيلة التأثير في النمو الاقتصادي امام حاجة المشاريع التنموية الكبيرة في البلاد كما مبين في جدول رقم (5) ادناه :

جدول رقم (5)

الائتمان النقدي للمصارف العاملة في العراق كافة لعامي 2012 و 2011

التفاصيل	عام 2012 (ترليون دينار)	عام 2011 (ترليون دينار)	نسبة التغير %	الاهمية النسبية	نسبة الائتمان النقدي / الناتج المحلي الاجمالي
الائتمان النقدي	20.8	13	60%		8.4%
الائتمان النقدي للقطاع الحكومي	6.2	1.6	287.5%	30%	2.5%
الائتمان النقدي للقطاع الخاص	14.6	11.4	28%	75%	5.9%
الناتج المحلي الاجمالي	246.4	211.3	16.6%	100%	



تشير البيانات المتوفرة لدى البنك المركزي العراقي الى أن تردد المصارف في منح الائتمان يعود في الغالب الى ما يأتي :

- ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية Moral Risk .
- ضعف أو صعوبة تقييم الضمانات المناسبة والكافية لقاء منح الائتمان (Collaterals) وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو ما يسمى بمخاطر السوق .
- أن أغلب المصارف وخاصة الاهلية لا تتمتع بملاءة عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني في ضوء تركيبة الودائع لديها التي يغلب عليها الطابع قصير الاجل ، حيث بلغ اجمالي رؤوس الاموال (5.9) ترليون دينار للمصارف كافة، وأن نسبة كفاية رأس المال لمصرف الرافدين أقل من (12%) وهو المصرف الذي يستقطب أكبر رصيد للودائع ، أذ يبلغ هذا المؤشر للمصارف الحكومية (34.5) ترليون دينار منها (19.9) ترليون دينار لمصرف الرافدين و(11) ترليون دينار لمصرف الرشيد والباقي (3.6) ترليون دينار للمصارف (الزراعي ، الصناعي ، العقاري ، العراق ، ومصرف العراقي للتجارة) . في حين حظيت المصارف الاهلية بحوالي (7.9) ترليون دينار و تبلغ نسبة كفاية رأس المال أكبر من ضعف النسبة المعيارية البالغة (12%).

* باستثناء الائتمان النقدي الممول مركزيا
المصدر/ المديرية العامة للإحصاء والابحاث / قسم الاحصاءات النقدية والمالية (بيانات عام 2012)
والنشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لعام 2011

جدول رقم (6)

الائتمان النقدي حسب القطاع والاهمية النسبية لكل قطاع كما في 2012/12/31

(مليار دينار)

التفاصيل	المصارف الحكومية	الاهمية النسبية	المصارف الاهلية	الاهمية النسبية	المجموع	الاهمية النسبية
الزراعة والصيد والغابات	1,646.33	7.1	54.98	1.1	1,701.31	6.0
المنجم واستخراج الفحم	0.01	0.0	0	0.0	0.01	0.0
الصناعات التحويلية	1223.9	5.2	253.05	5.0	1,476.95	5.2
الكهرباء والغاز	0.3	0.0	161.66	3.2	161.96	0.6
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	3296.96	14.1	2501.8	49.1	5,798.76	20.4
النقل والتخزين والمواصلات	1736.07	7.4	136.58	2.7	1,872.65	6.6
التمويل والتأمين والعقارات والخدمات	122.33	0.5	116.62	2.3	238.95	0.8
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية	979496	42.0	893.18	17.5	10,688.14	37.6
العالم الخارجي	113.86	0.5	24.04	0.5	137.90	0.5
التشييد والبناء	5,405.69	23.2	956.36	18.8	6,362.05	22.4
المجموع	23,340.41	100.0	5,098.27	100.0	28,438.68	100.0

- حقق الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف عام 2012 زيادة قدرها (60%) ليبلغ (20.8) ترليون دينار بعد ان كان بحدود (13) ترليون دينار عام 2011 ، موزعة بنسبة (37.6%) لقطاع الخدمات و (22.4%) لقطاع التشييد والبناء ، و (20.4%) لقطاع تجارة الجملة والمفرد و (6.6%) لقطاع النقل والتخزين والمواصلات ، و (6%) لقطاع الزراعة والصيد و (5.2%) لقطاع الصناعة التحويلية و (0.8%) لقطاع التمويل والعقارات والخدمات، و(0.6%) لقطاع الكهرباء والغاز، و (0.5%) لقطاع العالم الخارجي ومع ذلك فأن هذه النسبة تعتبر ضئيلة التأثير على تمويل النمو الاقتصادي المطلوب ازاء مشاريع التنمية الكبيرة التي يحتاجها العراق في الحاضر والمستقبل القريب .

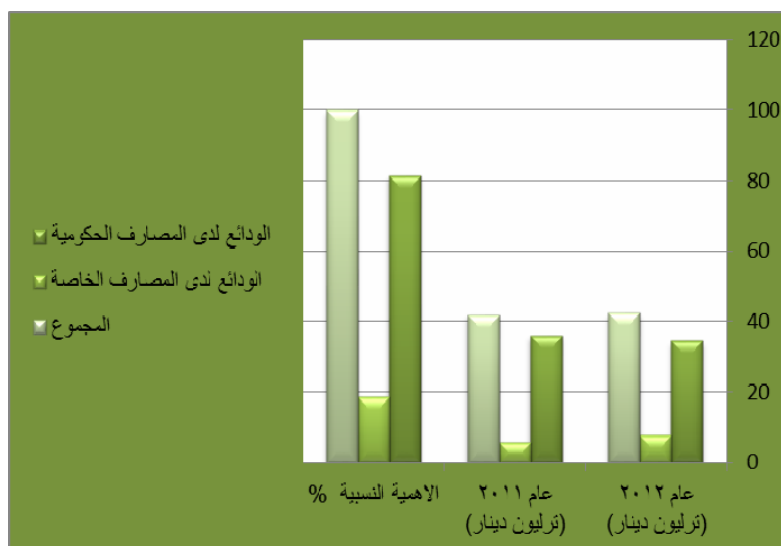
5- الودائع*

احتلت الودائع لدى المصارف الحكومية نسبة (42.5%) من مجموع الودائع نهاية عام 2012 كما في الجدول رقم (7)، ويعود ذلك الى جهود المصارف الحكومية في استقطاب الودائع الادخارية، وكذلك بسبب قرار وزارة المالية بسحب الودائع العائدة للقطاع العام من المصارف الخاصة الى المصارف الحكومية ، اضافة الى انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف كافة لدى البنك المركزي الى (15%).

جدول رقم (7)

اجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق لعامي 2012 و 2011

التفاصيل	عام 2012 (ترليون دينار)	عام 2011 (ترليون دينار)	الاهمية النسبية %	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي
الودائع لدى المصارف الحكومية	34.6	36.1	81.4	14
الودائع لدى المصارف الخاصة	7.9	5.9	18.6	3.2
المجموع	42.5	42	100	17.2



وبالرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال لدى مصرفي الرافدين والرشد حيث تراوحت بين (1% - 18%) ومن (17% - 109.5%) للمصارف الحكومية الباقية، وارتفاع هذه النسبة لدى المصارف الخاصة ما بين (8% - 414%)، الا ان النسبة العالية لرصيد الودائع لدى المصارف الحكومية تدل على مدى ثقة الجمهور بهذه المصارف نظرا لاعتقادهم بانها مضمونة (100%) من جانب الحكومة.

* باستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية

وشكلت الودائع الاهلية (لدى المصارف الحكومية والخاصة) نسبة (7.4%) من الناتج المحلي الاجمالي نهائية عام 2012 والتي تبلغ (18.2) ترليون دينار، مما يدل على استمرار ضعف العمق المالي في بناء قطاع مالي قوي ومتين.

لما تقدم يلاحظ ان نسبة الائتمان النقدي المقدم الى الناتج المحلي الاجمالي ما زالت متدنية، اذ تبلغ هذه النسبة (8.4%) على الرغم من ارتفاع الفوائض الاهلية او الادخار الشخصي الى (17.3%)، الا ان ذلك قد ساعد على ارتفاع مستوى الائتمان النقدي المصرفي في البلاد من (13) ترليون دينار الى (20.8) ترليون دينار كما أوضحناه في الجدول رقم (5).

6-الديون المتعثرة

ما زالت الديون المتعثرة البالغة قرابة (497.9) مليار دينار تشكل عبئا على الاستقرار المالي لعام 2012، حيث بلغت نسبة التعثرات الائتمانية للمصارف الحكومية (41,3%) والبالغة (205.6) مليار دينار ، في حين بلغت هذه النسبة لدى المصارف الخاصة (58.7%) والبالغة (292.3) مليار دينار مقارنة 2011 والبالغ (459.3) مليار دينار منها (41%) نسبة التعثرات لدى المصارف الحكومية و والبالغة (190.2) مليار دينار ، و (59%) نسبة التعثرات لدى المصارف الخاصة والبالغة (269.1) مليار دينار.

أن ارتفاع نسبة الديون المتعثرة لدى غالبية المصارف يعود سببه الى ضعف الوضع الامني في العراق ، وانخفاض القدرة المالية للمقترضين وهبوط قيمة الضمانات وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق، وهذا ما دعى المصارف الى منح أئتمانات قليلة جدا والبعض منها توقف عن منح الائتمان في السنوات الاخيرة والتوجه نحو الاستثمارات الامنة وخاصة لدى البنك المركزي العراقي واعتمدت في تقديم المزيد من الائتمان الامن بما فيها فتح الاعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان لتطوير صيرفة التجارة الخارجية.

ومن الجدير بالذكر، قيام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة (Policy Rate) الى (6%) كأداة من ادوات السياسة النقدية لحث المصارف على التوجه الى السوق ، فضلا عن قرارات البنك المركزي السابقة بالغاء خطة الائتمان والسماح للمصارف بتقديم القروض المشتركة بهدف زيادة التعاون فيما بينها ، وعدم تجاوزها للنسب القانونية المحددة وتكثيف الرقابة على القروض الكبيرة الحجم ووضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر القروض الرديئة ومنح اجازة لشركة الكفالات المصرفية والتي تقوم بضمان القروض المقدمة من المصارف الخاصة ولغاية (250000) دولار او ما يعادلها بالدينار العراقي .

7- اسعار الفائدة

على الرغم من انخفاض سعر فائدة السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي (Policy Rate) الى (6%) بتاريخ 2010/3/31 وارتفاع نسبة الائتمان النقدي المقدم الى (60%) نهاية 2012 مقارنة بعام 2011 ، الا انه لم يكن مؤثرا في ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي و بالمستوى المطلوب وذلك لكون المصارف ما زالت تواجه عاملين اساسيين هما:-

أ- رفع نسبة رؤوس الاموال للمصارف وما ترتب عليه من انخفاض في اسعار اسهمها في سوق العراق للاوراق المالية، بسبب زيادة المعروض من الاسهم قياسا بالطلب الفعلي عليها.

ب- زيادة نسبة التحوطات لرأس المال وبشكل خاص التحوط الخاص بالديون المشكوك في تحصيلها حسب اللائحة التنظيمية استنادا الى قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والتي تقدر بـ (50%) من مجموع الائتمان الرديء و (100%) من مجموع الائتمان الخاسر.

وعلى الرغم من انخفاض اسعار الفائدة على الودائع الادخارية الى (5.2%) وارتفاعها على الودائع الثابتة لفترتي (اقل من سنة ، سنتين) الى (6% ، 8%) سنويا بالعملة العراقية والودائع الادخارية والودائع الثابتة لأمدى (سنة ، واكثر من سنة) الى (3% ، 4.5%) بالعملة الاجنبية في المصارف التجارية لعام 2012 مقارنة بعام 2011 ، الا انه لم يؤثر سلبا على رصيد الودائع لدى المصارف التجارية حيث ارتفع الى (42.5) ترليون دينار مقارنة بـ (42) ترليون دينار نهاية عام 2011 اي مرتفعاً بـ (1.1%) ، ويعزى ذلك الى ان غالبية المودعين يفضلون توفر جانب الامان في ودائعهم كهدف رئيسي والحصول على الفائدة كهدف ثانوي ، في حين ما زالت اسعار الفائدة سالبة اذ يبلغ متوسط الانتشار بين سعر الفائدة المقبوضة وسعر الفائدة المدفوعة اكثر من (8%) بالدينار العراقي و (10%) بالعملة الاجنبية وهي اعلى من النسبة المعيارية البالغة ما بين (1-3%) المتعارف عليها دوليا.

ان الارتفاع في رصيد اجمالي الودائع* للمصارف كافة لشهر كانون الاول 2012 الى (42.5) ترليون دينار ، بعد ان كان (42) ترليون دينار في شهر كانون الاول 2011 وبنسبة ارتفاع (1.1%) ادى الى ارتفاع رصيد اجمالي الائتمان النقدي** الممنوح حيث بلغ (20.8) ترليون دينار بعد ان كان (13) ترليون دينار في شهر كانون الاول 2011 وبنسبة ارتفاع (60%) .

المصدر / قسم الاحصاءات النقدية والمالية / المديرية العامة للاحصاء والابحاث
* باستثناء ودائع الحكومة المركزية
** باستثناء الائتمان المقدم الى الحكومة المركزية

هناك عوامل ساعدت على رفع رصيد الودائع ومنها :-

ا- ارتفاع رصيد الكتلة النقدية (النقد الاساس MO) الى (63.4) ترليون دينار في نهاية شهر كانون الاول عام 2012 بعد ان كانت (58.7) ترليون دينار في نهاية شهر كانون الاول عام 2011 وبنسبة ارتفاع (8%) .

ب- ارتفاع حجم الاصدار النقدي في نهاية شهر كانون الاول 2012 الى (35.8) ترليون دينار بعد ان كان في شهر كانون الاول 2011 (32.2) ترليون دينار اي بنسبة ارتفاع (11.2%) .

ج- سجل التضخم الاساس في نهاية كانون الاول 2012 انخفاضا بنسبة (4.2%) في حين بلغ نهاية عام 2011 (6.9%) وحيث بلغ الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك في العراق (142.3) مرتفعا ب (5.8) نقطة عن مستواه لعام 2011 والبالغ (136.5) .

د- ارتفعت المبيعات النقدية في مزاد العملة الاجنبية لتبلغ بالدولار الامريكي (48.4) مليار دولار خلال عام 2012، بارتفاع نسبته (21.9%) مقارنة في عام 2011 البالغ (39.7) مليار دولار وهي تمثل النشاط الاول في عمل المصارف.

جدول رقم (8)
اجمالي رصيد الودائع والائتمان لعام 2012 مقارنة بعام 2011

رأس المال (ترليون دينار)	مزاد العملة (مليار الدولار)	**الائتمان النقدي (ترليون دينار)	الودائع* (ترليون دينار)	
5.9	48.4	20.8	42.48	عام 2012
2.95	39.7	13	42	عام 2011

8- كفاية رأس المال ونسبة السيولة

تقيس نسبة كفاية رأس المال مدى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل المصارف لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها.

بلغت نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية نهاية عام 2012 وبشكل خاص مصرف الرافدين أقل من الحد الأدنى المقرر استنادا لاحكام المادة (16) من قانون المصارف النافذ والبالغ (12%) بسبب التشوه الواضح في ميزانيته والمتمثل بضالة رأس ماله ووجود الديون الموروثة وخسائر الحرب وفروقات استبدال العملة العراقية القديمة بالعملة العراقية الجديدة عام 2004، وفروقات اعادة تقييم الموجودات والمطلوبات في حين كانت لدى المصارف الاهلية أكثر من (30%) وذلك لتحفظ الاخيرة على منح الائتمان من ناحية، وقيام المصارف برفع رؤوس اموالها تلبية منها لقرار البنك المركزي برفع رؤوس اموال المصارف خلال عام 2012 لتصبح (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اضافة الى تحقيقها ارباح ، مما انعكس ايجابيا على نسبة كفاية رؤوس اموالها والذي نتج عن سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية البالغة (30%) وقاربت (54%).

مما يشير الى وجود موارد مالية معطلة لا تتوفر لها فرص الاستثمار الآمن والانتماء السليم ، بينما تعد المصارف الحكومية في منحها الائتمان على وفق النسب العالية المشار اليها في اعلاه بأنها مؤسسات مصرفية مجازفة ومتعرضة للمخاطر المعنوية، وبهذا الصدد فإن البنك المركزي ومن خلال رقابته على الجهاز المصرفي يركز على الادارة السليمة للسيولة التي تأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين اجال مصادر التمويل واستخداماتها وعدم الاعتماد على مصادر تمويل متذبذبة وقصيرة الاجل لتمويل موجودات طويلة الاجل مع ضرورة ان تتوفر لدى المصرف سياسات معتمدة واجراءات واضحة لادارة سيولته وضرورة قيام المصرف بأجراء اختبارات اوضاع ضاغطة (Stress Testing) من خلال افتراض سيناريوهات معينة تتعلق بأرتفاع مفاجيء في التزامات المصرف واختبار قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته.

9- الاستثمارات

بلغ رصيد الاستثمارات للمصارف التجارية لعام 2012 مبلغ (5.8) ترليون دينار، شكلت منها (4.3) ترليون دينار بأدوات الاستثمار العراقية و(1.5) ترليون دينار للاستثمارات الاجنبية. هذا وشكلت الاستثمارات العراقية (3.5) ترليون دينار للمصارف الحكومية و(821.5) مليار دينار للمصارف الاهلية . في حين بلغت الاستثمارات الاجنبية (1.5) ترليون دينار ، منها (1.4) ترليون دينار للمصارف الحكومية وقرابة (113.8) مليار دينار للمصارف الخاصة. بلغ مجموع (الاستثمارات العراقية + الاستثمارات الاجنبية) (5.8) ترليون دينار ساهمت بنسبة (2.4%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة ضئيلة في مساهمة المصارف في التنمية الاقتصادية للبلاد.

10- الكثافة المصرفية

يتكون النظام المصرفي في العراق حتى نهاية عام 2012، من (54) مصرفاً وفرعاً محلياً واجنبياً منها (7) مصارف حكومية و (47) مصرفاً اهلياً بضمنها (15) فرعاً لمصارف اجنبية، اضافة الى عدد من مكاتب التمثيل للمصارف الاجنبية ، وبهذا فإن عدد فروع المصارف يبلغ (972) فرعاً ومكتباً، علماً إن هناك (7) مشاركات من مصارف اجنبية تراوحت نسبة المشاركة بين (49% - 81%) من رأس المال. الا ان الكثافة المصرفية مازالت بحدود فرع واحد لكل (35) الف نسمة ، في حين تبلغ مثل هذه النسبة (6) مصارف لكل (10) آلاف نسمة في البلدان المتقدمة، وقد يكون مصرف لكل (10) آلاف نسمة في بلد مثل لبنان.

ثانياً: البنية التحتية للجهاز المصرفي في العراق

ان من ابرز المهام التي يضطلع بتنفيذها البنك المركزي العراقي هي المحافظة على متانة وسلامة الجهاز المصرفي من خلال المهام الموكلة الى المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والأئتمان حيث تهدف الرقابة المصرفية الى حماية أموال المودعين وحقوق المساهمين، وضمان مساهمة فعالة وايجابية للمصارف بتمويل القطاعات الانتاجية والخدمية، ودعم النمو في الاقتصاد الوطني ومكافحة عمليات غسل الاموال و تمويل الارهاب. وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف ، واصلت الاقسام التابعة لتلك المديرية خلال عام 2012 جهودها التفتيشية والرقابية للمصارف المجازة وشركات التحويل المالي وشركات التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية وشركات الاستثمار وغيرها من المؤسسات المالية الاخرى غير المصرفية الساندة للقطاع المصرفي، وكما موضح في ادناه:-

الرقابة على المصارف

تتضمن الرقابة على الجهاز المصرفي في العراق مستويات رئيسية هي :

- 1 - رقابة السلطة الرقابية على المصارف المتمثلة بالبنك المركزي العراقي.
- 2 - الرقابة الداخلية للمصرف من خلال انظمة ولجان الضبط والرقابة بما فيها اللجان المرتبطة بمجلس الادارة ومراقب الامتثال.
- 3 - المدقق الخارجي وعلاقته بالبنك الذي يتم تعيينه استنادا لأحكام المادة (46) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 ، ويتم اختياره بموافقة هذا البنك ولمدة خمس سنوات بعد ان يتم ترشيحه في اجتماع الهيئة العامة للمصرف، ونظمت المادة المذكورة والمواد اللاحقة بها 47 و 48 واجباته بشكل مفصل.

ادوات الرقابة المصرفية التي يستخدمها البنك المركزي

- 1 - **التراخيص:** ينفرد البنك المركزي بسلطة ترخيص واجازة المصارف وفروعها داخل وخارج العراق ويخضع الترخيص والاجازة لمدى حاجة السوق المصرفي العراقي والاقتصاد العراقي لمصارف جديدة. كما يتحقق البنك المركزي من تحقيق المصرف او الفرع لمعايير الترخيص الصادرة منه التي تهدف الى ضمان وجود مصارف تتمتع بالكفاءة والملاءة المصرفية وبالتالي تعزيز القطاع المصرفي العراقي .
- 2 - **الرقابة المكتبية:** يقوم البنك المركزي بمراقبة ومتابعة الاوضاع المالية للمصارف من خلال تحليل بيانات المصرف واحتساب اهم النسب والمؤشرات المالية لبيان المركز المالي للمصارف والشركات المالية غير المصرفية ومعرفة مدى التزام المصارف بالقوانين والانظمة والتعليمات.
- 3 - **الرقابة الميدانية:** وتتم من خلال القيام بزيارات ميدانية للمصارف اعتيادية مخططة او استثنائية للتأكد من التزامها بالقوانين والانظمة والتعليمات النافذة ووفق خطة تفتيش مقرة مسبقا من قبل البنك المركزي العراقي ، وكان البنك المركزي العراقي يستخدم نظام CAMEL* لتقييم المصارف ، والمرفق طيا يوضح نتائج التقييم لعامي 2009 وعام 2010 ، ويعمل حاليا على اختيار نظاما حديثا بديلا عن النظام المذكور انفا بعد ان كلف احدى شركات التدقيق الدولية للقيام بهذه المهمة.

* CAMEL ويسمى ايضا مؤشرات الحيلة الجزئية التي تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية اساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية Capital adequacy كفاية رأس المال، Asset quality جودة الموجودات، Management quality سلامة الإدارة، Earnings الربحية والأيرادات، Liquidity السيولة، Sensitivity to Market Risk الحساسية لمخاطر السوق .

البنك المركزي العراقي
المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان
قسم التفتيش الميداني

جدول رقم (9)

تصنيف المصارف بموجب نظام CAMEL من خلال مراقبة اعمالها لعامي 2010 و 2009 وفقا لميزانياتها كما في
2009/12/31 ، 2010/12/31

ت	اسم المصرف	التقييم لعام 2010		التقييم لعام 2009	
		الدرجة	التقييم	الدرجة	التقييم
-1	مصرف الشرق الاوسط للاستثمار	1C	ممتاز	1C	ممتاز
-2	مصرف كوردستان الدولي	1C	ممتاز	2B	جيد جدا
-3	المصرف المتحد للاستثمار	2A	جيد جدا	2C	جيد جدا
-4	مصرف الخليج التجاري	2B	جيد جدا	2C	جيد جدا
-5	مصرف الائتمان العراقي	2C	جيد جدا	2C	جيد جدا
-6	مصرف اشور الدولي	2C	جيد جدا	3B	جيد
-7	مصرف الهدى	2C	جيد جدا	3	جيد
-8	مصرف التعاون الاقليمي	2C	جيد جدا	2A	جيد جدا
-9	مصرف اربيل	2C	جيد جدا	*	
-10	مصرف جيهان	2A	جيد جدا	3	جيد
-11	المصرف الوطني الاسلامي	2C	جيد جدا	*	
-12	مصرف بابل	3	جيد	3	جيد
-13	مصرف الشمال	3A	جيد	2C	جيد جدا
-14	مصرف المنصور	3A	جيد	3	جيد
-15	مصرف الاستثمار العراقي	3A	جيد	3C	جيد
-16	مصرف ايلاف الاسلامي	3A	جيد	3B	جيد
-17	مصرف سومر	3A	جيد	3B	جيد
-18	مصرف دجلة والفرات	3B	جيد	2C	جيد جدا
-19	مصرف البلاد الاسلامي	3B	جيد	2C	جيد جدا
-20	المصرف العراقي الاسلامي	3B	جيد	4B	حدي
-21	مصرف الاقتصاد	3B	جيد	3	جيد
-22	مصرف دار السلام	3B	جيد	3A	جيد
-23	مصرف الموصل	3B	جيد	3	جيد
-24	مصرف بغداد	3C	جيد	2C	جيد جدا
-25	المصرف التجاري العراقي	3C	جيد	3C	جيد
-26	المصرف الاهلي العراقي	3C	جيد	4	حدي
-27	المصرف العراقي للتجارة TBI	3C	جيد	*	
-28	مصرف الاتحاد العراقي	4A	حدي	3A	جيد
-29	مصرف عبر العراق	4A	حدي	4B	حدي
-30	مصرف اميرالد	4A	حدي	*	

* غير متوفر

التقييم من الاعلى الى الادنى (ممتاز ، جيد جدا ، جيد ، حدي ، ضعيف)
الدرجة من الاقوى الى الضعيف من (1-5) .

التقييم لعام 2010 منشور على موقع البنك المركزي العراقي www.cbi.iq

البيئة التشريعية

يعمل البنك المركزي وفق البيئة التشريعية والقوانين الصادرة ذات العلاقة بمهامه وواجباته وهي:

- 1 - قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004
- 2 - قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004
- 3 - قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006
- 4 - قانون مكافحة غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004
- 5 - قانون سوق العراق للاوراق المالية رقم (74) لسنة 2004
- 6 - قانون الشركات رقم (21) المعدل لسنة 1997
- 7 - قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997
- 8 - قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984 المعدل
- 9 - الانظمة والتعليمات واللوائح التي تصدر بموجب القوانين اعلاه.

واستنادا لما جاء في اعلاه قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بالاعمال المناطة بالتدقيق المكتبي للمصارف الحكومية والخاصة والشركات المالية غير المصرفية للفترة 2012/1/1 لغاية 2012/12/31 وكما يأتي:

- تدقيق (600) موازنة شهرية للمصارف الحكومية والخاصة.
- تدقيق (600) جدولا لكفاية رأس المال للمصارف كافة .
- تدقيق (576) جدولا لكشوفات احتساب الاحتياطي القانوني للمصارف كافة .
- تدقيق احتساب نسب السيولة لموازنات المصارف البالغة (600) موازنة .
- تدقيق (84) ميزان المراجعة لشركات الاستثمار مالي .

وفيما يتعلق بالتفتيش الميداني للمصارف والشركات قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بالاعمال المناطة للفترة 2012/1/1 لغاية 2012/12/31 وكما يأتي:

- تدقيق اعمال (28) فرعا لفروع المصارف الحكومية.
- تدقيق اعمال (149) فرعا لفروع المصارف الخاصة .
- تدقيق اعمال (27) شركة للتحويل المالي .
- تدقيق اعمال (10) شركات للاستثمار المالي.
- تم اجراء (183) كشف موقعي لفروع المصارف والشركات .
- تدقيق اعمال (64) شركة توسط لبيع وشراء العملات الاجنبية .
- تم تدقيق (121) فرعا مصرفيا وشركة من خلال التفتيش الاستثنائي.

- ولغرض زيادة الكثافة المصرفية في العراق قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة المصارف بمنح اجازة ممارسة الاعمال والموافقة على فتح عدد من الفروع والمكاتب للمصارف المحلية والاجنبية والشركات غير المصرفية داخل وخارج العراق اضافة الى عدد من شركات التحويل المالي وكما موضح ادناه:
- منح خمسة اجازات الممارسة النهائية للاعمال المصرفية لمصارف اجنبية وهي مصرف (بارسيان ، الاعتماد اللبناني ، البحر المتوسط ، اسيا التركي ، اللبناني الفرنسي).
 - منح (107) اجازة ممارسة العمل لشركات التوسط .
 - ولتوفير قاعدة بيانات سليمة تتضمن المعلومات الائتمانية قامت هذه المديرية من خلال الادارات العامة للمصارف بتحديث وتعديل واطاعة كفاءة الى (16000) معاملة.
 - اصدار (12) تعميما خاصة بغلق واعادة فتح حسابات للزبائن .
 - اصدار (15) تعميما بشأن ادراج ورفع زبائن المصرف المقترضين المتوقفين عن الدفع.
 - اصدار (13591) تعميما للاستعلام عن اجمالي التسهيلات المصرفية.
 - اصدار نشرة توافيق المخولين العاملين في المصارف البالغ عددها (100) كتابا.
 - اجابة (11) استفسارا لمجلس الوزراء بشأن منظمات المجتمع المدني واطلاق الارصدة العائدة لها.
 - اجابة (30) استفسارا للامانة العامة لمجلس الوزراء بخصوص صحة الصدور للمنظمات غير الحكومية.
 - وفي مجال مكافحة غسل الاموال تم وضع اشارة حجز اموال (افراد وشركات) ووضعهم في القائمة السوداء ومن خلال الكتب التي وردت الى المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان والبالغ عددها (40) كتابا.

الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي العراقي لتطوير اعمال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان

يهدف مواكبة المستجدات والتطورات الحاصلة في القطاع المصرفي الدولي قام البنك المركزي العراقي بتطوير عمل المديرية العامة لمراقبة الصيرفة منذ اواسط عام 2003 لغاية 2012 من خلال الاجراءات الاتية:-

1. الغاء خطة الائتمان واعطاء هذه المهمة الى مجالس ادارات المصارف ، وتحرير اسعار الفائدة المدينة والدائنة لخلق المرونة والمنافسة وسرعة اتخاذ القرار.
2. اعداد اللائحة الارشادية لتصنيف الائتمان وتحديد مخاطر كل صنف والزام المصارف بوضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر كل صنف.
3. اعداد وتطبيق نظام تقييم المصارف (Camel) في تقييم الاداء المصرفي وبدأ العمل به منذ عام 2007 ويعتبر العراق البلد العربي الثالث المطبق لهذا النظام ويعمل البنك المركزي العراقي على اعتماد نظام اكثر حداثة.
4. تم اعداد اللوائح التنظيمية الجديدة بالتعاون مع خبراء صندوق النقد الدولي وتدقيقها واقرارها من قبل مجلس شورى الدولة ونشرها في الجريدة الرسمية بعددها الصادر في 2011/1/3.
5. اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة تأهيل وهيكله المصارف الحكومية لكونها تمثل حجر الزاوية في النظام المصرفي في العراق حيث تقدم 90% من حجم العمل وتملك 43% من الفروع ولديها 99% من الودائع الحكومية.
6. الموافقة على انشاء المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي مثل الشركة العراقية للكفالات المصرفية، ومسودة قانون شركة لضمان الودائع، والشركة العراقية للقروض الصغيرة والمتوسطة والسماح للمصارف الاجنبية لانشاء مصارف كاملة تابعة لها ، او فتح فروع او مكاتب تمثيل، او المشاركة في رؤوس اموال المصارف العراقية الخاصة القائمة بدون حدود.
7. اعداد موازنة مصرفية جديدة وفق معايير المحاسبة الدولية الحديثة (i.f.r.s) تم تطبيقها من قبل غالبية المصارف منذ عام 2010 وحتى الان.
8. تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة على المصارف العراقية من خلال قيام البنك المركزي وديوان الرقابة المالية ورابطة المصارف العراقية بتدريب الكادر الوظيفي للمصارف لكونها تمثل احدى متطلبات الصيرفة الدولية الحديثة.
9. السماح للمصارف الشاملة بفتح نوافذ لممارسة الخدمات المصرفية الاسلامية ومنها مصرفي الرافدين والرشد.
10. اعداد تعليمات لادخال واخراج رؤوس الاموال للمستثمرين الاجانب، ومنحهم قروض من المصارف العراقية.

المؤشرات الرقابية القانونية والمعيارية المستخدمة في مراقبة المصارف

لغرض الوقوف على سلامة ومتانة الوضع المالي للمصارف العاملة في العراق دأب البنك المركزي ومن خلال هذه المديرية على استخدام نسب قانونية ومعيارية ابرزها:

1 - الحد الأدنى لرأس المال والبالغ 100 مليار دينار للمصارف القائمة حتى 2011/6/30 و (250) مليار دينار في موعد اقصاه 2013/6/30 للمصارف الجديدة و (7) مليون دولار كرأس مال تشغيلي لفروع المصارف الاجنبية استنادا الى احكام المادة (14) من قانون المصارف النافذ.

2 - مراقبة مدى احتفاظ المصارف بالحد الأدنى لكفاية رأس المال البالغ (12%) المحددة في احكام المادة (16) من قانون المصارف اضافة الى مراقبة كل من :

- نسبة اجمالي الاستثمار الى رأس المال والاحتياطي البالغة (20%) المحددة وفقا لاحكام المادة (33) من قانون المصارف النافذ.

- نسبة اجمالي التركزات الائتمانية الى رأس المال السليم والاحتياطيات البالغة (400%) (اربعة اضعاف رأس المال) وفق المادة (31) المتعلقة بالتركيزات الائتمانية لكبار المقترضين.

- نسبة اجمالي الائتمان المقدم من المصرف لكافة فئات المقترضين التي لا تزيد على ثمانية اضعاف رأس المال والاحتياطيات السليمة للمصرف.

- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني البالغة (15%) من اجمالي الودائع منها (10%) تودع لدى البنك المركزي العراقي مع احتفاظ المصارف بنسبة (5%) كنقود سائلة في خزائنها.

- نسبة الائتمان الممكن للمصرف تقديمه لزبون واحد المحدد بنسبة (10%) من راسماله واحتياطاته.

- نسبة الائتمان الذي يمكن للمصرف تقديمه للزبون وشركائه واقاربه من الدرجة الاولى والبالغة (15%) من رأس المال والاحتياطي.

الموجودات السائلة

- نسبة السيولة التي لا تقل عن (30%) = $100 \times \frac{\text{المطلوبات السائلة}}{\text{الموجودات السائلة}}$

- نسبة مخصص الديون المتأخرة التسديد التي لا تقل عن (2%) و لا تزيد على (5%).

- نسبة الموجودات الثابتة الى رأس المال والتي يجب ان لا تزيد على (40%).

فضلا عن قيام هذه المديرية بالمتابعة الدورية للسجلات والبيانات التي ترسلها المصارف الى البنك المركزي

العراقي لمعرفة مدى محافظة المصارف على حقوق المودعين لديها ودراسة اساليب الرقابة واجراءات المراجعة الداخلية المتبعة في المصارف وفروعها .

العقوبات الادارية والمالية بحق المصارف المخالفة

استنادا لاحكام المادة (62) من قانون البنك المركزي العراقي والمادة (56) من قانون المصارف النافذين ، يراعي البنك المركزي من خلال هذه المديرية عند فرض العقوبات مبدأين :

الاول - توفر السند القانوني

الثاني - اعتماد مبدأ التدرج في فرض العقوبات وكما موضح ادناه:

المخالفة الاولى: توجيه اشعارين احدهما للمدير المفوض والاخر الى رئيس مجلس الادارة.

المخالفة الثانية: توجيه اذار تحريري للمصرف.

المخالفة الثالثة: فرض الغرامة المنصوص عليها بقانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة

2004 وقانون المصارف رقم (94) لسنة 3004 والتعليمات الصادرة بموجبها.

المخالفة الرابعة : فرض الغرامة مع ايقاف بعض عمليات المصرف.

المخالفة الخامسة : فرض الغرامة مع تعيين وصي او سحب الترخيص الممنوح للمصرف.

الخطة المستقبلية للبنك المركزي العراقي لتطوير الرقابة المصرفية

- 1 - التأكيد على التزام المصارف بمبادئ الحوكمة (الادارة الرشيدة) المتمثلة بالتقيد التام بالقوانين والانظمة والتعليمات النافذة.
- 2 - المتابعة الدقيقة والمستمرة لبيان مدى التزام المصارف والشركات المالية الوسيطة بالنسب القانونية والانظمة والتعليمات النافذة.
- 3 - تحديد ومتابعة ابرز المخالفات المصرفية واستدعاء المسؤولين من المصارف والشركات لغرض معالجة هذه المخالفات بأقرب وقت ممكن.
- 4 - عقد لقاء لمراقبي الامتثال بصورة دورية لبيان ملاحظاتهم حول المخالفات المرتكبة من المصارف وهل ذكرت في تقاريرهم المرفوعة عنها، وابلاغهم بان دورهم هو الانذار المبكر وعليهم ذكر الحقائق والمخالفات المرتكبة من قبل المصارف وليس التغاضي عنها لان ذلك اخلال بواجباتهم.
- 5 - تطوير نظام الرقابة الداخلية، وتعزيز دور لجان الائتمان ومراقبة الحسابات لضمان الالتزام التام بالقواعد والنظم الائتمانية والمحاسبية.
- 6 - مراقبة حالات تجاوز رئيس ونائب رئيس مجلس الادارة على صلاحيات المدير المفوض للمصرف او الشركة.
- 7 - متابعة عمليات الابلاغ عن غسل الاموال وجعلها ضمن تقارير هيئات التدقيق وتحديد المعاملات المشبوهة بالتعاون مع مكتب الابلاغ عن غسل الاموال .
- 8 - تدقيق ومتابعة عمليات شراء المصارف للعملة الاجنبية من المزاد وواجه استخدامه بأعتبارها من الانشطة الاستثمارية المهمة.
- 9 - اعتماد كل هذه الملاحظات في تقرير التقييم الائتماني للمصرف (Camel).

- 10 - اشراك اكبر عدد من موظفي المديرية في عمليات الكشف والتفتيش والتدقيق لاكتساب المهارة المكتبية والميدانية وتحقيق التكامل بينهما, وبإشراف مباشر من المدير العام والمعاونين.
- 11 - قيام الهيئات التفتيشية باجراء التفتيش الميداني على فروع المصارف العاملة في المحافظات ومن ضمنها اقليم كردستان (في حالة التوصل الى اتفاق معهم) من اجل الوقوف على جميع اعمال الفروع المرتبطة بالمصارف بغية الوصول الى تقييم موضوعي لعمالها.
- 12 - الاستمرار بعقد لقاء مع الموظفين المسؤولين عن اعداد الموازنة الشهرية لمتابعة اعداد وارسال الميزانية الجديدة المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية ومناقشة الفقرات الواردة فيها والصعوبات التي تعترض تنفيذها .
- 13 - الاستمرارا بأعمال مشروع اتمتة المعلومات المتبادلة بين البنك المركزي العراقي والمصارف من خلال منحة مقدمة من منظمة الخدمات المالية والخزانة الامريكية والتدريب على تطبيق التعليمات الجديدة لتنفيذ قانون المصارف والمنشورة في جريدة الوقائع العراقية بعددها 4172 في 2011/1/3.
- 14 - مشروع مع منظمة الخدمات المالية التطوعية (F.S.V.C) لتدريب عدد من موظفي المديرية على الية تقييم تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المصارف للتأكد من سلامتها، اضافة الى برنامج أتمتة المعلومات والاحصائيات المصرفية المعروف بـ (X.P.R.L).
- 15- تم تدريب الكادر الوظيفي في المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والانتماء من قبل شركة ارنست يونغ على الاعمال الاتية:
- أ- استمارتين للسيولة (السيولة حسب الاستحقاق ونسبة كفاية رأس المال) وتم تعميمها بشكل تجريبي على المصارف لحين تطبيقها.
- ب- نموذج كشف التوظيفات بالدينار العراقي الى مصادر الاموال بالدينار العراقي وتم تعميمها بشكل تجريبي على المصارف لحين تطبيقها بشكل الزامي.
- ج- التدريب على اجراءات التحليل المالي.
- د- التدريب على اختبارات الاوضاع الضاغطة .
- هـ - هيكل ومحددات اسعار الفائدة المصرفية.
- 16- قيام هذه المديرية بالتنسيق مع قسم تكنولوجيا المعلومات لمكننة الموازنة الشهرية او الفصلية وربطها بشبكة مع المصارف.
- 17- لم يتم انجاز تقييم المصارف حسب نظام (CAMEL) وذلك بناء على قرار من الادارة السابقة للبنك المركزي العراقي، وحاليا قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والانتماء بأعلان مناقصة حسب توجيهات السيد المحافظ لتطوير الية تقييم وفحص المصارف.

ثالثاً: انجازات مكتب الابلاغ عن غسل الاموال في البنك المركزي العراقي

اولاً:

يولي البنك المركزي العراقي موضوع مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب اهتمام بالغ انسجاماً مع ما توليه البنوك المركزية والسلطات الرقابية الدولية بما فيها الامم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشرطة الدولية (الانتربول) وتدعمها مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) اضافة الى جهود الدول الصناعية الكبرى في العالم لتطبيق القرارات والمعايير والاجراءات الدولية لمواجهة ظاهرة غسل الاموال ضماناً لفاعلية تدابير المكافحة وابعاد خطر هذه الاموال عن المصارف المحلية ولتجنب العقوبات الدولية المتخذة بحق الدول غير المتعاونة مع المجتمع الدولي في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة ، من خلال تقيد سلطتها الرقابية ومصارفها بكل القرارات والمعايير الدولية ، واعتماد سياسات مصرفية تصب في تحقيق هذا الهدف بايجاد نظم رقابية داخلية فعالة ، واختيار الزبائن الجيدين ، وتبادل المعلومات والتقارير وتنمية الجهود المشتركة مع الجهات ذات العلاقة .

عرفت المادة (3) من قانون مكافحة غسيل الاموال رقم (93) لسنة 2004 عملية غسل الاموال بانها (كل من يدير او يحاول او يدير تعامل مالي يوظف عوائد بطريقة ما لنشاط غير قانوني عارفاً بان المال المستخدم هو عائدات ناجمة بطريقة ما لنشاط غير قانوني .او كل من ينقل او يرسل او يحيل وسيلة نقدية او مبالغ تمثل عائدات بطريقة ما لنشاط غير قانوني عارفاً بان الوسيلة النقدية او المال يمثل عائدات بطريقة ما لنشاط غير قانوني) .

ثانياً:

تأسس مكتب الابلاغ عن غسل الأموال استناداً لقانون مكافحة غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004 وبأشر عمله بموجب الأمر الإداري رقم 1308 في 2007/4/19 ويعتبر أول تجربة في جمهورية العراق لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولانتماء العراق إلى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA FATF) متمثلاً بالبنك المركزي العراقي .

قام البنك المركزي العراقي بتطوير عمل مكتب الابلاغ عن غسل الاموال من اجل النهوض بواقع عملي للراقي الى مستوى الوحدات النظيرية في البلدان العربية والمجاورة وذلك من خلال :

- تطوير قاعدة البيانات الخاصة بالمكتب بأستخدام برامج لادخال أسماء المؤسسات المالية المتمثلة بالمصارف العراقية والأجنبية المجازة من قبل هذا البنك والمؤسسات غير المصرفية المتمثلة بشركات التحويل المالي وشركات الصرافة وتبويب المعاملات المشبوهة و/ أو قيد التحقيق .

- التنسيق وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) لسنة 2004 مع الجهات الحكومية الوطنية مثل: هيئة النزاهة / وزارة الداخلية / وزارة الخارجية/ ومجلس شورى الدولة إضافة الى مؤسسات حكومية أخرى فيما يتعلق بمواضيع مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد ، خاصة وإن المكتب ممثلاً في مجلس مكافحة الفساد المشترك مع هيئة النزاهة ووزارتي العدل والداخلية والجهات القضائية وحسب متطلبات العمل لقضايا الفساد الإداري والمالي والتعاون والتنسيق الشامل مع الأجهزة المعنية عند الحاجة .
- التوجه للتنسيق مع إقليم كردستان لإنشاء وحدات مكافحة غسل الأموال في فرعي البنك المركزي اربيل والسليمانية يكون ارتباطها مع هذا المكتب لمتابعة خضوع المصارف العاملة في إقليم كردستان لقانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) والتعليمات الصادرة بموجبه .
- يقوم المكتب بجهد استثنائي للتواصل مع المصارف العاملة في العراق والمؤسسات المالية الأخرى باعتبارها الجهات التي تمر من خلال قنواتها المعاملات المالية المشبوهة مما يتطلب من المؤسسات المالية اتخاذ الحيطة والحذر والتحقق من هوية العملاء وتطبيق مبدأ اعرف عميلك وعمله ومصدر الأموال والمستفيد النهائي من الأموال لحماية مؤسساتهم من الاستغلال من قبل القائمين بعملية غسل الأموال أو ممولي الإرهاب ، حيث اصدر المكتب العديد من التعليمات المضافة الى بنود قانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) لسنة 2004 إلا ان هناك تحديات تواجه المكتب منها ضعف استجابة هذه المؤسسات الى الضوابط والامتثال للتعليمات .
- قام المكتب بجهود استثنائية في تدقيق الكشوفات المالية التحليلية المقدمة من قبل المؤسسات المالية وتحليلها ومخاطبة المؤسسات بشأنها تحفيزاً لتلك المؤسسات في بناء قاعدة بيانات رصينة لديها بأسماء عملاءها ومهتهم ومصادر أموالهم .
- بناء أسس سليمة للتدقيق والتحقيق ومراقبة حالات التهريب وغسل الأموال، إضافة الى تدقيق الكشوفات الخاصة بمزاد العملة بشكل يومي ومتابعة مدى التزام المؤسسات المالية بتعليمات نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية وتعليمات هذا المكتب بشأن الحوالات والتعاملات المالية.

- ومن الاعمال التي قام بها البنك المركزي العراقي من خلال مكتب الابلاغ عن غسل الاموال ما يأتي:

1. تم مناقشة التقييم المشترك لجمهورية العراق خلال عام 2012 في الاجتماع العام الذي عقد في مراكش المقام من قبل البنك الدولي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (MENA FATF) الخاص بتطبيق التوصيات الـ 40 الخاصة بمكافحة غسل الاموال والـ 9 الخاصة بتمويل الارهاب.

2. تم توقيع مذكرات تفاهم مع الوحدات النظيرة مع كل من الاردن ولبنان وتهيئة العديد من مذكرات التفاهم مع العديد من الدول بغية توقيعها لاحقا.

3. وبهدف تطوير وتنمية كادر مكتب الابلاغ عن غسل الاموال وذلك من خلال اشراك الكادر في ورش العمل والدورات التدريبية المختصة بمواضيع مكافحة غسل الاموال وطرق التحليل المالي المقامة من قبل احدى المنظمات الدولية التي اقيمت في الدول العربية والاجنبية، اضافة الى مشاركة كادر المكتب بورشة العمل الخاصة بالتحقيقات الجنائية الدولية واسترداد الاصول التي اقيمت في اكااديمية مكافحة الفساد في هيئة النزاهة / بغداد.

4. قام البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب الابلاغ عن غسل الاموال بعقد ندوة موسعة بتاريخ 9/5/2012 في هذا البنك حضرها ممثلون عن كل من اتحاد المصارف العراقية الخاصة ورابطة المصارف العراقية وممثلين عن المصارف الاهلية ، وقد كان موضوع الندوة كيفية تفعيل دور مراقب الامتثال ومسؤولي وحدات الابلاغ عن غسل الاموال في المصارف مما يسهل من عملهم في مجال الابلاغ عن المعاملات المشبوهة.

5. قام البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب الابلاغ عن غسل الاموال باتخاذ الاجراءات القانونية بحق بعض المصارف الخاصة وشركات التحويل المالي لمخالفتها قانون مكافحة غسل الاموال رقم 93 لسنة 2004.

6. المشاركة الفعالة للمكتب في اللجان الداخلية والخارجية المتعلقة بعمله ومهامه وبعض اعمال البنك المركزي العراقي.

7. التنسيق مع المديرية العامة للعمليات المالية وادارة الدين بشأن مايلي :

* اجتماعات اللجنة العراقية / الاماراتية المشتركة فيما يخص التعاون في المجال المالي والمصرفي والكمركي .

* اجتماعات اللجنة العراقية / الكورية حول عقد مذكرة تفاهم لتبادل المعلومات بخصوص القضايا المتعلقة بمكافحة غسل الاموال .

* اجتماع اللجنة العراقية / الباكستانية وكذلك البحرانية حول اقتراح المكتب اضافة مادة للتعاون وتبادل المعلومات والخبرات فيما يخص نشاط مكافحة غسل الاموال على مذكرة التفاهم المشتركة .

* اجتماعات اللجنة العراقية/ التونسية وكذلك البولونية حول اقتراح المكتب اضافة مادة للتعاون وتبادل الخبرات فيما يخص نشاط مكافحة غسل الاموال على مذكرة التفاهم المشتركة .

* التنسيق مع المديرية العامة للعمليات المالية وادارة الدين فيما يتعلق بموضوع حماية الاستثمار بين العراق ومقدونيا حيث تم التأكيد على مراعاة قانون مكافحة غسل الاموال اعلاه بالنسبة للمبالغ التي يتم تحويلها كرسمال للاستثمار والتأكد من مشروعية تلك الأموال .

8. الطلب من وزارة الداخلية مليء استبيان يتعلق بمشروع تطبيقات الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الاموال الواردة الى المكتب من مجموعة العمل المالي (المينافاتف) والطلب منها تزويد البنك المركزي العراقي بالحالات الحاصلة في هذا المجال ان وجدت.

9. بناء على طلب ادارة محافظة البنك المركزي العراقي قام المكتب بتشكيل لجنة من موظفيه في قسم التدقيق تتولى (تبويب استبعادات المزداد) وقد انجزت تقريرها ورفع التقرير الى السيد المحافظ .

10. تم نقل مهام التصديق على الوكالات الى قسم الشؤون القانونية بهذا البنك ابتداء من 2012/12/1.

11. تم التنسيق مع الشركة العامة للمعارض العراقية بشأن الحوالات المتعلقة بالتجار وابلاغها ان هذا الموضوع يقع على مسؤوليتها وفي حالة اشتباها بأي حوالة ابلاغ البنك المركزي عنها .

12. تم اعداد دراسة حول موضوع اتفاقية (نقل النقود) المعروضة من قبل (اكتف بنك / التركي) على مصرف الرشيد وتنظيم آلية شراء المصرف التركي للنقود التي تتجمع في المناطق الحدودية بين العراق وتركيا .

13. الاجابة على كافة الاستبيانات الواردة الى المكتب سواء من المصارف العربية أو الأجنبية المتعلقة بمكافحة غسل الاموال.

14. تم الشروع بتهيئة قاعدة بيانات خاصة بالمكتب تتضمن البيانات الخاصة بالمصارف وشركات التحويل المالي والبيانات المتعلقة باعمال ومهام المكتب.

اهم التطورات والخطط المستقبلية لتطوير مكتب الابلاغ عن غسل الاموال يتطلع اليها البنك المركزي العراقي من خلال المكتب في الفترة القادمة الى مايلي :

1. اعداد برامج لتبادل المعلومات مع ادارات المؤسسات المالية داخل وخارج العراق والجهات المختصة بمكافحة غسل الأموال.

2. اعداد التقارير الشهرية لعمل أقسام المكتب ورفعها الى مكتب محافظ البنك المركزي العراقي.

3. دراسة تقارير المصارف وابداء الملاحظات بشأنها.

4. اعداد البحوث والدراسات والتقارير حول جرائم غسل الأموال.

5. المشاركة بالتدريب المحلي وورش العمل للقاء بسلطات المراقبة في مجال مكافحة غسل الأموال.

6. اقامة ورش عمل في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في بغداد وكردستان.

7. الاستمرار بطلب المساعدات الفنية من المنظمات الاقليمية والدولية لتنظيم دورات تدريبية وورش عمل لمنسوبي المكتب (داخل وخارج العراق) وذلك لزيادة الوعي وللوقوف على آخر المستجدات فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.

8. المساهمة في تمويل وتحويل نفقات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (MENA FATF) وفقا لقيمة المساهمات التي يحددها الاجتماع العام للمجموعة في هذا الشأن .
9. الاجابة على استبيانات المراسلين والمصارف العالمية بخصوص تزويدهم بالمعلومات العامة عن مكتب الابلاغ عن غسل الاموال في البنك المركزي العراقي وفيما يخص مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
10. متابعة الطلبات الواردة من غير العراقيين بشأن تحويل مستحققاتهم المودعة كأمانات لدى المصارف.
11. متابعة وحسم موضوع التعويضات من شركة التأمين الوطنية المتحققة قبل 2003/4/9 لغير العراقيين عن حوادث الدهس.
12. اعداد مسودات مذكرات تفاهم مع الوحدات النظيرة في الدول العربية.
13. الاستمرار باصدار تعاميم الى كافة المؤسسات المالية تنفيذا للتعليمات النافذة مع متابعة ماصدر منها سابقا.
14. الاستمرار بمتابعة المؤسسات المالية ومدى امتثالها لقانون مكافحة غسل الاموال والتعليمات الصادرة بموجبه .
15. القيام بزيارات ميدانية الى كافة المؤسسات المالية منها شركات التحويل المالي لتدقيق نشاطها المالي لكون اغلب الكشوفات التي ترد الى البنك المركزي العراقي/مكتب الابلاغ عن غسل الاموال من المؤسسات المالية لا تشير الى وجود معاملات مالية بعد صدور التعميم رقم 6/5/9 في 2012 /1/23 الصادر من مديرية الصيرفة والائتمان .
16. الاهتمام في ارشفة وحفظ الملفات وتبويب كافة المعاملات المهمة وبالطرق الحديثة للارشفة.
17. وبالنظر لاهمية عمل المكتب فقد عمدت ادارة البنك المركزي العراقي بتعزيز الكادر المتخصص فيه سواء من المختصين بالتحليل المالي والقانون والترجمة اضافة الى تخصصات اخرى ، كما قام البنك بطلب كادر متخصص من محللين ماليين ذوي كفاءة عالية لبناء كادر مؤهل يقوم بالاعمال المناطة بالمكتب بشكل جيد.

رابعاً: اعمال قسم المدفوعات لعام 2012

ترتبط انظمة الدفع والتسوية بشكل وثيق بالوظيفتين الرئيسيتين للسلطة النقدية وهما:

- تحقيق الاستقرار المالي (الرقابة المصرفية).
- تحقيق الاستقرار النقدي (السياسة النقدية).

وبذلك تكون السياسة النقدية معنية بكفاءة وسلامة هذه الانظمة بالاضافة الى دور السلطات النقدية كمستخدم لنظام الدفع (لتسوية عمليات السوق المفتوحة او عمليات السندات الحكومية او لانجاز عمليات الدفع الاخرى) فأنها تمارس دورين هامين في انظمة الدفع هما:

- 1- كمشغل للنظام بحيث تقدم خدمات تسوية المدفوعات للمؤسسات المالية المصرفية المشاركة من خلال حسابات هذه المؤسسات لدى هذه السلطات, كما يشمل هذا الدور تقديم البنى التحتية اللازمة لهذه الانظمة مثل الاجهزة والبرامجيات وانشاء الشبكات.
- 2- دور المشرف والمراقب على هذه الانظمة الذي يشمل وضع القواعد والمعايير التي تحكم عمل هذه الانظمة والحفاظ على سلامة ونزاهة العمليات.

اولاً- المشاريع الحالية

نظام المدفوعات العراقي IPS

هو نظام لتبادل المدفوعات إلكترونياً بين المصارف من خلال شبكة آمنة وكفوءة، والبنك المركزي العراقي هو الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي له بأعتباره مالكا للنظام ويدير حسابات التسوية للمشاركين ويوفر السيولة النقدية والتسهيلات خلال يوم العمل ليضمن وضوح وكفاءة أنظمة الدفع وعمليات التقاص.

سعى البنك المركزي العراقي لتطبيق نظام المدفوعات الإلكترونية ومنذ عام 2006 كخطوة أساسية لتطوير القطاع المصرفي العراقي وزيادة كفاءته وفاعليته في تحقيق الاستقرار المالي في البلد من خلال تداول الاموال إلكترونياً وتقليل الاعتماد على التداول الورقي للنقود.

يتكون نظام المدفوعات العراقي من الأنظمة الآتية :

- 1- نظام التسوية الإجمالية الآتية RTGS (Real Time Gross Settlement)
- 2- نظام المقاصة الآلية C-ACH (Automated Clearing House)
- 3- ويتضمن الصكوك الألكترونية (CH) وأوامر الدفع الألكترونية SVPO
- 4- نظام إيداع وتسجيل السندات الحكومية GSRS (Government Securities Registration System)
- 2- شبكة ربط المصارف العراقية IIBN

1 - نظام التسوية الإجمالية الآتية RTGS

- نظام تسوية المدفوعات الإجمالية الآتية والذي يضمن تسوية فعلية خلال يوم العمل لأوامر الدفع (عالية القيمة) الصادرة من قبل المشاركين وبصورة مستمرة وعلى أساس حركة بعد أخرى.
- تم البدء بالتشغيل الفعلي لنظام التسوية الإجمالية الآتية بتاريخ 2006/8/24.
 - إشترك جميع المصارف في النظام بالإضافة الى وزارة المالية.
 - ربط جميع فروع البنك المركزي العراقي في المحافظات الجنوبية والشمالية بالنظام وقد بلغ عدد المصارف المشاركة (45) مصرفاً.
 - اكتمال برنامج الربط بين نظام الحسابات العامة ICBS ونظام الـ RTGS .
 - الاشتراك في النظام يتم من خلال العقد الموقع بين البنك المركزي والمصارف ووزارة المالية والذي يحتوي على كل القواعد وشروط العمل على النظام.

حقق البنك المركزي العراقي ومن خلال قسم المدفوعات العراقي خلال عام 2012 الانجازات التالية:

اولاً: المنجزات العامة :

- قام البنك المركزي العراقي ومن خلال قسم المدفوعات في عام 2012 بالاعمال الآتية:
- اجراء تحديث على تعليمات الاجور المستقطعة من المصارف المشاركة بنظام المدفوعات العراقي المتضمن الاجور المستقطعة عن طريق نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS) وعن طريق نظام المقاصة الالية (C-ACH) وعن طريق نظام ايداع السندات الحكومية (GSRS) استنادا الى موافقة مجلس ادارة البنك المركزي العراقي، وتم العمل بها اعتباراً من تاريخ 2012/4/1 واعلام كافة المصارف بذلك .
 - بهدف ضمان دقة عملية تحويل المبالغ بين المصارف المشاركة في نظام المدفوعات العراقي وتقليل المخاطر الناجمة عن تحويل المبالغ الكترونياً ومكافحة غسل الاموال فقد تم وضع تعليمات واجراءات من قبل لجنة مكونة من البنك المركزي العراقي وعدد من المصارف (قسم المدفوعات , المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان , المصرف المتحد ، ومصرفي الرافدين والرشيدي ، ومصرف الخليج) لتنظيم آلية أحكام عمليات التحويل عن طريق نظام المدفوعات وتعميمها على المصارف كافة بتاريخ 2012/4/2 .

- تم استحصل موافقة مجلس ادارة البنك المركزي العراقي بموجب القرار المرقم س.م/323/2 بتاريخ 2012/12/12 على اصدار التعليمات الخاصة بأنظمة الدفع الالكتروني التي تنظم عمل الشركات ومزودي خدمات الدفع الالكتروني والشركة الفائزة بالعطاء لبناء الموزع الوطني والتي تعتبر المظلة التي سوف يستند عليها قانونيا لاعداد التعليمات التنظيمية والشروط الواجبة لمنح التراخيص للشركات وتعميمها على المصارف للعمل بموجبها .
- بعد ان تم البدء بالتنفيذ الفعلي لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (C-ACH) ومنذ بداية عام 2011 الذي يمكن المصارف من ارسال اوامر الدفع الدائنة وتبادل الصكوك الالكترونية فيما بينها وبين فروعها في بغداد والمحافظات والذي ساهم في زيادة السرعة في تسوية الصكوك وتقليل فترة التقاص ، قام البنك المركزي العراقي ومن خلال قسم المدفوعات العراقي بأصدار تعميم الى كافة المصارف المشاركة في نظام المقاصة الالية C-ACH بأن يكون آخر موعد لتبادل الصكوك يدويا بين فروع المصارف المشاركة في النظام بتاريخ 2013/2/28 وعلى المصارف الاسراع بتهئية واشراك باقي فروعها وبخلافه سيتم رفض الصكوك من قبل البنك المركزي العراقي مالم يتم ارسالها عن طريق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بموجب كتاب البنك المركزي/قسم المدفوعات بتاريخ 2012/12/30.
- تم اصدار قانون التوقيع الالكتروني رقم (78) لسنة 2012 ونشره في جريدة الوقائع العراقية العدد 4256 الصادر بتاريخ 5 تشرين الثاني 2012.
- قام البنك المركزي العراقي بتشكيل لجنة من قسم المدفوعات العراقي والمديريات والاقسام ذات العلاقة في هذا البنك لتجديد عقد الصيانة الخاص بنظام المدفوعات العراقي .
- وضع البنك المركزي العراقي خطة عمل وجدول زمني لتحديث وتطوير انظمة المدفوعات العراقي وتوقيع العقد مع شركة مونتران لتحديث الانظمة (RTGS,C-ACH,CSD) وازافة نظام المتاجرة Trading الى نظام الـ CSD .
- استلم البنك المركزي العراقي/قسم المدفوعات العراقي البرامجيات الخاصة بنظامي (RTGS-CSD) من قبل الشركة المجهزة للنظام (شركة مونتران).
- استلم البنك المركزي العراقي/قسم المدفوعات العراقي النسخة المحدثة التي تتضمن برنامج الربط (Gateway) وتمت عملية الفحص والاختبار على النظام التجريبي وبانتظار تنفيذه عند البدء بتطبيق النظام الفعلي في عام 2013 .

- مشروع تطوير انظمة الدفع بالتجزئة (IRPSI) (Iraqi Retail payment System Instruction)
- عقد البنك المركزي العراقي اجتماعات مع خبراء في الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) لتفعيل مشروع الدفع بالتجزئة ومشروع الموزع الوطني حيث تم وضع الية لدعوة تقديم العطاءات لمجهزي خدمات الدفع بالتجزئة ووضع الاستراتيجيات الخاصة بالمشروع والبنى التحتية اللازمة له ، والجدول الزمني للتنفيذ.
- قيام البنك المركزي العراقي بأعداد مسودة (RFP) الخاصة بمشروع الدفع بالتجزئة والموزع الوطني .
- قيام الكادر المتخصص في قسم المدفوعات بألقاء محاضرة تعريفية بنظام المدفوعات العراقي الى عدد من موظفي مديريات البنك المركزي العراقي .
- قيام قسم المدفوعات بأقامة ورشة عمل للمصارف العاملة في العراق بهدف تدريب الكادر المصرفي على نظام مقاصة الصكوك الالكترونية حيث عقدت هذه الورشة في المركز التدريبي التابع لمصرف الخليج التجاري.
- وضع آلية لأتمتة العمليات المالية للمصرفيات وتسديد الألتزامات تجاه الجهات المستفيدة عن طريق ارسال أوامر دفع الكترونية من خلال نظام المدفوعات العراقي بدلا من الصكوك وبالتنسيق مع المصارف المشاركة .
- اجرى البنك المركزي العراقي ومن خلال قسم المدفوعات مخاطبات مع وزارتي الاتصالات والمالية من أجل توسيع نظام المدفوعات واعتماد أوامر الدفع الالكترونية بدلا من اعتماد النقد والصكوك ، وقد تم الحصول على موافقة وزارة الاتصالات للعمل بالدفع الالكتروني وعلى ضوء ذلك تم عقد عدة اجتماعات مع كلتا الوزارتين وممثلي البنك المركزي العراقي وكل من مصرفي الرافدين والرشيد لوضع خطة والاتفاق على آلية عمل تعتمد الوزارات والشركات التابعة لها .

ثانيا:المنجزات على مستوى الأنظمة :

1.نظام التسوية الاجمالية الاتية RTGS :

قام البنك المركزي العراقي ومن خلال قسم المدفوعات عام 2012 بالاعمال الاتية:

- بلغت اعداد التحويلات المالية بين المشاركين (المصارف الحكومية والاهلية ووزارة المالية) بحدود (33,500) تحويلا بالدينار العراقي و (7,000) تحويلا بالدولار الامريكي .
- تنصيب النظام في هيئة التقاعد العامة.
- اقامة دورة تدريبية في قسم المدفوعات لتدريب كوادر دائرة رعاية القاصرين واشترك الدائرة المذكورة بنظام المدفوعات العراقي وتزويدهم بالتحويل الالكتروني E-Token .
- وفي مجال الدورات التدريبية فقد قام قسم المدفوعات بما يأتي:-
- تدريب واشراك كل من المصارف (الاعتماد اللبناني , البحر المتوسط , باريسيان , واللبناني الفرنسي) وتزويدهم بالتحويل الالكتروني E-Token , واصبح عدد المصارف المشاركة في النظام الحالي (49) مصرفا بالاضافة الى وزارة المالية وهيئة التقاعد العامة ودائرة رعاية القاصرين .
- تدريب كادر من المديرية العامة للاستثمارات على النظام ومنحهم التحويل الالكتروني E-Token .
- تدريب كادر على النسخة المحدثة للنظام (Upgrade) من قبل شركة مونتران والعمل على اجراءات الفحص والاختبار , وقد تم الانتهاء من فحص وأختبار النسخة المحدثة للنظام .

- تدريب (48) مصرفاً من المصارف المشاركة على النسخة المحدثة للنظام (Upgrade) إضافة إلى وزارة المالية وهيئة التقاعد العامة ودائرة رعاية القاصرين، وتم تزويد المصارف المتدربة بالتخاويل الإلكترونية للعمل على البيئة التجريبية للنظام .
- أعداد رسوم بيانية شهرية والتي تمثل مبالغ التحويلات بين المصارف وبعمليتي الدينار والدولار .

2 . نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية C-ACH :

- بلغ عدد أوامر الدفع الدائنة (SVPO) من خلال نظام المقاصة الآلية بحدود (9,000) تحويلاً بالدينار العراقي و(200) تحويلاً بالدولار . وبلغ عدد تحويلات الصكوك الإلكترونية بحدود (12,000) صك بالدينار العراقي و(1,500) صك بالدولار .
- تدريب واشتراك (10) مصارف محلية واجنبية العاملة في العراق وهي (مصرف التعاون الاقليمي , الاقتصاد، الهدى ، ابو ظبي الاسلامي ، ملي ايران ، أربيل ، بيلوس ، بابل ، التنمية الدولي حيث أصبح عدد المصارف المشاركة (36) مصرفاً إضافة إلى البنك المركزي وكذلك اشتراك (177) فرعاً حيث بلغ عدد الفروع المشاركة (243) فرعاً بالإضافة إلى تدريب فروع البنك المركزي (الموصل ، البصرة ، أربيل ، السليمانية) والتنسيق مستمر معهم لتنفيذ النظام من مواقعهم مباشرة.
- التنسيق بين كل من قسم المدفوعات وقسم تكنولوجيا المعلومات بأعداد وإرسال مخطط للنظام الحالي للمباشرة بانجاز برنامج الربط بين نظام المقاصة الـ C-ACH وبين النظام المحاسبي الـ ICBS.
- تدريب مجموعة من فروع المصارف (الرافدين ، الرشيد ، دار السلام) على نظام المدفوعات العراقي .
- قيام قسم المدفوعات بأعداد الرسوم البيانية الشهرية والتي تمثل مبالغ الصكوك والتحويلات منخفضة القيمة وبعمليتي الدينار والدولار.

3 . نظام ايداع وتسجيل السندات الحكومية CSD.

- أعداد دورة تدريبية في قسم المدفوعات لتدريب كوادر كل من مصرفي الاعتماد اللبناني والبحر المتوسط على النظام وموظفي هيئة رعاية القاصرين على النظام واشراكهم كمؤسسة مالية .
- قيام قسم المدفوعات بتدريب كادر المديرية العامة لإدارة الدين العام على النظام المحدث من قبل شركة مونتران.

- فحص واختبار البرامجيات الخاصة بالنظام المحدث من قبل كادر المديرية العامة للعمليات المالية وإدارة الدين وفريق الدعم في قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي .
- بلغ عدد المصارف المشاركة في النظام (29) مصرفاً بالإضافة الى وزارة المالية وهيئة التقاعد العامة ودائرة رعاية القاصرين .
- بلغ عدد مزادات حوالات الخزينة للبنك المركزي العراقي (24) مزاداً وعدد مزادات حوالات الخزينة لوزارة المالية (10) مزاداً .

4. الدعم الفني :

- اصدار التحويلات الالكترونية E-TOKEN واجراء كافة الترتيبات الادارية .
- صيانة أنظمة المدفوعات في حاسبات البنك المركزي العراقي والمصارف والفروع التابعة .
- ارسفة البيانات لنظام الـ RTGS و الـ ACH.
- اعادة بيانات سابقة من النسخ الاحتياطية للمصارف العاملة في العراق ومديريات البنك المركزي العراقي.
- متابعة عمل اختبار النسخ المحدث لانظمة المدفوعات .
- تفعيل استخدام التحويلات الالكترونية للأنظمة المحدثه وانشاء التحويلات الالكترونية للمصارف العاملة في العراق التي تم تدريبها على النظام .
- صيانة الاجهزة والسيرفرات المعدة للموقع البديل للبنك المركزي العراقي.
- تنصيب برامجيات نظام مقاصة الصكوك في المصارف العاملة في العراق.
- تنصيب سيرفر خاص بالنظام المحدث وبرامجيات نظام الـ RTGS والـ CSD في البنك المركزي العراقي.
- تنصيب النظام المحدث الـ RTGS في المصارف العاملة في العراق.

ثالثاً: التطورات والمشاريع المستقبلية :

- تسهيلات الاقراض النهاري (Intraday Loan Facility) (ILF) :
- قام قسم المدفوعات بأعداد وعرض دراسة على مجلس ادارة البنك المركزي لغرض قيام البنك المركزي بتوفير هذه التسهيلات ولأمد قصير في حالة مواجهة المصارف المشاركة في السيولة لتنفيذ التزاماتها للمصارف الاخرى.
- نظام المتاجرة : حيث سيتم ربط نظام الـ GSRS مع سوق العراق للأوراق المالية وتفعيل السوق الثانوية من خلال تبادل المصارف المشاركة للاسهم والسندات من خلال هذا النظام والذي سيصبح اسمه نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية الـ CSD .

● مشروع تطوير أنظمة الدفع بالتجزئة والمقسم الوطني :

ضمن مجال تطوير أنظمة الدفع بالتجزئة والمقسم الوطني والدفع عن طريق الموبايل ولغرض تهيئة البيئة المتكاملة لهذا المشروع الحيوي حيث تم تشكيل لجان لتحليل العروض وانجاز طلبات تقديم العروض (RFP) للشركات العالمية المتخصصة التي ترغب في المشاركة في المشروع .

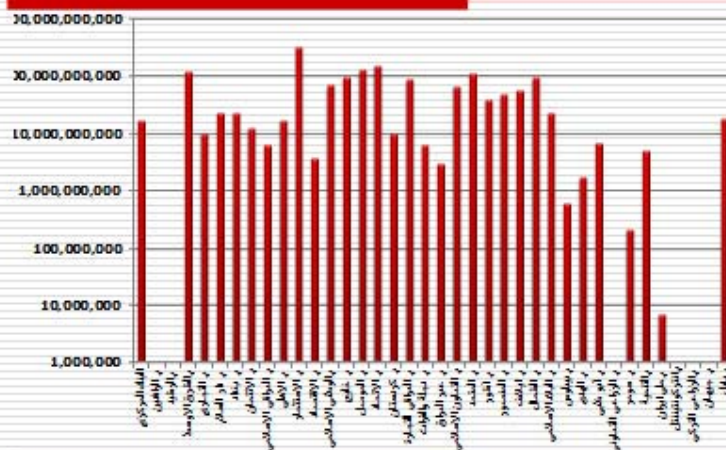
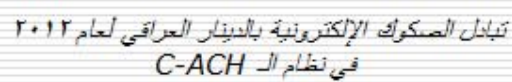
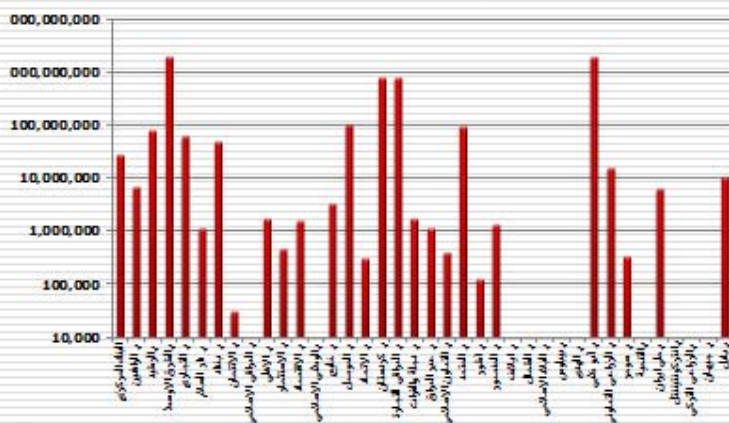
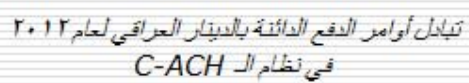
علما أنه قد تم وضع الأطر القانونية الخاصة بالمشروع من خلال اعداد التعليمات القانونية الخاصة بنظم المدفوعات وتنظيم عمل مزودي خدمات الدفع الالكتروني وسيتم المباشرة بالمشروع من خلال اعداد التعليمات القانونية الخاصة بنظم المدفوعات وتنظيم عمل مزودي خدمات الدفع الالكتروني وسيتم المباشرة بتنفيذ المشروع خلال عام 2013 وحسب جداول زمنية وضعت لهذا الغرض لينطلق النظام للجمهور في عام 2014.

المقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية :

سيقوم صندوق النقد العربي بأعداد دراسة لربط البنوك المركزية في الدول العربية وعمل لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية وستقوم شركة استشارية بارسال نسخة من (RFP) والتي ستكون كمرحلة أولى اعداد ملف طلب العروض الأولية.

● الصيرفة الالكترونية الشاملة وأتمتة المصارف :

متابعة مشروع أتمتة عمل الوزارات والشركات التابعة لها من خلال عقد اجتماعات مع وزارتي الاتصالات والمالية وكل من مصرفي الرافدين والرشيد .



خامساً: إدارة المخاطر في البنك المركزي العراقي لعام 2012

لتعزيز الاستقرار النقدي وتحقيق اهداف البنك المركزي العراقي من خلال ادارة سليمة للاحتياجات والمخاطر التي من الممكن ان تتعرض لها جميع عمليات البنك بشكل خاص وللقطاع المالي والمصرفي بشكل عام ، تم في بداية عام 2011 استحداث ادارة متخصصة للمخاطر للمساعدة في تحقيق اهداف البنك وقد تم خلال نفس السنة اعداد برنامج عمل كامل لهذا القسم وفقاً لافضل الممارسات والمعايير الدولية .

وفي بداية عام 2012 بدء التنفيذ الفعلي لبرنامج ادارة المخاطر على اولى مديريات البنك المركزي العراقي وهي المديرية العامة للاستثمارات والانتهاه منها في نفس السنة وخلال هذا التنفيذ قام القسم بتطوير آليات جديدة لم تعتمد من قبل قسم ادارة المخاطر هذه المديرية ، عن طريق اعداد مجموعة من العمليات الحاسوبية لمراقبة اداء المحافظ الاستثمارية ومراقبة الانحراف عن الحدود والمعايير واجراء الاختبارات اللازمة للتوقع والتنبؤ بالمخاطر المحتملة باستحداث برنامج خاص على الاكسل لاختبارات الجهد (StressTesting) يسهل التوقع بمخاطر (اسعار الصرف ومخاطر السلع ومخاطر الائتمان) واستحداث طرق لقياس مخاطر اسعار الفائدة على موجودات البنك المركزي من السندات الحكومية وذلك باستخدام تحليل الفترة ، والفترة المعدل ، وقياس الانحراف عن الحدود والمعايير والاتفاقيات المصرفية وقياس الارتباط بين العملات عن طريق برنامج الاكسل.

اضافة الى ذلك قام القسم باصدار التقرير الاسبوعي للمخاطر وهو الاول من نوعه في هذا البنك تضمن اهم التطورات والمخاطر في الاسواق المالية العالمية وأثرها على موجودات البنك واستحداث نموذج لتقرير يومي يرد من قسم الاستثمار والودائع يوضح كافة التغيرات على المحافظ الاستثمارية وباقي الاحتياطات. ولاكمال ما بدء به تم اعداد خطة عمل لعامي 2013 و 2014 تتضمن جدولاً بمواعيد تنفيذ برنامج ادارة المخاطر (علماً ان هذه الخطة قابلة للتغيير حسب مقتضيات العمل).

الخطط المستقبلية :

اولاً: اكمال تنفيذ برنامج ادارة المخاطر على كافة مديريات البنك المركزي العراقي .

ثانياً: مكننة عمل القسم عن طريق النظم والبرامج الحديثة لقياس ومراقبة المخاطر والتطورات في الاسواق العالمية .

ثالثاً: نشر ثقافة ادارة المخاطر في البنك المركزي العراقي بشكل خاص وفي النظام المصرفي العراقي بشكل عام ومساعدة المصارف العراقية على تأسيس اقسام لادارة المخاطر في هياكلها التنظيمية والزام هذه الادارات بتطبيق النظم الحديثة في ادارة المخاطر (على ان يتم ذلك بعد تنفيذ البرنامج على كافة مديريات البنك المركزي العراقي) .

رابعاً: استحداث نظام للتصنيف الائتماني الداخلي (Internal Credit Rating) يساعد هذا البنك في تصنيف الاطراف المقابلة التي يتعامل معها بالاضافة الى الوكالات العالمية الثلاث (S&P, Moody's, Fitch) وذلك لتقليل الاعتماد الكلي على تصنيف هذه الوكالات.

خامساً: اعداد التقرير الشهري الذي يوضح اداء الاحتياطات والانحراف عن الحدود والمعايير .

خطة عمل قسم ادارة المخاطر لعامي 2013 و2014

اسم المديرية	الاجراء المخطط	الجهة المسؤولة	الفترة الزمنية
1- المديرية العامة للاصدار والخزائن. 2- القوائم المالية 2012. 3- متابعة ادارة المخاطر المطبقة على الاستثمارات . 4- اعداد التقارير	1- نشر ثقافة ادارة المخاطر - تحديد- تحليل- قياس- تقييم- تعامل مع المخاطر. 2- ادراج المعيار الدولي رقم 7 في البيانات المالية . 3- اجتماعات دورية 4- رفع التقارير اسبوعية وشهرية	فريق ادارة المخاطر والمديرية المعنية	2013/3/31-1/2 2013 /1/30-1/2
1- المديرية العامة للحسابات 2- متابعة المديرية التي تم تطبيق ادارة المخاطر عليها . 3- اعداد التقارير	1- نشر ثقافة ادارة المخاطر – تحديد- تحليل- قياس- تقييم- تعامل مع المخاطر. 2- اجتماعات دورية . 3-رفع التقارير اسبوعية وشهرية	فريق ادارة المخاطر والمديرية المعنية	2013/9/30-7/1
1- قسم تكنولوجيا المعلومات 2- متابعة المديرية التي تم تطبيق ادارة المخاطر عليها 3- اعداد التقارير	1- نشر ثقافة ادارة المخاطر – تحديد- تحليل- قياس- تقييم- تعامل مع المخاطر. 2- اجتماعات دورية . 3-رفع التقارير اسبوعية وشهرية	فريق ادارة المخاطر والمديرية المعنية	2013/12/31-10/1
1- قسم المدفوعات 2- القوائم المالية 2013. 3- متابعة المديرية التي تم تطبيق ادارة المخاطر عليها 4- اعداد التقارير	1- نشر ثقافة ادارة المخاطر – تحديد- تحليل- قياس-تقييم-تعامل مع المخاطر. 2- ادراج المعيار الدولي رقم 7 في البيانات المالية 3- اجتماعات دورية . 4-رفع التقارير اسبوعية وشهرية	فريق ادارة المخاطر والقسم المعني	2014/ 3/31-1/2 2013/1/30-1/2

سادسا: التطور التقني في المصارف العراقية

شهدت المصارف العراقية تطورات تقنية عديدة لغرض تطوير خدماتها، وتحقيق المنافسة فيما بينها، حيث اقتنت الكثير من الانظمة المصرفية الشاملة وطرحت ادوات صيرفة الكترونية لخدمة مايلبه الجمهور منها، ومن ابرز هذه التقنيات هي:

النظام المصرفي وتكنولوجيا المعلومات

أصبح استخدام التكنولوجيا الحديثة عنصرا ملازما للعمل المصرفي لما توفره من فعالية في العمل وسرعة في الانجاز والقدرة على تطوير العمل وتعرف تكنولوجيا المعلومات :- بأنها مجموعة من العناصر المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها والتي تعمل على جمع البيانات والمعلومات ومعالجتها وتخزينها وبثها وتوزيعها ويمكن ان تعرف بانها مجموعة من العناصر البشرية والالية التي تعمل على تجميع البيانات ومعالجتها وتحليلها وتبويبها طبقا لقواعد واجراءات مقننة لأغراض محددة واتاحتها على شكل معلومات مناسبة ومفيدة .

مكونات وميزات تكنولوجيا المعلومات

يشتمل نظام المعلومات على خمسة عناصر اساسية ، تعمل بشكل مترابط لضمان عمل النظام بطريقة فعالة وهذه العناصر هي :-

- 1- الافراد : ويمثلون متطلبا ضروريا للعمليات والاجراءات في كل نظم المعلومات وهم الذين يستخدمون النظام او المعلومات ويكونوا اما محاسبين او من الاختصاصيين الفنيين المسؤولين عن تشغيل وادامة النظام وتطويره.
- 2- الاجهزة : وتشمل كافة انواع المكونات والوسائط المادية المستخدمة في العمليات التي تتناقل وتعالج فيها البيانات والمعلومات.
- 3- البرمجيات :تتكون من نوعين هما:
 - برامج نظم التشغيل وهي برامج النظام التي توجه المكونات المادية للحاسوب.
 - برامج التطبيق وهي برامج توجه عمل الحاسب لأغراض محددة من قبل المستخدم.
- 4- البيانات :وهي المواد الاولية لنظم المعلومات وتعتبر البيانات موارد ذات قيمة عالية في المنظمة ولذا يجب ان تستثمر بشكل فعال لتحقيق الفائدة .
- 5- الشبكات: وتشمل تكنولوجيا الاتصالات ومختلف انواع الشبكات مثل الانترنت والشبكات الداخلية والانترانت (والشبكات الخارجية)الاكسترنانت.

انواع الانظمة المصرفية المستخدمة في المصارف العراقية

تنفيذا لتوجيهات البنك المركزي العراقي، واستنادا لما جاء في احكام الفقرة (هـ) من المادة (27) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 التي جاء فيها "يجوز للمصارف تقديم خدمات المقاصة والتسوية والتحويل للنقد والاوراق المالية واوامر الدفع وادوات الدفع (بما فيها الصكوك ، وبطاقات الائتمان والخصم والمدفوعات الاخرى والصكوك السياحية والتحويلات المصرفية والتحويلات السلكية والمبالغ المدينة والدائنة المرخص بها سلفا)".

ولدراسة واقع النظام المصرفي المستخدم في المصارف العراقية اجري قسم بحوث السوق المالية في المديرية العامة للإحصاء والابحاث استبيان خلال عام 2012 وتبين من نتائج الاستبيان مايلي:

قامت المصارف العراقية بأعتماد الوسائل التقنية في انجاز اعمالها وتقديم خدماتها بالسرعة والكفاءة المطلوبة لتحقيق أفضل الخدمات لزبائنها وللحصول على تقييم افضل في نظام تقييم المصارف camel.

تستخدم المصارف العراقية (الاهلية والحكومية) انظمة مصرفية في عملها وتختص بالصراف الالي والبطاقة الالكترونية ولاطبق بشكل فعلي في كل المصارف ومن الانظمة المستخدمة :-

1- نظام (Misys Equation) وهو مستخدم في المصارف (العراقية للتجارة، التجاري العراقي، المنصور ، انتركونتيننتال) .

2- نظام (Banks) مستخدم في عدد من المصارف الاهلية (بغداد ، العراقي الاسلامي ، الاستثمار ، الوركاء ، المتحد ، الخليج ، اشور ، الهدى ، ملي ايران ، وقفار ، الزراعي التركي).

3- نظام (Orion) مستخدم في مصرف الشرق الاوسط.

4- نظام (Kapiti NBK) مستخدم في مصرف الائتمان العراقي.

5- نظام (Hub universal banking) مستخدم في مصرف دار السلام.

6- نظام (I.C.B.S) مستخدم في المصارف (الاهلي العراقي والموصل والاتحاد العراقي) .

7- نظام (Orion) مستخدم في المصارف (الشرق الاوسط وبابل و الشمال و عبر العراق) .

8- نظام (FOXPRO UNDER DOS) مستخدم في مصرف سومر.

9- نظام (Phoenix) مستخدم في المصارف (التعاون الاقليمي ، ابو ظبي الاسلامي ، دجلة والفرات) ،

10- نظام (Flexy Enterprise Solutions) مستخدم في مصرف البلاد الاسلامي.

11- نظام (Temenos Globes) يستخدم في مصرفي (الوطني الاسلامي ، بيبيلوس) .

12 - نظام (EBA Equation banking Application) وهو مستخدم في مصرف بيروت والبلاد العربية.

الصراف الالى :

وهي تلك الالات التي يمكن نشرها بالاماكن المختلفة سواء بالجدار او بشكل مستقل وتكون متصلة بشبكة حاسب المصرف ويقوم الزبون باستخدام بطاقة بلاستيكية أو بطاقة ذكية للحصول على الخدمات المختلفة ، وللاستفادة من خدمات الصراف الالى يتطلب الحصول على بطاقة (الفيزا كارد أو الماسترو كارد) وتتميز اجهزة الصراف الالى بأنها ماكينة مبرمجة بحيث تستطيع التعرف على البطاقة الخاصة بها وهي ذات سعة محددة من العملات بحيث تعتبر خدمة للحالات الطارئة وحفاظا على وقت الزبائن .

خدمات الصراف الالى

تشمل خدمة الصراف الالى الخدمات الاتية :-

- 1- السحب
- 2- ايداع النقد
- 3- ايداع الصكوك
- 4- دفع الفواتير
- 5- الحصول على البطاقات المدفوعة مسبقا مثل البطاقة التي تسمح بالدخول على الانترنت.
- 6- الاستفسار عن الارصدة والتحويل من الحسابات.
- 7- طلب كشف حساب
- 8- تغيير الرقم السري
- 9- طلب دفتر صكوك
- 10- الاستفسار عن اسعار العملات

والوقوف على استخدام التكنولوجيا في المصارف العراقية وفروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق
نبين بشكل مفصل هذه الاستخدامات للمصارف الحكومية والمصارف الخاصة حسب كل مصرف :-

تستخدم غالبية المصارف الخاصة العراقية نظام الصراف الالى ولكن بعض منها لايطبق النظام تطبيقا فعلياً، ومن المصارف التي تطبق النظام بشكل فعلي مصرف (بغداد، الشرق الوسط، الائتمان العراقي ، الوركاء، الخليج ، الموصل، الشمال ، أشور ، التعاون الاقليمي ، البلاد الاسلامي) .

تستخدم عدد من المصارف الحكومية نظام الصراف الآلي و بطاقات الائتمان فبالنسبة لمصرف الراجحي لايمكّن نظاماً مصرفياً إذ أنه ما يزال يقوم بعمله يدوياً وبدون شبكات ربط لفروعه والإدارة العامة، حيث تشير المعلومات بأن مصرف الراجحي قد قطع شوطاً طويلاً في موضوع اقتناء مثل هذا النظام من قبل شركة أجنبية متخصصة ولإزالة المصرف يدرس العروض المقدمة له. ،

أما بالنسبة إلى مصرف الرشيد الذي لا يزال يبحث عن جهاز متميز لاقتناء هذا النظام بعد أن صدر توجيه من الأمانة العامة لمجلس الوزراء بفسخ العقد الموقع مع شركة أجنبية لأسباب أمنية تتعلق بصاحب الشركة المجهزة وإزالة العمل جارياً في البحث عن جهاز آخر ويتوقع المصرف الحاجة إلى أكثر من سنة لاقتناء هذا النظام.

أما بقية المصارف الحكومية (الزراعي التعاوني ، الصناعي ، العقاري ، العراق) عدا بنك التجارة فإنها لا تستخدم نظام الصراف الآلي وإنما مازالت قيد الدراسة ، ويستخدم بنك العراق للتجارة نظام (Misys Equation) وأن الجهة المجهزة للمصرف بنظام الصراف الآلي هي شركة (Istisharat) والعدد الكلي للصراف الآلي (65) جهازاً، وقام مصرف الراجحي باستخدام البطاقة الذكية لصراف رواتب المتقاعدين ورواتب شبكة الحماية وبعض الوزارات ويبلغ عددها (1,772) نقطة بيع (POS) موجودة في فروع المصرف في المحافظات، إضافة إلى استخدامه مشروع البطاقة الذكية المعتمد على البصمة البالغ عددها (1,502,152) بطاقة ذكية، أما ما يخص مصرف الرشيد فقد استخدم البطاقات الذكية الخاصة والمعتمدة لديه (636,145) بطاقة دائنة نوع (كي كارد) كما في نهاية عام 2012 .

أما بقية المصارف الحكومية المتخصصة مازال استخدام النظام المصرفي الآلي قيد الموافقات الإصولية للمصرف الزراعي بسبب عدم توفر الموارد المالية اللازمة ، وقيد الدراسة للمصرف الصناعي ، أما المصرف العقاري فإنه لا يعتمد على أي نظام مصرفي أو صراف آلي أو بطاقة ائتمان في عمله، أما مصرف العراق فإنه قد صدر قرار دمج مع مصرف الراجحي .

نستنتج من ذلك بأن المصارف الحكومية بالرغم من أنها تحتل المرتبة الأولى في القطاع المصرفي العراقي من حيث الموجودات والودائع إلا أنها لم تستخدم هذه التقنيات الحديثة بشكل فعال مقارنة مع المصرف العراقي للتجارة حيث استخدم نظام مصرفي شامل وينشر (65) جهازاً في بغداد والمحافظات، وكذلك الاتفاق مع عدد من

المراكز التجارية لغرض استيفاء اقيام مشتريات الزبائن عن طريق البطاقات الائتمانية التي يصدرها المصرف التي يمكن العمل بها بالعملتين (الدينار العراقي والدولار الامريكي) من خلال مكائن الصرف الالي.

كما اصدر المصرف البطاقة الذهبية وهي البطاقة الخامسة التي يصدرها حيث سبق ان اصدر بطاقة الفيزا كارد والماستر كارد لكونه عضوا رئيسا في هاتين الشركتين العالميتين، كما اصدر البطاقة البلاتينية (Platinum) وهي من البطاقات الائتمانية المميزة الخاصة بالعملاء وكذلك اصدر البطاقة المدينة (Debit) والبطاقة (Infinity) التي خصصت لرجال الاعمال وبحجم ائتماني يتعدى الـ (100000) دولار.

بلغ عدد المصارف (المحلية الخاصة) المستخدمة لاجهزة الصراف الالي بشكل فعلي (27) مصرفا وبواقع (402) جهازا، يأتي مصرف الوركاء في المرتبة الاولى بعدد الاجهزة الصراف الالي البالغ (230) جهازا و (180) جهاز لنقاط البيع موزعة على كافة المحافظات، ويبلغ عدد البطاقات الدائنة (510) بطاقة ذهبية، فضية، بلاتينيوم و (100,490) بطاقة مدفوعة مسبقا ، علما بأن مصرف الوركاء تحت وصاية البنك المركزي العراقي حاليا .

ويأتي مصرف الشرق الاوسط بالمرتبة الثانية من حيث عدد اجهزة الصراف الالي البالغ (40) جهازا موزعة بواقع (16) جهازا في بغداد و(24) جهازا في محافظات العراق وتم اصدار (188) بطاقة دائنة

ويأتي مصرف بغداد في المرتبة الثالثة حيث بلغ عدد اجهزة الصراف الالي (39) جهازا موزعا على المحافظات، علما انه اصدر (9218) بطاقة ائتمان دائنة، يتبعه مصرف الشمال بالمرتبة الرابعة من حيث عدد اجهزة الصراف الالي البالغ (28) جهازا في بغداد والمحافظات، واصدر(544) بطاقة مدينة نوع فيزا كلاسيك، اما المرتبة الخامسة فقد كانت من نصيب مصرف البلاد الاسلامي بعدد من اجهزة الصراف الالي البالغ (14) جهازا موزعا(7) اجهزة في بغداد و(7) اجهزة في المحافظات، وتم اصدار (89) بطاقة ائتمان دائنة، اما بقية المصارف الخاصة العراقية فأن استخدامها لاجهزة الصراف الالي يتراوح بين (4 – 9) اجهزة.

اما فيما يخص فروع المصارف الاجنبية في العراق البالغ عددها (13) فرعا لديها نظام مصرفي الي مطبق بشكل فعلي، وتصدر بطاقات ائتمانية يبلغ عددها (1,046) بطاقة ائتمانية نوع (ماسترد وفيزا) للمصارف (الزراعة التركي، بيروت والبلاد العربية ، انتركونتينتال ،بيلوس).

وبذلك نستنتج ان عدد المصارف الخاصة المحلية وفروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق المستخدمة

للنظام المصرفي الالي يبلغ (32) مصرفا من مجموع (35) مصرفا خاصا محليا وفرع مصرف اجنبي.

سابعا: المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي العراقي

نتناول في هذه الفقرة دراسة واقع المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي والتي تشمل المؤسسات المالية غير المصرفية وكما مبين ادناه :

تمثل السوق المالية في مختلف البلدان حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني لدورها في توفير الاموال من وحدات الفائض المالي الى وحدات العجز المالي لتلبية احتياجاتها المالية لانجاز مهامها واهدافها المختلفة . ونظراً لهذه الاهمية ، فقد اولى العراق خلال السنوات الاخيرة اهتماماً متزايداً لتطوير وتنمية السوق المالية من خلال تهيئة واصلاح البيئة القانونية، وتحرير حركة رأس المال ، والبدا بتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية، انطلاقاً من الدور الذي تلعبه هذه السوق في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المتاحة، وتوفير التمويل والخدمات المختلفة التي تساعد في تطوير السوق المالية خاصة والاقتصاد الوطني عامة .

اعتمد الاقتصاد العراقي في توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية على عائدات النفط ، ونتيجة للتذبذب المستمر في هذه العائدات وانحسار عوائد السياحة بسبب الاحداث التي شهدتها العراق ما بعد عام 2003 ، بدأ العراق بتبني سياسات مالية ونقدية استهدفت التكيف مع مستويات اقل من العوائد، بل السعي الى ترشيد الانفاق الاستهلاكي ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتشجيع القطاع الخاص واعطاءه دوراً اكبر في النشاط الاقتصادي، ووضع الخطط والبرامج لزيادة عدد المؤسسات المالية وتطوير اعمالها والعمل على تطوير اسس وقواعد وقوانين السوق المالية ومنها سوق العراق للاوراق المالية وسوق رأس المال لدورها في خلق فرص العمل ، وتقديم الخدمات المالية المختلفة .

مكونات السوق المالية العراقية

تعتبر السوق المالية العراقية من بين اقدم الاسواق المالية العربية بالرغم من انها تُعد حديثة النشأة مقارنة بالاسواق المالية الدولية ، ويعود ذلك لاسباب عدة من اهمها حداثة انشاء الشركات المساهمة ، وضعف الامكانيات المالية للعراق ما قبل عهد النفط ، وانتشار ظاهرة الفقر ، وتضم السوق المالية العراقية التشكيلات التالية :

1- المصارف وفروعها حيث يبلغ عدد المصارف العاملة في العراق حتى نهاية عام 2012 (54) مصرفاً لها (972) فرعاً ومكتباً بضمنها (13) فرعاً لمصارف اجنبية.

2- رابطة المصارف الخاصة في العراق.

اولاً :- لمحة تاريخية عن تأسيس الرابطة :-

❖ تأسست الرابطة بتاريخ 2004/5/5 بمشاركة (19) مصرفاً خاصاً في ظل ظروف التحول الاقتصادي القائمة في العراق لتكون الجهة المعتمدة لتمثيلها امام السلطات الحكومية حيث تعمل وفق بيئة تشريعية تتكون من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وقانون مكافحة غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004 والتعليمات الاخرى الخاصة بالعمل المصرفي.

❖ يتكون الهيكل التنظيمي للرابطة مما يأتي :-

- **الهيئة العامة** : وهي اعلى سلطة تضم (23) مصرفاً خاصاً عراقياً و (9) مصارف اسلامية و (7) فروع مصارف اجنبية وشركتان من الشركات الساندة للقطاع المصرفي وهما:

1- الشركة العالمية للبطاقة الذكية

2- الشركة العراقية للكفالات المصرفية

- **والهيئة الادارية** وتتألف من (9) اعضاء اصليون ومنهم (مصرف بغداد ، مصرف الشمال ، مصرف الخليج التجاري ، المصرف المتحد للاستثمار ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الوطني الاسلامي ، مصرف كردستان الدولي ، مصرف آشور) وثلاثة اعضاء احتياط المتمثلون بـ (مصرف التنمية الدولي ، مصرف الاتحاد العراقي ، مصرف جيهان الاسلامي).

- **المدير التنفيذي** : تقوم الهيئة الادارية للرابطة بتعيين المدير التنفيذي من ذوي الخبرة المصرفية والذي يقوم بأدارة الرابطة والاشراف على تنفيذ خطط وقرارات الهيئة الادارية .

❖ وتم تسجيل الرابطة لدى دائرة المنظمات غير الحكومية برقم (ID 42702) وحصلت على شهادة التسجيل 2006/5/14 .

اعتمدت الرابطة مبدأ الافصاح المبكر لنشر أنشطة المصارف وبشكل مفصل لعام 2012 وفي مجال زيادة الكثافة المصرفية في العراق لنشر فروع المصارف على اكبر رقعة جغرافية من جهة ورفع الوعي المصرفي اخرى اضافة الى زيادة الايداعات لدى المصارف لكونها احدى قنوات التمويل للمصرف لزيادة الائتمان ، تحرص الرابطة على الاعلان عن فروع المصارف الجديدة في بغداد والمحافظات والاقتضية العراقية، فضلاً

عن متابعة قيام البنك المركزي العراقي بمنح تراخيص لمصارف عربية واجنبية والتي بلغ عددها (11) فرعاً مصرفياً.

❖ ساهمت الرابطة في دعم قرار البنك المركزي العراقي بخصوص زيادة رؤوس اموال المصارف الخاصة العراقية حسب اتفاقيات بازل الدولية الاولى والثانية وتوصيات صندوق النقد الدولي ، وكان عدد المصارف الخاصة التي قامت بزيادة رؤوس اموالها (24) مصرفاً بمبلغ تراوح بين (100 – 300) مليار دينار.

❖ ولمواجهة التحديات التي تعترض العمل المصرفي لدى المصارف الخاصة من جانب ودعوة بعض المصارف العربية والاجنبية المجازة من قبل البنك المركزي العراقي للانضمام للرابطة فقد استجابت ادارات فروع مصارف عربية والاجنبية للانضمام في عام 2012 وهي (4) فروع مصارف عربية واجنبية وبذلك اصبح اعضاء الرابطة (39) مصرفاً وكما موضح بالتفصيل:

1- بلغ عدد المصارف التجارية الخاصة العراقية (23) مصرفاً.

2- بلغ عدد المصارف الاسلامية (9) مصارف محلية واجنبية.

3- اما عدد فروع المصارف العربية والاجنبية فقد بلغت (13) فرعاً مصرفية.

كما انضمت الى رابطة المصارف الخاصة (4) شركات غير مصرفية من المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي وهي الشركة العالمية للبطاقة الذكية والشركة العراقية لضمان القروض المصرفية (الكفالات) والشركة العراقية لخدمات الصيرفة الالكترونية (اموال) والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، حيث تقوم الرابطة بمتابعة انضمام هذه الشركات والمصارف العربية والاجنبية الجديدة في العراق.

تمثل اداء الرابطة خلال عام 2012 بعد اقرار البرنامج من قبل الهيئة الادارية الخاص بتلك السنة من خلال تحقيق الاتي:

تمت دعوة البنك المركزي العراقي لحضور اجتماع الهيئة العامة السنوي للرابطة الذي انعقد بتاريخ 2013/5/18 للنظر في فقرات منهاج الاجتماع واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها استناداً الى الفقرة (ج) من المادة (11) من النظام الداخلي وبموجب قرار الهيئة الادارية المتخذ بالجلسة المنعقدة بتاريخ 2013/4/25 .

وتمت مناقشة النقاط الرئيسة في الاجتماع وهي :-

- 1- الاطلاع على تقرير الهيئة الادارية حول نشاط الرابطة خلال السنة 2012 والموافقة عليه .
- 2- مناقشة الحسابات الختامية للرابطة كما في 2012/12/31 والاستماع الى تقرير مراقب الحسابات المدقق القانوني لحسابات الرابطة والمصادقة عليهما .
- 3- الموافقة على تعديل الفقرة (أولاً) من (ب) من المادة (11) من النظام الداخلي للرابطة ليكون عدد الاعضاء الاصليين (7) بدلاً من (9) والاحتياط (2) اثنان بدلاً من (3) لتسهيل اكتمال النصاب القانوني للاجتماعات .
- 4- ابراء ذمة رئيس واعضاء الهيئة الادارية .
- 5- النظر بتعيين مدقق حسابات للرابطة للسنة 2013 وتحديد اجوره .
- 6- اجراء عملية انتخاب هيئة ادارية جديدة للدورة القادمة 2013 , 2014 .

ومن المؤشرات المهمة في التقرير السنوي الخاص بنشاط الرابطة خلال عام 2012 والمتضمن ما يأتي :-

ثانياً:- اهم نشاطات الرابطة لعام 2012

- الدراسات والبحوث المصرفية المنشورة في نشرة (اخبار المصارف)

قامت الرابطة بنشر (20) دراسة وبحث واحد المتعلقة بالمصارف ودورها في الاقتصاد العراقي اضافة الى بيان دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تلك الدراسات والبحوث المقدمة من قبل نخبة من الخبراء الاقتصاديين والمصرفيين والمتعلقة في توضيح مبادئ الافصاح والشفافية للمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، ودور هذه المؤسسات في مكافحة غسل الاموال ، وتنشيط الائتمان الممنوح من قبلها من خلال وضع الخطط وكيفية ادارة السيولة والمخاطر الائتمانية والاستثمار لديها واساليب الحد منها.

- فتح فروع جديدة أو أنتقال الفروع الى اماكن جديدة

تهتم الرابطة بتحقيق انتشار فروع المصارف في مناطق بغداد والمحافظات والاقضية العراقية فقد تم افتتاح (11) فرعاً في بغداد والمحافظات الاخرى وذلك لزيادة المتعاملين معها وتقديم الخدمات المصرفية للمواطنين وذلك من خلال الاعلان عن فتح هذه المصارف والفروع في نشرة اخبار المصارف الاسبوعية والصادرة منها.

- الدورات التدريبية

يهدف تنشيط كفاءة العاملين في المصارف ولتحقيق كفاءة الاداء المصرفي والدقة فقد اقامت الرابطة عدد من الدورات التدريبية لمنتسبي دوائر الدولة والمصارف الحكومية والخاصة العاملة في العراق والمتمثلة في خطابات الضمان ، فتح وتعديل وتنفيذ الاعتمادات المستندية ، الحسابات الجارية والتوفير والودائع ، التسهيلات المصرفية ، كشف عن العملات المزيفة في فئات العملة العراقية ، ادارة المعلومات الفنية من خلال الانظمة المصرفية المتطورة .

- الزيادات المتحققة في رؤوس اموال المصارف الخاصة العراقية حسب قرار البنك المركزي العراقي حيث وجهت الرابطة جهودها لدعم هذا القرار لتحقيق كفاية رؤوس الاموال حسب اتفاقيات بازل الدولية الاولى والثانية وتوصيات صندوق النقد الدولي .

قامت الرابطة بدعم هذا القرار من خلال متابعة المصارف التي قامت برفع رؤوس اموالها ومن خلال الاعلان عنها في نشرة اخبار المصارف الاسبوعية والصادرة منها وكانت الزيادة تتراوح ، بين (100-300) مليار دينار.

- حسابات الرابطة

بلغ اجمالي رصيد الموجود النقدي في نهاية 2012/12/31 لدى صندوق الرابطة (111,800) دينار عراقي .

- البيانات المالية للرابطة كما في نهاية 2012/12/31

من خلال الاطلاع على الميزانية العمومية لرابطة المصارف الخاصة في العراق في الفترة المذكورة اعلاه وطبقا لمقتضيات قانون المنظمات غير الحكومية رقم (12) لسنة 2010 وتعليماته والتشريعات الاخرى ، ووفقا للقواعد والاعراف المعتمدة في هذا المجال وقد وجدنا بعض الملاحظات التي قد تكون ضرورية لاداء بعض مهامها وهي كالآتي :-

- 1- حققت الرابطة عجزاً مقداره (31,017) دينار بموجب كشف الموارد والمصاريف .
- 2- بلغ اجمالي الايرادات خلال السنة المنتهية لعام 2012 (284,254) مليون دينار تمثل بدلات الاشتراكات السنوية للاعضاء اضافة الى ايرادات اخرى .
- 3- بلغ اجمالي المصروفات الادارية خلال نفس السنة السابقة (285,302) مليون دينار.
- 4- ان التقرير السنوي وماتضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس نشاطات الرابطة المالية خلال السنة موضوعة التدقيق وانه لايتضمن ما يخالف احكام القوانين والتشريعات الساندة .
- 5- ان البيانات المالية والحسابات قد نظمت وفقا للقواعد المحاسبية وهي متفقة مع مظهره السجلات ، وان الميزانية العمومية المرفقة تعبر عن المركز المالي للرابطة كما في 2012/12/31 وان حسابات النتيجة تظهر نتيجة النشاط للسنة بذلك التاريخ بصورة امنية وعادلة .

- تحليل اشتراكات المصارف لعام 2012

- 1- بلغت الاشتراكات والانتمانات (2,581,500) مليون دينار للمصارف الخاصة المساهمة في رابطة المصارف الخاصة في العراق .
- 2- كما بلغت المصروفات الخدمية الاخرى (3,566,750) مليون دينار ، بينما بلغت نفقات السفر والايافاد (3,148,950) مليون دينار .
- 3- بينما بلغت الايرادات لموارد رابطة المصارف الخاصة في العراق (254,284,931) مليون دينار بضمنها اشتراكات الاعضاء والبالغة (235) مليون دينار ورسوم الانتساب المسددة للرابطة من قبل الاعضاء البالغة (4) مليون دينار ، تحليل العوائد الناتجة من نشاطات الرابطة ومشاريعها والبالغة (11,052,000) مليون دينار وتحليل فقرة الموارد الاخرى والبالغة (8,232,931) مليون دينار .
- 4- كما بلغت الرواتب والاجور السنوية المدفوعة اضافة الى المكافآت (194,071,750) مليون دينار.

3- شركات التأمين البالغ عددها (28) شركة عراقية وشركة ايرانية واحدة بضمنها ثلاث شركات حكومية هي الشركة الوطنية للتأمين، الشركة العراقية للتأمين، والشركة العراقية لاعادة التأمين ، اضافة الى فرع شركة تأمين خاصة تأسست في عام 2009 ، ويودع 30% من رأس مال الشركة لدى مصرف مجاز من قبل البنك المركزي العراقي كوديعة ثابتة.

تهدف هذه الشركات الى المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني ضمن اطار السياسة العامة للدولة عن طريق ممارسة التأمين واعداد التأمين والاستثمار وتقديم المشورة بكل مايتعلق بالتأمين . وتتسم بأن قدراتها المالية لازالت ضعيفة وخدماتها التأمينية محدودة وتشرف عليها وزارة المالية ، ويدقق اعمالها البنك المركزي في مجالين هما (تدقيق القروض المقدمة من قبلها والمحفظة الاستثمارية التي تملكها) وينظم اعمالها قانون التأمين رقم (10) لسنة 2005 . وبالنظر لوجود مؤشرات سلبية في القانون اشترتها شركات التأمين ذاتها حدثت من نشاطها واضرت بمصالحها وعلى نتائج اعمالها السنوية وبالتالي على عملية التنمية الاقتصادية ، مما يتطلب اعادة النظر بمواد هذا القانون .

4- صندوق توفير البريد الذي يقوم بقبول ودائع الجمهور واعداد استثمارها في مختلف المجالات ، وله (350) فرعاً منتشرة على مختلف المحافظات ويعتبر كقناة لاستقطاب السيولة المتواجدة خارج الجهاز المصرفي.

5- شركات الصرافة التي تم تأسيسها في فترة التسعينيات ويشرف عليها البنك المركزي العراقي ، ويقتصر نشاطها على بيع وشراء العملة الاجنبية داخل العراق ، ويبلغ الحد الادنى لرأسمالها الجديد (500) مليون دينار مدفوع بالكامل ، ويبلغ عددها حتى نهاية عام 2012 (427) شركة تركزت معظمها في بغداد وقسم قليل منها في المحافظات ، وقد وافق البنك المركزي على منح اجازات جديدة للشركات التي تم تأسيسها من قبل مسجل الشركات بعد عام 2003 استنادا لقرار مجلس ادارته المتخذ بالجلسة المنعقدة بتاريخ 2011/2/10.

6- شركات التحويل المالي ، وتعتبر من المؤسسات المالية غير المصرفية وتستند في عملها الى التعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي رقم (93) لسنة 2008 ، وبلغ عددها (33) شركة نهاية عام 2012 ولديها (440) فرعاً موزعة الى (281) فرعاً في بغداد و(159) فرعاً في المحافظات ، ويبلغ رأس مالها حالياً (15) مليار دينار ، وتقوم بعملية تحويل واستلام الاموال من داخل العراق وخارجه عن طريق فتح حساب لها في المصارف العراقية.

7- شركات التوسط لبيع وشراء الاوراق المالية يبلغ عددها (47) شركة كما في نهاية عام 2012 وجميعها اعضاء في جمعية وسطاء الاوراق المالية في العراق ISD ويشرف على تدقيق اعمالها سوق العراق للاوراق المالية .

8- شركات الاستثمار المالي ، ويبلغ عددها (10) شركات وينظم اعمالها نظام شركات الاستثمار المالي رقم (6) لسنة 2011 ، ويبلغ رأس مالها (150) مليون دينار على ان يرتفع الى (1) مليار دينار خلال فترة سنتين، ويمكنها القيام بكافة عمليات الاستثمار كبيع وشراء الاسهم والسندات وتأسيس الشركات المساهمة واستثمار اموالها في المصارف . وقد قام البنك المركزي العراقي باعادة النظر بهذه التعليمات لتطوير وتوسيع مجالات عمل هذه الشركات والحد من المعوقات التي تواجه اعمالها .

9- صندوق التقاعد وهو من المؤسسات الكبيرة الحجم ، حيث تبلغ موجوداته بحدود (4.5) ترليون دينار ما يعادل (3.8) مليار دولار وتشمل رواتب الرعاية الاجتماعية والمتقاعدين.

10- وهناك مؤسسات اقل حجماً وتشمل صندوق الزكاة وصندوق رعاية القاصرين .

11- شركات تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة ، وهي من أحدث المؤسسات العاملة في السوق ، وحدد رأسمالها ما بين (1) مليار دينار للشركة المحدودة و (2) مليار دينار للشركة المساهمة وتنظم اعمالها التعليمات رقم (3) لسنة 2010 الصادرة عن البنك المركزي العراقي والمنشورة في جريدة الوقائع العراقية رقم 4164 في 2010/9/20 وتوجد حالياً شركتين وهي (الشركة العراقية للقروض الصغيرة والمتوسطة والشركة العراقية للكفالات المصرفية) حيث تقوم بتوفير جزء من رأسمالها للاقراض من قبل المصارف الخاصة المساهمة فيها وذلك لتسهيل عملية التمويل وفيما يلي ملخصاً عن اهدافهما وفعاليتهم :-

أ- الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (ICF-SME)

تأسست هذه الشركة بتاريخ 2009/5/18 وفق اللوائح والقوانين العراقية المتعلقة بالشركات المالية غير المصرفية وقد حصلت على شهادة التأسيس واجازة ممارسة المهنة من الجهات القضائية الحكومية المتمثلة بمسجل الشركات والبنك المركزي العراقي حيث اصدر البنك المركزي العراقي تعليمات رقم (3) خاصة بشركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبدأت العمل في حزيران من العام نفسه برأسمال قدره (270) مليون دينار عراقي وبعد حصولها على موافقة البنك المركزي العراقي كشركة مالية غير مصرفية تضم (9) مصارف عراقية خاصة مساهمة تسمى (الشبكة المصرفية) هي (مصرف الشمال ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف اشور ، مصرف سومر ، المصرف الاهلي ، مصرف البصرة ، مصرف بغداد ، مصرف الموصل ، مصرف الخليج) وبدعم مالي من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية قدره (6) مليون دولار وفي عام 2010 تم زيادة رأس مال الشركة ليصل الى (1.2) مليار دينار وفي عام 2011 تم زيادة رأس مال الشركة ليلبلغ (2.4) مليار دينار، وحصلت الشركة على منحه مخصصة للقطاع الزراعي في محافظة الانبار بقيمة (1) مليون دولار.

وعلى مدار الاربعة سنوات المنصرمة قامت الشركة بأدارة الاموال المستلمة من المنظمات الدولية من خلال توزيعها على شكل تخصيصات مالية على المصارف المساهمة كل بحسب نشاطه وفعاليتهم لتقوم هذه المصارف باستخدامها في عملية الاقراض واسترداد الاقساط واعادة اقراضها للاستفادة منها في تمويل اكبر قدر ممكن من المشاريع الخاصة ذات الحجم الصغير والمتوسط ، وترتبط الشركة باتفاقيات عمل تعقد مع المصارف المساهمة لضمان الالتزام بتنفيذ البرامج الاقراضية من حيث الشروط والمواصفات الخاصة بالمقترضين وضمان رفع التقارير الدورية والتي سوف يعاد ترتيبها واطهارها على شكل تقارير احصائية ليتم ارسالها الى الجهات الراعية او المانحة فيما بعد.

للعام الرابع من تأسيس الشركة ولازال شركاؤها من المصارف الخاصة وبدعم من البنك المركزي العراقي والمنظمات الدولية يعملون على تعزيز دعم برامج الشركة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر المصارف المنتشرة وكذلك في تقديم الدعم التقني في مجال تطوير القدرات لاسيما وان الشركة اصبحت من المؤسسات التي تحضى بسمعة جيدة وارضية قوية في القطاع المالي من خلال الخبرة المكتسبة.

هدف الشركة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في النهوض بالاقتصاد العراقي وحث المصارف العراقية المساهمة في رأسمالها وغيرها من المصارف لتقديم التمويل المستدام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

نشاطات الشركة في عام 2012

كان عام 2012 عاما متميزا حيث قامت الشركة خلال الاثنى عشر شهرا بنشاط تطلب جهدا استثنائيا من قبل كادر الشركة وبمساعدة مشروع تجارة حيث تم صرف المنحة البالغة (9) ملايين دولار خلال فترة قياسية تقارب العشرة اشهر مما حقق زيادة في حجم المحفظة الاقراضية فكان عدد القروض في نهاية عام 2012 هو (2806) قرضا اي بزيادة قدرها (124.6%) عن عام 2011 ، في حين ان مصادر التمويل قد ازدادت بنسبة (110%) حيث بلغ في نهاية عام 2011 مبلغا قدره (8) مليون دولار ليصبح (16.8) مليون دولار في نهاية عام 2012 وقد ازداد حجم القروض من (23) مليون دولار في 2011 الى ما يقارب الـ (55.5) مليون دولار في نهاية 2012 وكان لشبكة المصارف المساهمة الدور الكبير في تحقيق الاستخدام الامثل والفاعل للتخصيصات المقدمة من الشركة، وكما يشير الى ان حجم مشاركة المصارف بلغت (9.2) مليون دولار في نهاية عام 2012 اي بزيادة قدرها (73.6%) عن عام 2011 حيث كان حجم مشاركة المصارف بلغت (5.3) دولار امريكي وكما نبين بالجدول ادناه .

جدول رقم (10)

مشاركة المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
لعامي 2012 و 2011

(مليون دولار)				
التفاصيل	حجم المشاركة	حجم القروض	حجم التمويل	عدد القروض
2011	5.3	23	8	1249
2012	9.2	44.5	16.8	2806
نسبة الزيادة	73.6	93.5	110	124.6

برامج المنح خلال عام 2012

استمرت الشركة بإدارة برنامج المنح المستلمة للاعوام (2009 لغاية 2012) وهي:

1- المنحة الاولى البالغة (6) مليون دولار لعام 2009 تحت رعاية برنامج تجارة لتنمية اقتصاديات المحافظات التابع للوكالة الامريكية للتنمية الدولية وبمشاركة مصارف القطاع الخاص العراقي حيث خصصت هذه المنحة للمقترضين من اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة والتي بحاجة الى توسيع او تطوير نشاطها حيث قامت المصارف المساهمة باقراض هذه المشاريع وبسعر فائدة منخفض نسبيا عن الاسعار السائدة وعن طريق شبكة المصارف المساهمة (وفروعها العاملة في عموم العراق لتصل نتائج هذه المنحة الى اقراض اكثر من (1,539) قرضا وبحجم تمويل بلغ (30) مليون دولار مما يبين فاعلية برنامج الاقراض من خلال تدوير هذه الاموال بنسبة (511 %).

2- المنحة الثانية البالغة (1) مليون دولار لعام 2010 والتي تمت ادارتها من قبل الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحت رعاية برنامج انماء التابع للوكالة الامريكية للتنمية الدولية والمخصص للمشاريع الزراعية حصرياً وبواسطة اربعة مصارف هي (مصرف اشور، ومصرف بغداد، ومصرف الشمال، ومصرف الشرق الاوسط) وبعدها محافظات وعلى اساس اقراض مشاريع زراعية او صناعة منتجات زراعية وحيوانية او خدمات زراعية اخرى مثل (خدمات الارواء والاستصلاح وقد حقق البرنامج نتائج جيدة من خلال تمويل (113) قرصاً وبحجم تمويل بلغ (247) مليون دولار أسهم بشكل بسيط في دعم القطاع الزراعي في العراق.

3- المنحة الثالثة البالغة (9) مليون دولار لعام 2012 وهي المنحة المقدمة من الشعب الامريكي وبواسطة الحكومة الامريكية والتي خصصت لتمويل القروض الى اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المهجرين بسبب اعمال العنف والفئات المحرومة التي فقدت مصادر العيش والرزق الحلال وفقدت استقرارها بسبب فقدانها لاعمالها ومشاريعها فكان هذا البرنامج هو الوسيلة لتوليد الدخل الذي يمكنهم من تمويل مشروع او تأهيله وبدء النشاط الخاص بالمقترض والذي اسهم في مساعدة اكثر من (1166) مقترض على اقامة مشاريعهم الخاصة وبحجم تمويل يزيد على (2) مليون دولار.

اهم الاعمال الرئيسية للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2012

- التوقيع على اتفاقية ادارة برنامج الفئات المحرومة في كانون الثاني عام 2012.
- عقد اجتماعات وتقديم دراسة ومقترحات الى مجلس الوزراء للمشاركة في برنامج تشغيل العاطلين المدعوم من قبل الحكومة العراقية في اب 2012.
- بيع اسهم مصرف البصرة في الشركة الى مصرف اشور في ايلول 2012.
- زيادة راس المال للشركة الى (4) ملايين دولار عن طريق تحويل (1) مليون دولار من المنحة و (1) مليون اخرى من المساهمين في تشرين الاول 2012.
- المشاركة في ورشة عمل مع المنظمة SAND الالمانية حول مستقبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة داخل العراق في تشرين الثاني 2012.
- المشاركة في مؤتمر اتحاد المصارف العربية المقام في بيروت في تشرين الثاني 2012.
- قدمت الشركة استيراثية عمل لثلاث سنوات قادمة تتضمن خطط النفاذ الى مصادر التمويل وتوسيع الانشطة الايرادية في كانون الثاني 2012.

اهم التحديات التي تواجه الشركة

تواجه الشركة تحديات ومنها كيفية خلق وحدات تعي أهمية العمل في اقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاهتمام بالاسس المصرفية التي تقيم تلك المشاريع وتحسب المخاطر الائتمانية الناتجة عنها واحتساب المردودات المتحققة من هذه الخدمة وفق المفاهيم والمعايير الدولية.

اما التحدي الاخر فهو حجم التمويل المتوفر لتغطية الخدمات الائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. حيث سجلت الاحصائيات المتوفرة من قبل المهتمين كالبنك الدولي بان مقترض واحد فقط من اصل تسعة يحصل على القرض مما يعني بان الطلب على هذه القروض في تزايد مستمر، واطهرت دراسات السوق ان الطلب على الائتمان يقدر بـ (30) مليار دولار في حين ان العرض يقدر بـ (1.7) مليار دولار.

وهنا يتحتم على الشركة البحث عن مصادر مالية جديدة مع تطوير قدرات الشركة وتعزيز دورها في التعاون مع الدول المانحة او المنظمات الحكومية والمستثمرين على حد سواء.

مميزات الشركة

- تتمتع الشركة بمكانة متميزة في النظام المصرفي العراقي تسهل عملها من خلال شبكة المصارف المساهمة الثمانية والتي تغطي جميع محافظات العراق بعدد فروع يصل الى (99) فرعاً مما يستقطب المستثمرين وروؤس الاموال والمنظمات الدولية التي ترغب في تطوير وتوسيع مجال اقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تعتبر الشركة هي الوسيلة المثلى لدخول المستثمرين والمنظمات الدولية في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لما لها من امكانيات تنظيمية وفنية تمكنها من ادارة برنامج تمويل ناجح يتواءم مع المعايير الدولية المتبعة عالمياً.
- أصبح للشركة كيان مقترن بتسمية الاقراض الخاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي الجهة الراعية لهذه الفئات من المقترضين.
- ومن خلال النشاطات التي تقوم بها الشركة من اعداد تقارير احصائية واظهار النتائج التحليلية فقد ساهمت في استقطاب جهات راعية ترغب في دخول القطاع المالي العراقي وعلى وجه التحديد في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- اعتماد معايير الرقابة الحديثة وتقييم الاداء لوحدة الاقراض العاملة في هذا النشاط .

النظرة المستقبلية للشركة

لقد اثبتت التجارب في مختلف الدول بأنه لا يمكن لأي قطاع خاص ان ينمو ويتطور دون ان يكون للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (انتاجية وخدمية) دوراً اساسياً في هذه العملية ودون ان تتمكن هذه المشاريع من الوصول الى مصادر رأس المال حيث ان هذه المشاريع هي عجلة اقتصاد القطاع الخاص حيث تشكل المشاريع الصغيرة مايقارب الـ (65%) من اجمالي اقتصاديات النشاط الخاص ، وقد قامت الشركة باعتماد سياسيات من شأنها تحقيق توسع في الاقراض وتحقيق زيادة في الايرادات.

ادارة برنامج تمويل القروض

تسعى الشركة وبصورة مستمرة في البحث عن مصادر تمويل جديدة تزيد من حجم محافظتها الاقراضية حيث قامت الشركة بالدخول في مناقشات مكثفة مع مكتب رئيس الوزراء فيما يخص قدرة الشركة على المشاركة في ادارة برامج تمويل وعملية الاشراف حيث قامت الحكومة العراقية بالتخطيط للبدء في برنامج يسهم في امتصاص وتشغيل الطاقات المعطلة ، بالإضافة الى مساعيها المستمرة في مخاطبة المنظمات الدولية والمستثمرين الاجانب الراغبين في العمل داخل العراق للحصول على منح او قروض توزع على اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل مفاصل القطاع الخاص واشكال القطاعات المختلفة.

تبادل المعلومات الائتمانية

تسعى الشركة ومن خلال قاعدة البيانات خاصة بقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة لديها الى اعادة تبادل المعلومات الائتمانية مع المصارف المساهمة ، بهدف تقليل حجم المخاطر المترتبة من عملية الاقراض وتسهيل وتسريع عملية منح القروض مما يسهم في تسريع عجلة الاقراض وزيادة النمو الاقتصادي داخل العراق.

ادارة الأموال

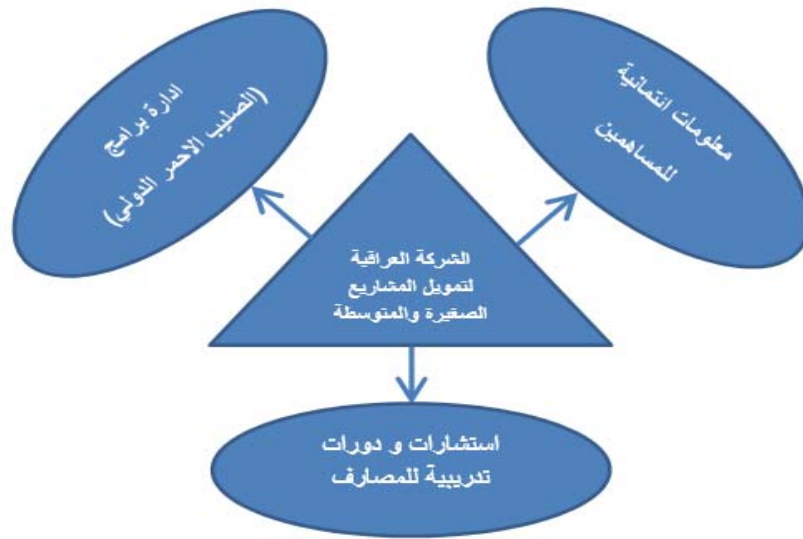
ان ما لدى الشركة من امكانية فنية وتقنية مكنها من القيام بادارة وتوزيع الاموال وفق مناهج خدمية مصرفية بمقابل عمولات ادارية تستوفيها لقاء هذه الخدمة من المنظمات الدولية والجهات المانحة والراعية والمنفذة لهذه البرامج.

الاستشارات والتدريب

أصبح للشركة كادر متمكن يستطيع تقديم الخدمات الاستشارية المالية والفنية للمصارف الخاصة ووحدات اقراضها وبأحدث الطرق العلمية وكذلك فتح فرص التعاون بين المصارف العراقية الخاصة وبين المستثمرين في مجال عملية الحصول على تمويل بشكل قروض مصرفية او ودائع واستثمارات.

كيف تعمل الشركة

تعمل الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة كمؤسسة مالية بسيطة توجه التمويل من المنظمات الدولية والحكومة والمستثمرين ومجالس المحافظات الى عدة مصارف تجارية عراقية خاصة مساهمة في الشركة وبالتالي تقديمها الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة على شكل قروض تسهم في دعم مشاريعهم وتطويرها .وبين الشكل أدناه هيكل العمل بين الشركة وجهات التمويل والشركاء الرئيسيون.

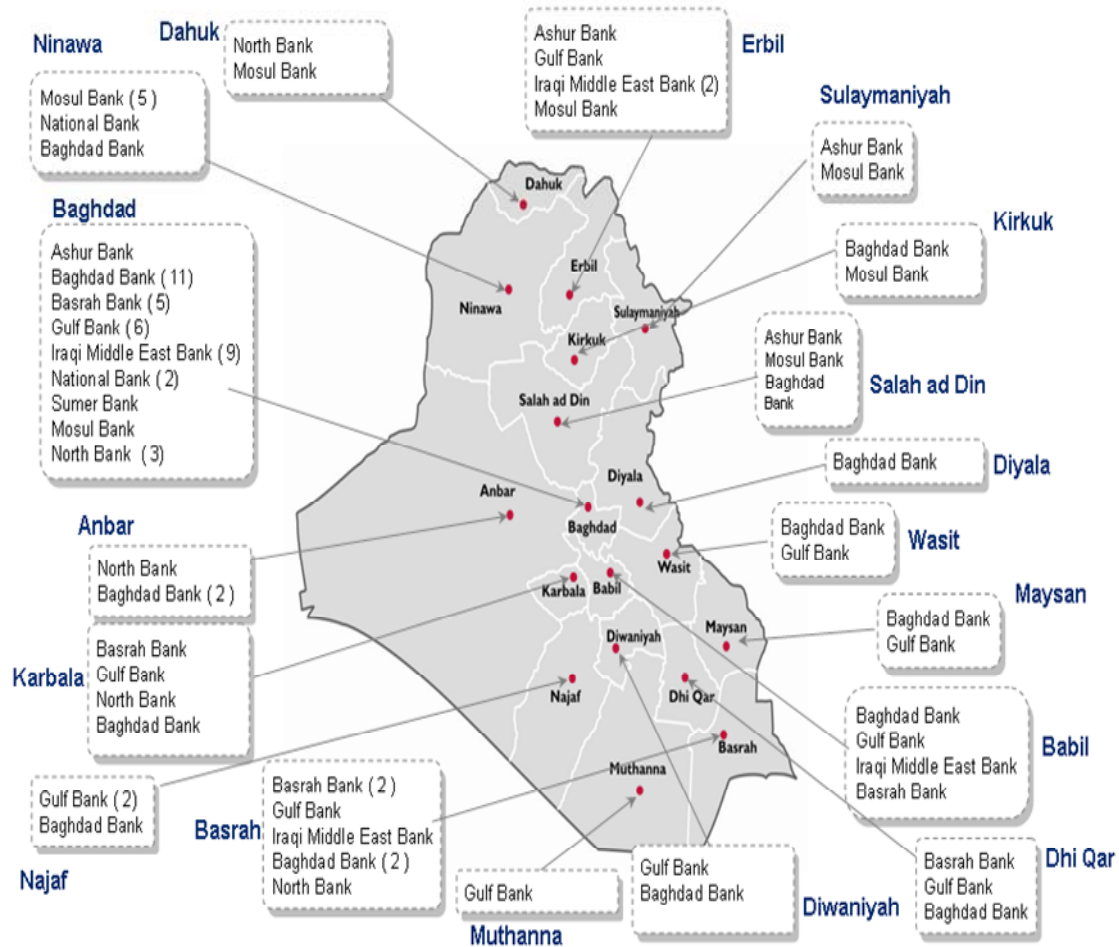


شبكة اقراض الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيره والمتوسطة ا لمحدودة:

ساهمت المصارف الخاصة المساهمة في الشركة بتمثيلها في كافة المحافظات العراقية البالغ عددها (18) محافظة فقد قدمت المصارف المساهمة قروضا الى كافة المناطق من خلال شبكة الفروع التي تمتلكها والتي بلغت 99 فرعا الى 8 مصارف مساهمة ، مما يوفر فرصة وصول برامج الشركة الى جميع محافظات العراق مع طموح الشركة المستمر في تحقيق امتداد اوسع في المستقبل.

Network of ICF-SME Lending

SME Lending Operation in 91 Bank Branches in 9 Banks in all 18 Provinces



الامتداد الجغرافي:

بوجود تمثيل جماعي في كافة المحافظات العراقية قدمت المصارف المساهمة في الشركة قروضاً الى كافة المناطق من خلال شبكة الفروع التي تمتلكها ، حيث تركز نسبة (80%) من القروض المصروفة في محافظات الشمال ووسط العراق ، نتيجة وعي المواطنين بالنظام المصرفي وكيفية الاستفادة ويتوقع تحقيق إمتداد أوسع طالما ان المصارف تتوغل تدريجياً في قطاعات جديدة.

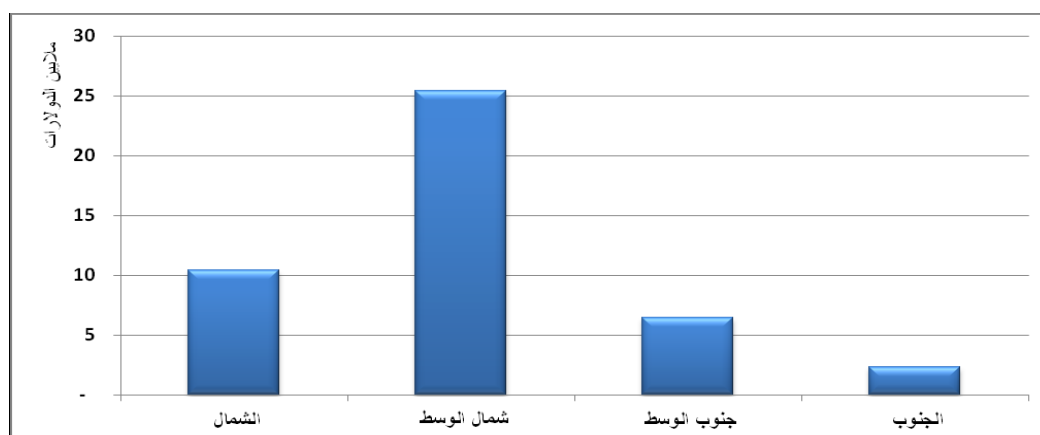
جدول رقم (11) يبين توزيع القروض حسب المصارف والمحافظات لعام 2012

المجموع		مصرف سوريا		مصرف الشمال		مصرف الاقليم		مصرف الموصل		مصرف الشرق الأوسط		مصرف الخليج		مصرف البصرة		مصرف بغداد		مصرف النهر		
#	\$000's	#	\$	#	\$	#	\$	#	\$	#	\$	#	\$	#	\$	#	\$	#	\$	
																				الشمال
110	1,506	-	-	20	283	-	-	82	1,150	7	65	1	9	-	-	-	-	-	-	دهوك
265	3,342	-	-	43	457	-	-	31	532	99	1,119	2	88	-	-	-	-	90	1,147	اربيل
201	2,416	-	-	-	-	-	-	14	154	18	133	-	-	-	-	-	-	169	2,130	سليمانية
257	2,849	-	-	40	294	5	39	208	2,480	-	-	-	-	-	-	4	36	-	-	نقوى
31	285	-	-	-	-	-	-	26	227	-	-	-	-	-	-	5	58	-	-	كركوك
864	\$10,399																			

شمال الوسط																				
112	1,705	-	-	-	-	-	-	17	197	-	-	-	-	-	-	3	59	92	1,449	صلاح الدين
6	138	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6	138	-	-	ديالى
1,340	21,718	111	1,493	328	6,032	101	1,389	118	1,506	313	4,711	54	1,692	69	663	74	1,665	172	2,568	بغداد
87	1,872	-	-	31	1,241	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	56	631	-	-	الانبار
1,545	\$25,433																			

جنوب الوسط																				
62	1,365	-	-	-	-	-	-	-	-	2	510	42	586	-	-	18	268	-	-	التجف
14	156	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7	57	-	-	7	99	-	-	الديوانية
166	3,571	-	-	-	-	-	-	-	-	21	1,476	10	292	93	772	42	1,031	-	-	بابل
46	895	-	-	10	234	-	-	-	-	-	-	9	123	9	94	18	444	-	-	كربلاء
38	448	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	20	261	-	-	18	187	-	-	واسط
326	\$6,435																			

الجنوب																				
8	230	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8	230	-	-	-	-	-	-	المنشي
48	1,513	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	31	1,329	10	72	7	111	-	-	ذي قار
4	81	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	9	-	-	3	72	-	-	ميسان
23	481	-	-	-	-	-	-	-	-	1	5	6	163	6	81	10	232	-	-	البصرة
83	\$2,304																			
2,818	\$44,570	111	1,493	472	8,541	106	1,428	496	6,246	461	8,018	191	4,839	187	1,682	271	5,031	523	7,294	المجموع

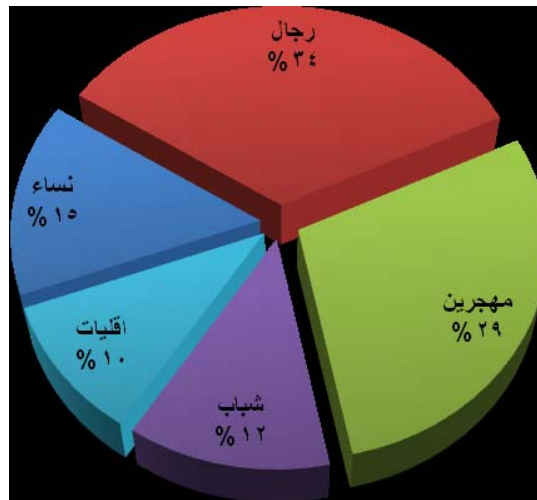


الفئات المستفيدة من قروض الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحدودة:

صممت الشركة العراقية لتمويل المشاريع برامجها لدعم وخدمة جميع فئات المجتمع من خلال تقديم قروض تساهم في انشاء مشاريع جديدة او اعادة تشغيل مشاريع توقفت نتيجة لظروف قسرية وقد استطاعت الشركة ومن خلال شبكة المصارف التابعة لها من الوصول الى اغلب فئات المجتمع والتي شملت (الرجال ، النساء ، المهجرين ، الاقليات و الشباب) وقد كانت نتائج هذا البرنامج خلق قروض بقيمة (52) مليار دينار عراقي وبعده قروض (2807) قرضا مقدمة الى فئات مختلفة من المجتمع موزعة الى (952) قرضا الى الرجال و (410) قرضا الى النساء و(347) قرضا الى الشباب و (809) الى المهجرين و (289) قرضا الى الاقليات ، فضلا عن توفير (2806) فرصة عمل مباشرة و (4911) فرصة غير مباشرة جديدة وكما يوضح الجدول ادناه :-

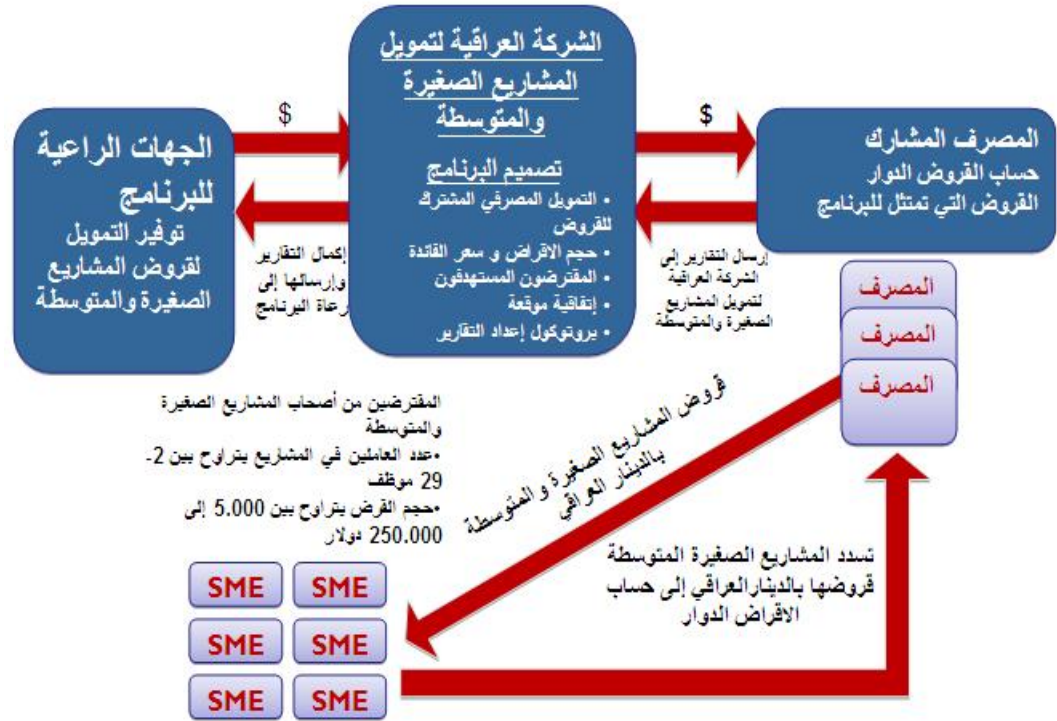
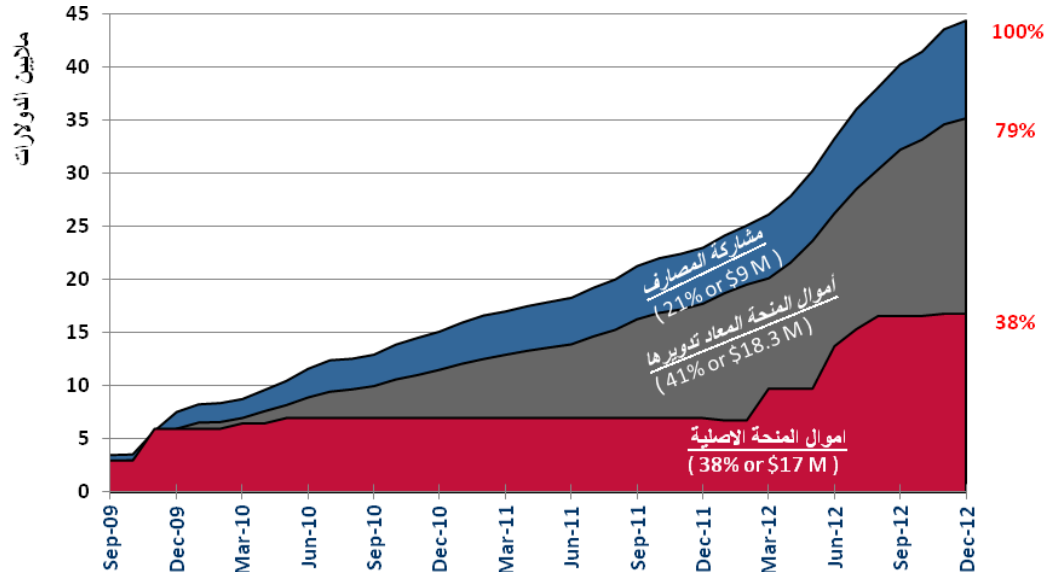
جدول رقم (12) يبين توزيع القروض حسب فئات المجتمع لعام 2012

الفئات	عدد القروض	مبلغ القروض (ملايين الدولارات)	الوظائف المباشرة الجديدة	الوظائف غير المباشرة الجديدة
الرجال	952	14,970	920	1,610
النساء	410	6,442	375	657
الشباب	347	5,465	430	752
المهجرين	809	12,717	780	1,365
الاقليات	289	4,538	301	527
المجموع	2,807	44,132	2,806	4,911



نتائج برنامج الاقراض:

بعد مضي ما يقرب الاربع سنوات في مجال اقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة استطاعت الشركة وبفضل الجهود المبذولة من قبل جميع العاملين والمشاركين في هذا البرنامج ان تصل الى صرف قروض بقيمة تجاوزت (45) مليون دولار مما يوضح تدوير الاموال المستلمة من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية الى 300% خلال الفترة اعلاه وكما مبين في الرسم البياني ادناه:



مخطط نشاطات الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ب- الشركة العراقية للكفالات المصرفية / شركة مساهمة

تأسست الشركة العراقية للكفالات المصرفية في 5/ اذار 2006 كشركة مالية غير مصرفية ذات مسؤولية محدودة مملوكة من قبل احد عشر مصرفا خاصا استنادا الى موافقة البنك المركزي العراقي ، اقترت الهيئة العامة التحول الى شركة مساهمة من خلال زيادة رأس المال ودخول مساهمين جدد في عام 2009 ومن خلال المساعدة الفنية والدعم المالي من قبل الوكالة الامريكية للتنمية الدولية والتي تقدمت بمنحة مالية لتغطية طلبات التعويض المحتملة خلال المرحلة الاولى من عملياتها. وتتمثل مهمة الشركة العراقية للكفالات المصرفية في ان تكون الجهة الرئيسة التي تقدم كفالات القروض للمؤسسات المالية المصرفية الخاصة التي توفر القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل مهمة اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة في الحصول على القروض لتمويل مشاريعهم وتقديم ضمانات تصل الى 75% للقروض الممنوحة من قبل المصارف المشاركة للمقترضين وتكون حدود القروض من (5 - 250) الف دولار او ما يعادلها بالدينار العراقي ، وتوفر الشركة قدرة متنامية لدعم وتطوير القطاع الخاص من خلال زيادة القروض المضمونة المقدمة لتلك المشاريع.

وتتمثل ارباح الشركة من استحصال عمولة ضمان القرض بنسبة 2% من الجزء المضمون وتمثل ايرادات النشاط الجاري اضافة الى الايرادات الاستثمارية المتأتية من استثمار رأس المال بودائع لدى المصارف المشاركة ، ليس للشركة فروع حاليا وتكتفي في تمثيلها من قبل فروع المصارف المشاركة المنتشرة في العراق.

الهدف الرئيسي للشركة هو تسهيل مهمة اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة في الحصول على القروض لتمويل مشاريعهم من خلال التأمين على مبالغ القروض المقدمة لهم وتأمين دخل اضافي من خلال خلق فرص عمل، الامر الذي يؤدي بالنتيجة الى تطور الواقع الاقتصادي للبلد، اضافة الى الاهداف الاخرى للشركة العراقية للكفالات المصرفية المتمثلة في زيادة نفاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى مصادر الائتمان وذلك عن طريق تقديم كفالات جزئية للقروض التي تمنحها المصارف المساهمة برأس المال الشركة والمصارف المشاركة ببرنامج الضمان الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن خلال الدخول في شراكة مع المصارف الخاصة العراقية وتحمل المخاطر معها .

تعتمد الشركة على المعايير الدولية لعرض القوائم المالية اضافة الى معايير المحاسبة العراقية، وتستخدم أسلوب الاستحقاق من خلال برنامج محاسبي ذو مواصفات عالمية يدعى (Quick Books) كما مبين في بياناتها المالية حيث يتم تثبيت المقدمات والمستحقات استنادا الى مبدأ الاستحقاق ، وبموجب مبدأ مقابلة الايرادات والمصروفات للسنة المالية موضوعة البحث وبما يتطابق مع القواعد المحاسبية المعمول بها في العراق.

بدأت الشركة اعمالها برأس مال قدره (5.45) مليار دينار عراقي في عام 2006 كشركة ذات مسؤولية محدودة تم زيادته الى (7) مليار دينار عراقي وتحولت الشركة الى شركة مساهمة خاصة، وتم زيادة رأس المال للمرة الثانية الى (7.9) مليار دينار في عام 2010 عن طريق رسملة الارباح المتراكمة. يتكون عدد المساهمين في الشركة من :

- 14 مصرفا خاصا مساهم بقيمة (7.7) مليار دينار وبنسبة (97%) من المجموع الكلي للمساهمات.

- 15 شركة وساطة واحدة مساهمة بقيمة (0.023) مليار دينار وبنسبة مساهمة (2%).

- 16 شخص مساهم بقيمة (0.013) مليار وبنسبة (1%) من المجموع الكلي للمساهمات .

نشاط الشركة العراقية للكفالات المصرفية لعام 2012

1- بلغ رأس مال الشركة (7.9) مليار دينار عراقي الذي تم زيادته بعد ان كان (5.5) مليار دينار في عام 2006 حيث جاءت هذه الزيادة من خلال الارباح المتراكمة وعن طريق رسملة رأس المال. ويبلغ مخصص ضمان القروض (472.6) مليون ديناراً.

2- ارتفع عدد المصارف المشاركة في الشركة الى (14) مصرفا خاصا مشاركا وبنسبة مساهمة بلغت (99.55%) وشركة وساطة مالية واحدة بنسبة مساهمة (0.28%) و (16) شخصا مساهما بنسبة مساهمة (0.17%) لعام 2012 تعمل مع الشركة (7) مصارف مشاركة من بين المصارف المشاركين برأس مالها عدا مصرفي الاقتصاد والمنصور فهم مشاركين ببرنامج الضمان.

3- ارتفع عدد القروض المضمونة الى (3257) قرضا مضمونا كما في نهاية عام 2012 مقارنة بعدد القروض المضمونة البالغة (1959) قرضا مضمونا في نهاية عام 2012 اي بارتفاع (66.3%) وهي نسبة نمو جيدة.

وكان عدد القروض المضمونة للاناث (809) قرضا مضمونا وبأهمية نسبية (24.8%) بينما بلغ عدد القروض المضمونة للذكور (2448) قرضا مضمونا وبأهمية نسبية (75.2%).

الا انه ازدادت نسبة عدد القروض المضمونة للاناث في عام 2012 مقارنة بعام 2011 والاعوام السابقة بلغت (188%) وهي نسبة عالية مما يعني اهتمام الشركة برفع المستوى الاقتصادي للاناث اسوة بالذكور.

4- تقدم مصرف اشور بالمرتبة الاولى بعدد القروض المضمونة بلغت (1407) قرضا مضمونا وبأهمية نسبية (42.2%) لعام 2012 مرتقعا بنسبة (325.1%) مقارنة بعام 2011 ، يليه المصرف المتحد بالمرتبة الثانية بلغت (520) قرضا مضمونا ومرتقعا بنسبة (1305%) مقارنة بعام 2011 وهي نسبة عالية ،

اما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب مصرف الشرق الاوسط والتي بلغت (455) قرضا مضمونا وبأهمية نسبية (14%) لعام 2012 مرتقعا بنسبة (188%) مقارنة بعام 2011 وهي نسبة عالية،

وبالنسبة للمرتبة الرابعة فكانت الى مصرف بغداد حيث بلغت (428) قرضا مضمونا وبأهمية نسبية (13.1%) لعام 2012 منخفضا بنسبة (41.5%) مقارنة بعام 2011 وهي نسبة انخفاض كبيرة،

وكانت المرتبتين الخامسة والسادسة الى مصرفي (الاستثمار والشمال) وبأهمية نسبية بلغت (5.8% ، 5.8%) لكليهما لعام 2012 حيث انخفض عدد القروض المضمونة من قبل مصرف الاستثمار بنسبة (28.6%) بينما ارتفعت هذه النسبة لمصرف الشمال الى (1618%) وهي نسبة ارتفاع عالية جدا،

اما بالنسبة الى عدد القروض المضمونة التي كانت في المرتبة الدنيا اذ بلغت (56 ، 11 ، 1) قرضا مضمونا للمصارف (الخليج ، سومر ، الهدى) على التوالي في عام 2012 فقد انخفض عدد القروض المضمونة من قبل مصرف الخليج بنسبة انخفاض (86%) وهو انخفاض كبير وكذلك بالنسبة الى مصرف الهدى الذي انخفض العدد الى (1) قرض مضمون بعد ان كان (5) قروض مضمونة ، اما بالنسبة الى مصرف سومر فقد ارتفع عدد القروض المضمونة بواقع (1) قرضا مضمونا مقارنة بعام 2011 .

5- تقدمت محافظة بغداد بعدد القروض المضمونة حيث بلغت (1376) قرضا مضمونا في عام 2012 تليها محافظة السليمانية بالعدد (768) قرضا مضمونا ومحافظة اربيل بالعدد (524) قرضا مضمونا ومحافظة ديالى بالعدد (120) قرضا مضمونا اما بالنسبة الى المحافظات الوسطى فكان العدد يتراوح بين (57 الى 26) قرضا مضمونا والمحافظات الجنوبية تراوح عدد القروض المضمونة بين (11 الى 43) قرضا مضمونا ومحافظات الوسط والشمال الاخرى تراوح العدد فيها بين (13 الى 50) قرضا مضمونا.

6- تركز القروض المضمونة في القطاعات الخدمية والتجارية المتمثلة باستيراد المواد الاستهلاكية والكمالية ولا تشكل هذه القروض المضمونة قيمة اضافية الى الناتج المحلي الاجمالي الامر الذي يحتاج الى تشريع قوانين وتعليمات تحمي المنتج الوطني لتشجيعه للحد من الاستيرادات وتفعيل التعرفة الكمركية وغيرها لتشجيع الصناعة الوطنية

ارتفع عدد القروض المضمونة في القطاع الخدمي الى (1929) قرضا مضمونا في عام 2012 مقارنة بالعدد (907) قرضا مضمونا لعام 2011 اي بنسبة ارتفاع (113%) وهي نسبة جيدة وبأهمية نسبية بلغت (59%) متقدم بذلك على القطاعات الاقتصادية الاخرى ،

يليه القطاع التجاري بالعدد (1114) قرضا مضمونا وبنسبة ارتفاع (39%) مقارنة بعام 2011 وبأهمية نسبية (34.2%) ، اما قطاع التصنيع فكان في المرتبة الثالثة من حيث عدد القروض المضمونة التي بلغت (140) قرضا مضمونا منخفضا بنسبة (20.5%) مقارنة بعام 2011 ،

اما القطاعات (الطبي ، السياحة، الزراعي ، الانشاءات) تراوح عدد القروض المضمونة من قبلها بين (1 الى 49) قرضا مضمونا والتي جاءت في المراتب الدنيا كما في عام 2011.

7- انخفض عدد فرص العمل في المشاريع القائمة قيد التطوير والمشاريع الجديدة الى (4385) فرصة عمل لعام 2012 مقارنة بالعدد (5177) فرصة عمل لعام 2011 ، اي بنسبة انخفاض (15.3%) ، ويعود سبب ذلك الى انخفاض فرص العمل في المشاريع القائمة قيد التطوير الى (2450) فرصة عمل في عام 2012 مقارنة بالعدد (3918) فرصة عمل في عام 2011 اي بنسبة انخفاض (37.5%) ، بينما ارتفعت فرص العمل في المشاريع الجديدة الى (1935) فرصة عمل مقارنة بالعدد (1259) لعام 2011 اي بنسبة ارتفاع بلغت (54%).

8- ويعكس هذا الارتفاع زيادة فرص العمل من خلال القروض التي تمنحها المصارف العراقية الخاصة دون تدخل الدولة او اي جهة اخرى ، ويعتبر هذا انجازا متميزا للمصارف الخاصة التي تكفلت بالنهوض بواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة واسست برنامجا خاصا لتمويل هذه المشاريع التي اعتمدت على الخبرات والتجارب العلمية بالتعاون مع وكالة التنمية الدولية (USAID) فقد تم مشاركة (14) مصرفا خاصا في تأسيس هذه الشركة التي هي احد الدعائم الساندة للجهاز المصرفي في عملية الاقراض في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، حيث ان الشركة تتحمل (75%) من المخاطر ويتحمل المصرف (25%) من المخاطر، وتقوم الشركة بتعويض القروض المتعثرة ووفقا لاتفاقية المصارف المشاركة المصادق عليها من قبل كافة المصارف المشاركة وبذلك فهي توفر قدرة اكبر للاقراض المصرفي ، وبهذا بلغت التعويضات (370) مليون دينار من محفظة تبلغ قيمتها (33) مليار دينار.

9- بلغت المحفظة الائتمانية للمصارف (43.6) مليار دينار بينما بلغت (12.2) مليار دينار للشركة لعام 2012 وكانت مطابقة المحفظة الائتمانية للمصارف (100%).

بينما تبلغ قيمة المحفظة التراكمية للشركات البالغة (93.4) مليار دينار وكانت مطابقة رصيد المحفظة (32.7) مليار دينار. وشكلت نسبة 75%.

10- لغرض تطوير وتحسين عمل الشركة وادخال التقنيات الحديثة قامت الشركة بأدخال البرامج الجديدة الآتية:

أ- برنامج الضمان الالكتروني: لغرض تنشيط وتحسين العمل بالضمانات قامت الشركة بأستخدام برنامج جديد للضمان هو (برنامج الضمان الالكتروني) ويعتمد على اصدار الضمان على البريد الالكتروني بين المصرف او الفرع وبين الشركة ، الامر الذي اختزل الوقت واصبح بإمكان المقترض الحصول على القرض في نفس اليوم ومضاعفة حجم العمل مع المصرف او الفرع.

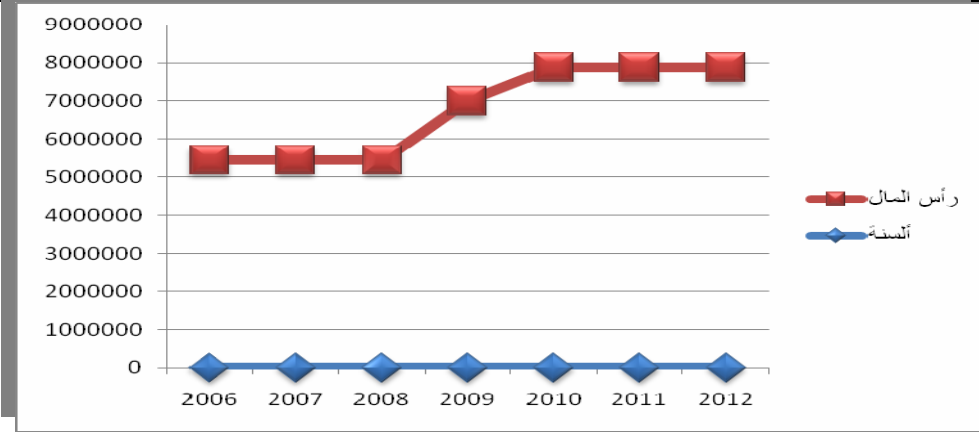
ب- برنامج الضمان الاجتماعي : لغرض اختزال الوقت وتقليل اعباء المصارف في استنساخ اوراق المقترض الشخصية والكفلاء والضمانات والتي تصل من 15- 20 ورقة لكل مقرض فقد تم من قبل الشركة تصميم نموذج يحتوي على كل المعلومات المطلوبة للضمان ويقوم المصرف بأرسال هذا النموذج مع الاحتفاظ بالنسخ الاصلية والتي تراجع من قبل الشركة عند الحاجة.

ج- برنامج الضمان الاسلامي: تم تصميم هذا البرنامج من قبل الشركة لخدمة الائتمان الاسلامي ولتزايد عدد المصارف الاسلامية والطلب على القروض التي تستند على الشريعة الاسلامية حيث يجري الاتصال بالمصارف الاسلامية عن طريق رابطة المصارف الخاصة لغرض التوصل الى صيغة مقبولة لضمان كل الاطراف.

جدول رقم (13) يبين زيادة رأس مال الشركة للاعوام 2006 لغاية 2012

(بالاف الدنانير)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
7,877,141	7,877,141	7,877,141	7,000,000	5,450,000	5,450,000	5,450,000



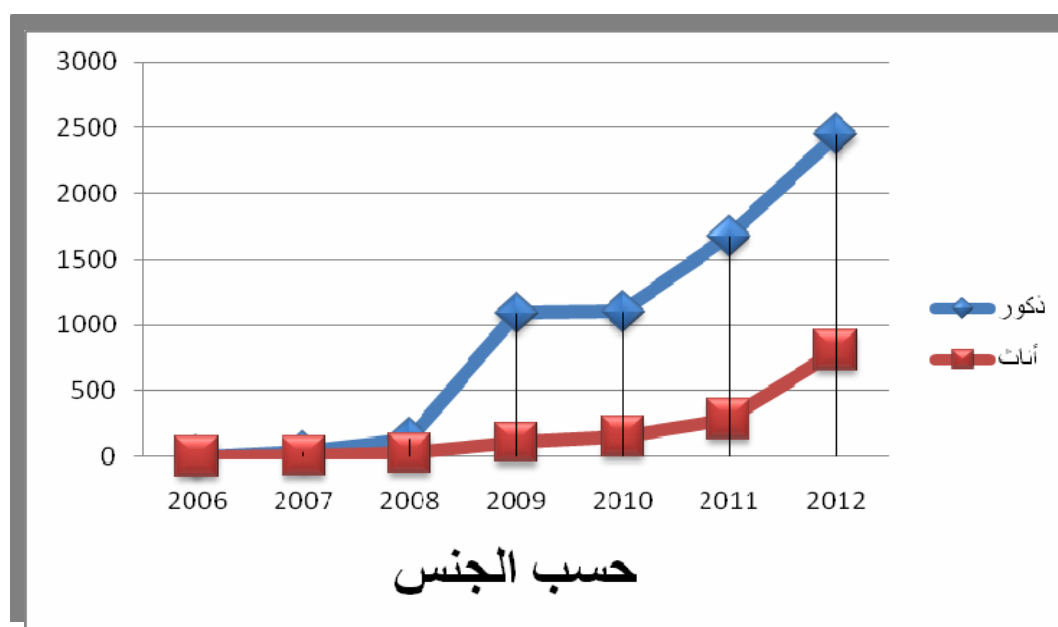
جدول رقم (14) يبين عدد القروض المضمونة من قبل المصارف المانحة للسنوات 2007 لغاية 2012

المصارف	2007	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
اشور	21	13	52	152	331	1407	1976
بغداد	10	19	202	353	731	428	1743
الخليج	0	22	464	435	399	56	1376
الشرق الاوسط	3	5	107	133	158	455	861
الاستثمار	0	0	29	84	266	190	569
المتحد	0	0	0	11	37	520	568
الاهلي	0	56	248	41	11	0	356
الشمال	0	29	8	3	11	189	240
البصرة	3	11	67	28	0	0	109
سومر	0	0	21	0	10	11	42
الهدى	0	0	0	15	5	1	21

الموصل	1	0	0	2	0	0	3
المجموع	38	155	1198	1257	1959	3257	7864

جدول رقم (15) يبين عدد القروض بموجب الجنس للسنوات 2006 لغاية 2012

الجنس	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
ذكور	1	35	132	1093	1104	1678	2448	6491
أناث	0	2	23	105	153	281	809	1373
المجموع	1	37	155	1198	1257	1959	3257	7864

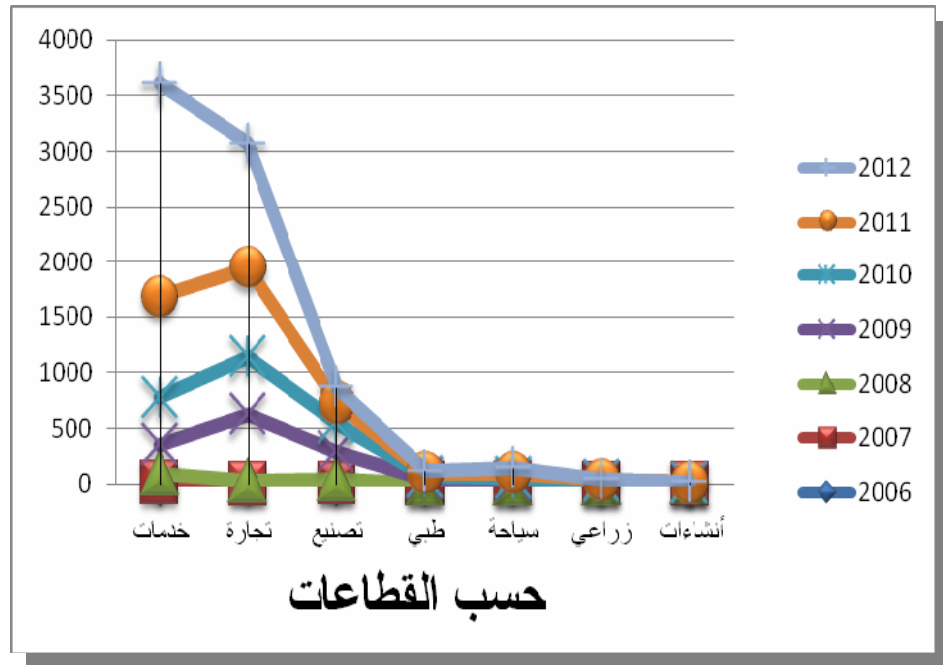


جدول رقم (16) يبين عدد القروض المضمونة حسب المحافظات للسنوات 2006 لغاية 2012

المحافظات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
بغداد	1	7	90	523	514	1431	1376	3942
السليمانية	0	19	8	15	61	47	768	918
اربيل	0	2	27	27	63	8	524	651
النجف	0	0	1	166	117	142	57	483
بابل	0	8	17	76	73	90	35	299
ديوانية	0	0	0	47	132	88	27	294
كربلاء	0	2	1	109	39	44	55	250
بصرة	0	0	3	71	54	19	43	190
واسط	0	0	7	115	17	3	26	168
ذي قار	0	0	1	11	55	21	11	99
صلاح الدين	0	0	0	12	34	17	27	90
ميسان	0	0	0	5	50	8	22	85
ديالى	0	0	0	0	6	22	120	148
زاخو							50	50
نينوى	0	0	0	12	22	6	29	69
المتنى	0	0	0	5	4	8	30	47
الانبار	0	0	0	1	14	3	13	31
سامراء	0	0	0	0	0	0	16	16
دهوك	0	0	0	1	2	0	19	22
كركوك	0	0	0	1	0	2	9	12
المجموع	1	38	155	1197	1257	1959	3257	7864

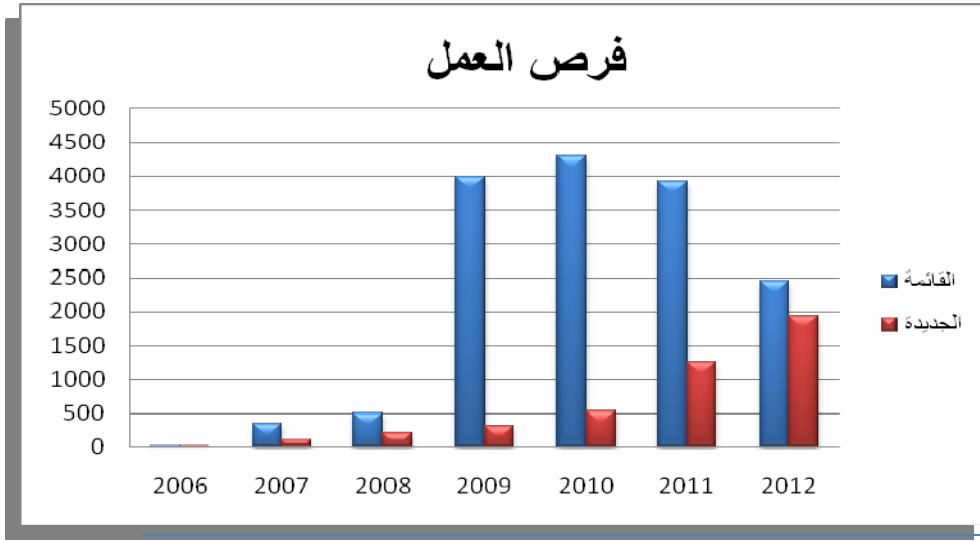
جدول رقم (17) يبين عدد القروض حسب القطاعات للسنوات 2006 لغاية 2012

المجموع	القطاع	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
3611	خدمي	1929	907	418	258	86	13	0
3064	تجارة	1114	803	521	598	26	2	0
869	تصنيع	140	176	265	245	33	10	0
117	طبي	21	30	22	41	2	1	0
145	سياحة	49	38	23	32	1	2	0
43	زراعي	3	5	8	20	3	4	0
15	أنشاءات	1	0	0	4	4	5	1
7864	المجموع	3257	1959	1257	1198	155	37	1



جدول رقم (18) يبين فرص العمل (الجديدة والقائمة) للسنوات 2006 لغاية 2012

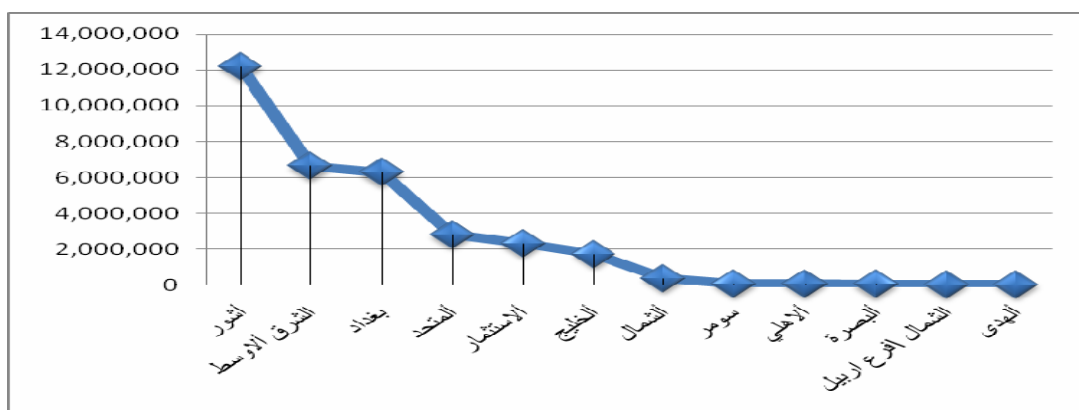
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
تطوير مشاريع قائمة	3	344	506	3996	4297	3918	2450	15514
خلق مشاريع جديدة	1	106	210	314	540	1259	1935	4365
المجموع	4	450	716	4310	4837	5177	4385	19879



جدول رقم (19) يبين مطابقة المحفظة الائتمانية للمصارف المشاركة في الشركة

(بالآف الديناتير)

المصرف	محفظة المصرف 100%	محفظة الشركة 75%	لمطابقة
أشور	16,238,114	12,178,586	مطابق
الشرق الأوسط	8,857,645	6,643,234	مطابق
بغداد	8,402,664	6,301,998	مطابق
المتحد	3,763,436	2,822,577	مطابق
الاستثمار	3,115,102	2,336,327	مطابق
الخليج	2,304,029	1,728,022	مطابق
الشمال	513,127	384,845	مطابق
سومر	110,937	83,203	مطابق
الأهلي	103,613	77,710	مطابق
البصرة	75,811	56,858	مطابق
الشمال/ فرع اربيل	56,586	42,440	مطابق
الهدى	39,403	29,552	مطابق
المجموع	43,580,467	32,685,350	





مصرف بغداد



مصرف الشرق الأوسط



مصرف الاستثمار



مصرف اشور



مصرف الخليج



مصرف عبر



مصرف البصرة



مصرف سومر
العراق



مصرف الشمال



المصرف الأهلي



مصرف اميرالد



مصرف المتحد



مصرف الموصل



مصرف الهدى

المصارف المشاركة ببرنامج الضمان



مصرف المنصور



مصرف الاقتصاد

جدول رقم (20)
حركة رأس المال ونسب المساهمة
للشركات المصرفية وغير المصرفية وأشخاص

ت	المساهمون	قيمة المساهمة (دينار عراقي)	نسبة المساهمة
1	مصرف الخليج التجاري	1,203,075	15.27%
2	مصرف الاستثمار العراقي	1,121,424	14.24%
3	مصرف آشور الدولي للاستثمار	1,121,424	14.24%
4	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	841,068	10.68%
5	المصرف الاهلي العراقي	572,273	7.26%
6	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	560,712	7.12%
7	مصرف الشمال	560,712	7.12%
8	مصرف البصرة الدولي للاستثمار	560,712	7.12%
9	مصرف سومر التجاري	560,712	7.12%
10	مصرف بغداد	560,712	7.12%
11	المصرف المتحد للاستثمار	115,618	1.47%
12	مصرف الهدى	28,133	0.36%
13	مصرف عبر العراق	28,133	0.36%
14	شركة براعم الخير للوساطة	23,124	0.29%
15	مصرف أميرالد	5,781	0.07%
16	شخص	1,734	0.02%
17	شخص	1,156	0.01%
18	شخص	1,156	0.01%
19	شخص	1,156	0.01%
20	شخص	1,156	0.01%
21	شخص	1,156	0.01%
22	شخص	695	0.01%
23	شخص	695	0.01%
24	شخص	578	0.01%
25	شخص	578	0.01%
26	شخص	578	0.01%
27	شخص	578	0.01%
28	شخص	578	0.01%
29	شخص	578	0.01%
30	شخص	578	0.01%
31	شخص	578	0.01%
	مجموع رأس المال	7,877,141	100.00%

12- مركز الايداع العراقي

تأسس مركز الايداع العراقي في 2009/4/19 بعد موافقة هيئة الاوراق المالية بفصل مركز الايداع عن سوق العراق للأوراق المالية وبأشر عمله في 2010/1/1 كمؤسسة اقتصادية غير ربحية تساهم في تعزيز الاستثمار الاقتصادي الآمن والمستقر وذلك بدعمه لجميع القطاعات الاقتصادية والمستفيدة من الخدمات الضرورية التي يقدمها المركز لاستكمال التداول الالكتروني لكونه تابع لسوق العراق للأوراق المالية.

يهدف المركز الى تعزيز ثقة المستثمرين بالاوراق المالية وتمكينهم من متابعة استثماراتهم بسهولة عن طريق السجل المركزي لحفظ الاوراق المالية وشهادات الاسهم لكافة شركات الاستثمار المساهمة من خلال منح لكل مستثمر رقما خاصا سواء كان المستثمر شخصا معنويا او طبيعيا وفتح حساب تداول للمستثمر من خلال وسيط ، وذلك للحد من المخاطر التي كانت تجري اثناء التداول اليدوي مثل تعرض الورقة المالية (شهادة الاسهم) للتلف أو الفقدان أو التزوير ، إضافة الى سرعة دوران الاوراق المالية من خلال تنفيذ عمليات نقل الملكية ، وجذب المستثمرين غير العراقيين وذلك في اتباع المعايير الدولية ، وتقليل المخاطر الناجمة عن تنفيذ عمليات التسوية.

اداء مركز الايداع العراقي لغاية كانون الاول لعام 2012 كما يلي :-

- انشاء قاعدة بيانات متكاملة لمالكي الاوراق المالية (شهادات الاسهم) من خلال انشاء سجل مركزي للايداع الذي بدوره يعزز من عملية سرعة دوران الاوراق المالية وبهذا فقد بلغ عدد شهادات الاسهم التي تم ايداعها الى نظام الاكواتر (1,734) شهادة اسهم وعدد الحركات التي تم اضافتها للاكتتاب (2062) حركة وعدد الحركات التي تم اضافتها للرسملة (4224) عملية وبذلك يكون مجموع عمليات الادخال من (ايداع ، رسملة ، اكتتاب) (8,020) عملية .
- بلغ عدد الحسابات المفتوحة للمساهمين (1005) حساباً جديداً ، وتم اجراء (32) عملية أرثية و(6) عمليات تنازل .
- يقوم المركز بأجراء عمليات الرهن والحجز للاسهم استنادا الى طلب صاحب العلاقة بالنسبة للرهن واوامر قضائية او قرارات حكومية بالنسبة للحجز .
- بلغ عدد عمليات وضع اشارة الرهن على الاسهم المنفذة (34) عملية بواقع (11.31) مليار سهم ، وبلغ عدد عمليات رفع الرهن المنفذة (43) عملية بواقع (70.587) مليار سهم ، بينما بلغت عدد عمليات نقل الملكية من حساب الوسيط الى المركز (318) عملية بواقع (15.139) مليار سهم ، كما بلغت عدد عمليات نقل الملكية من حساب وسيط الى آخر (169) عملية بواقع (287.345) مليون سهم .
- بلغ عدد الشركات المساهمة المسجلة في مركز الايداع العراقي لغاية كانون الاول من عام 2012 (86) شركة مساهمة برأسمال (3713) مليار دينار وعدد الاسهم المودعة (2986) مليار سهم بنسبة ايداع (80.4%) ، في حين بلغ عدد الاسهم الغير المودعة (726.480) مليار سهم .
- بلغ عدد المساهمين غير العراقيين في مركز الايداع العراقي لغاية كانون الاول من عام 2012 (5,640) مساهم ، بينما بلغت كمية الاسهم المودعة (642248) مليون سهم وبنسبة ملكية مودعة (17.3 %) من رؤوس اموال الشركات للقطاعات الاقتصادية المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية البالغ (3713003) مليون سهم كما موضح في الجدولين ادناه.

جدول رقم (21) يبين الاسهم المودعة والغير المودعة لغاية 2012/12/13

عدد الشركات المسجلة في مركز الايداع	راسمال الشركات (مليار سهم)	عدد الاسهم المودعة (مليار سهم)	عدد الاسهم الغير المودعة (مليون سهم)	نسبة الاسهم المودعة الى راس المال
86	3,713	2986	726,480	%80.4

جدول رقم (22) يبين ملكيات واعداد المساهمين الغير عراقيين لغاية 2012/12/31

عدد المساهمين الغير عراقيين	كمية الاسهم المودعة (مليون سهم)	رأس مال الشركة (مليون دينار)	نسبة الملكية المودعة لغير العراقيين
5,640	642,248	3,713,002	%17.3

- نظرا لاكمال شركة مصرف كوردستان الدولي اجراءاته بخصوص زيادة رأسمال الشركة (الرسملة والمشاركة) فقد تم اضافة الاسهم الناتجة عن الرسملة والمشاركة الى جميع المساهمين الذين يملكون الاسهم ليصبح رأسمال الشركة (300) مليار سهم بعد أن كان (150) مليار سهم وفقا للمادة (55/اولا) من قانون الشركات رقم (21) لعام 1997 المعدل .

- تم عقد اتفاق بين شركة اسيا سيل للاتصالات ومركز الايداع العراقي وبعد تدقيق اسماء المساهمين في السجل اليدوي والتأكد من مطابقته مع السجل الالكتروني تم اضافة اسماء المساهمين للشركة في قاعدة بيانات (الحفظ المركزي) التابعة لمركز الايداع، وعلى الشركة تزويد المركز بنسخة (نموذج) من شهادة الاسهم لاعتمادها والاعلان عن قبول الايداعات للشركة المساهمة اعتبارا من 2012/12/5 ، وبعد اكمال الاجراءات تقوم الشركة بأيداع شهادة الاسهم في مركز الايداع.

• نشاط القطاع المصرفي في مركز الايداع العراقي في سوق العراق للأوراق المالية والمودعة اسهمها لغاية 2012/12/31.

يأتي القطاع المصرفي في المرتبة الاولى من حيث الكمية المودعة للاسهم في مركز الايداع العراقي وكما موضح ادناه :-

- بلغ مجموع رؤوس اموال شركات القطاعات الاقتصادية المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية (3.7) ترليون سهما منها (3.05) ترليون سهما لقطاع المصارف ، حيث تبلغ الكمية المودعة لهذا القطاع (2.4) ترليون سهما مقابل كمية غير مودعة (584) مليار سهما ، ويبلغ عدد المساهمين للقطاع المصرفي في مركز الايداع الوطني (63,700) مساهما مابين (39833) غير مودع و(23,867) مودعا .

علماً ان عدد المودعين يتكون من (23,253) شخصاً مودعاً و(614) شركة مودعة كما في نهاية كانون الاول 2012.

- بلغ اجمالي رؤوس اموال المودعين (عراقي + غير عراقي) (كمية الاسهم المودعة) للقطاعات الاقتصادية المتداولة في سوق العراق للاوراق المالية (2.9) ترليون سهما ,ومن حيث ملكية المساهمين المودعين ، احتل القطاع المصرفي المرتبة الاولى للعراقيين بواقع (1.8) ترليون سهما وشكل نسبة (75%) من اجمالي رؤوس اموال المودعين (عراقيين + غير عراقيين) للقطاع المصرفي البالغ (2,4) ترليون سهم وبعدد (20739) مساهما عراقيا .

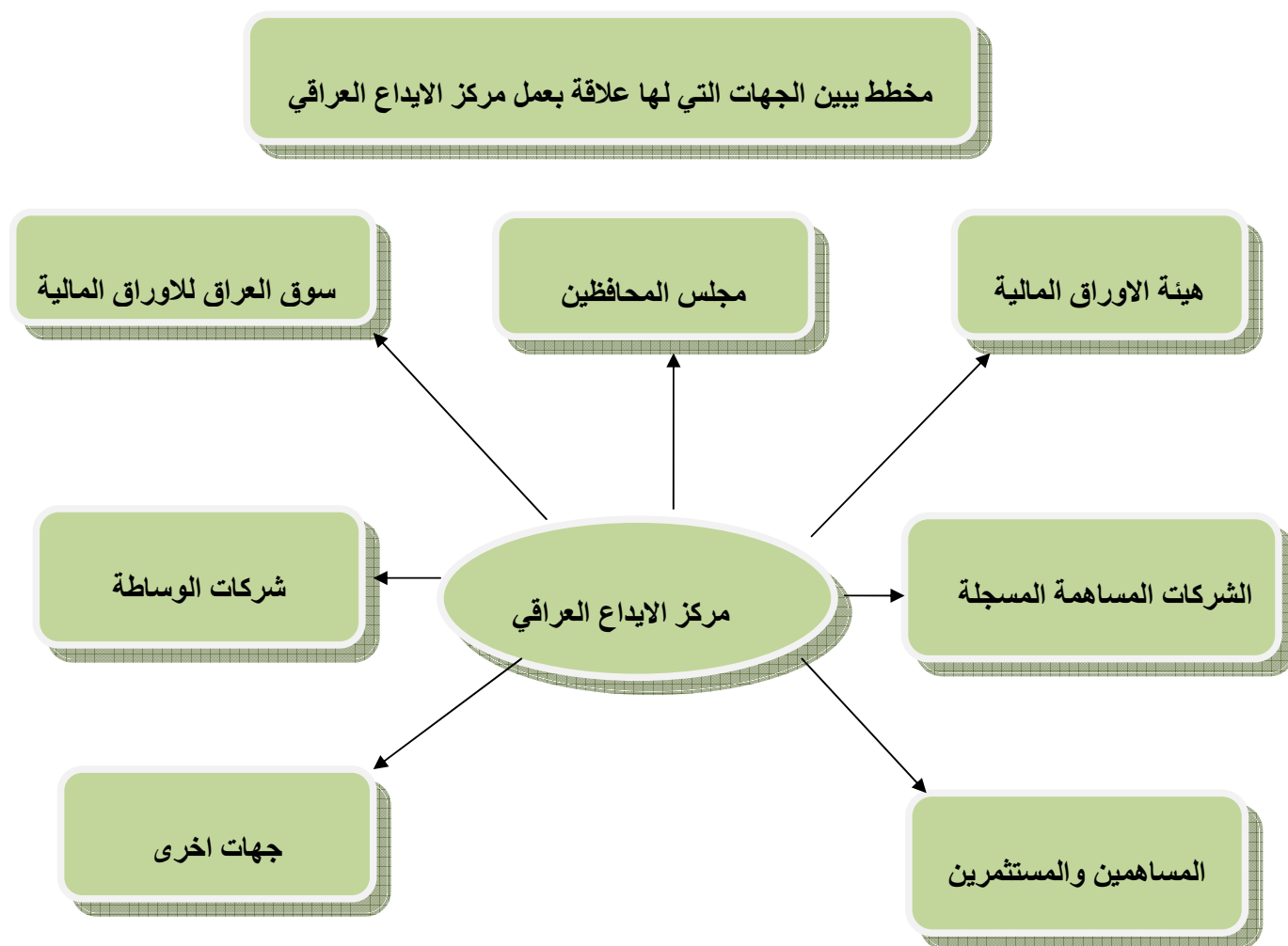
- وتبلغ ملكية المساهمين غير العراقيين (572) مليار سهما في القطاع المصرفي ونسبة (23.2%) من اجمالي رؤوس اموال المودعين (عراقيين وغير عراقيين) في هذا القطاع وبعدد (3,128) مساهما .

ويليه القطاع الصناعي في المرتبة الثانية حيث بلغ اجمالي رؤوس اموال المودعين (عراقيين وغير عراقيين) (192) مليار سهم .

تبلغ ملكية المساهمين العراقيين (131) مليار سهم ونسبة (68%) من رؤوس اموال المودعين لهذا القطاع ،اما ملكية المساهمين غير العراقيين (61.4) مليار سهم.

ويبلغ عدد المساهمين المودعين (25906) مودعا منهم (24416) مودع عراقي و (1490) مودعا غير عراقي.

ويأتي قطاع الاتصالات بالمرتبة الثالثة حيث بلغ اجمالي رأس مال شركة اسيا للاتصالات (270) مليار دينار ولماكين عراقيين فقط ، وان عدد المساهمين (7) اشخاص عراقيين.



13- الشركة العالمية للبطاقة الذكية

تأسست الشركة العالمية للبطاقة الذكية المختلطة برأسمال قدره (3) مليار دينار مابيعادل (2.6) مليون دولار بالمساهمة بين اكبر مصرفين حكوميين (الرافدين والرشيد) مع المنظومة العراقية للدفع الالكتروني والتي تعد واحدة من شركات القطاع الخاص في مجال خدمات تقنية المعلومات، ويقع مقرها الرئيس في بغداد، ولها مكاتب في جميع المحافظات العراقية، وهي عضو في رابطة المصارف الخاصة في العراق، بالإضافة الى انها عضواً في اتحاد المصارف العربية (بيروت- لبنان) .

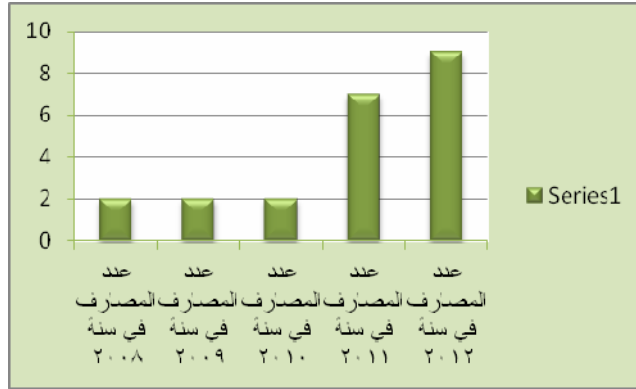
أهداف الشركة:

توظيف التقنية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي في العراق، وإصدار (10) مليون بطاقة إلكترونية للتداول بها عبر (50,000) نقطة بيع بواقع (500) مليون معاملة في السنوات الخمس القادمة.

يبلغ عدد العاملين في الشركة (700) موظفاً من الكوادر العراقية الكفوءة في مجال هندسة المعلومات والاتصالات والمتخصصين في القطاع المالي والمصرفي وخبراء الإدارة والأعمال.

تخضع حسابات الشركة لتدقيق ديوان الرقابة المالية وضوابط البنك المركزي العراقي كمؤسسة مالية غير مصرفية.

ابتدأ العمل بنظام بطاقة كي في العراق أواخر عام 2008 . ثم اتسع بأنظام ليصل الى أكثر من (321655) بطاقة إلكترونية في نهاية عام 2012، وتسعى الشركة الى عقد الشراكات الاستراتيجية مع افضل الشركات الدولية للعمل في تطوير التكنولوجيا في العراق. وتم التوسع الى المتاجر عن طريق شبكة من نقاط آلية تناهز (30,000) جهازاً في نهاية عام 2015 .

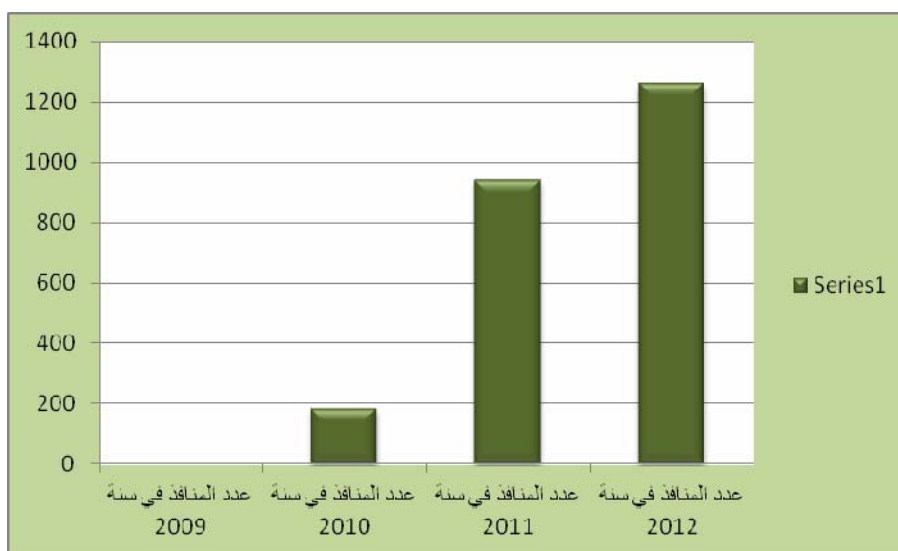


مخطط توضيح عدد المصارف المستخدمة للبطاقة الذكية للسنوات 2008 لغاية 2012

توسع عمل الشركة العالمية من خلال ازدياد عدد المصارف المتعاقدة مع الشركة وكذلك عدد الحركات في السنة الواحدة وكمية النقد الموزع في كل سنة.

تعتبر الشركة العالمية للبطاقة الذكية من الشركات الرائدة في استخدامات البطاقة الذكية عن تقنية (البايومتر) ومطابقة البصمة ولها حضور واضح في جميع انحاء العراق.

تعتمد استراتيجيتها على تطبيق منظومة دفع وتسوية واتصالات متكاملة يمكن تطبيقها في مختلف المناطق النائية والحضرية في العراق التي تتوفر لديها بنية تحتية للاتصالات او لا تتوفر فيها، وبذلك وفرت ملايين الدولارات الى ميزانية الدولة العراقية من خلال سهولة عمليات الدفع والتحصيل وسرعة تداول النقود.



عدد المنافذ للبطاقة الذكية للسنوات 2009 لغاية 2012

أ-

جدول رقم (23)					
يبين مراكز الصرف والاصدار الحكومية وفروع المصارف الاهلية للبطاقة الذكية التي تصدر الشركة العالمية للبطاقة الذكية					
المحافظة	مراكز الصرف الحكومية	مراكز الاصدار الحكومية	فروع المصارف الاهلية	منافذ الصرف	منافذ الاصدار
بغداد	113	31	51	306	0
اربيل	0	0	2	0	0
الانبار	19	15	2	63	0
البصرة	18	12	4	109	2
القادسية	9	6	1	43	1
النجف	14	5	2	78	2
بابل	15	9	2	94	0
دهوك	0	0	2	0	1
ديالى	9	8	1	96	0
صلاح الدين	10	11	1	43	0
كربلاء	9	5	1	50	0
كركوك	13	5	1	35	0
ميسان	8	6	1	51	1
موصل	19	11	2	133	0
واسط	9	8	1	64	1
ذي قار	10	7	0	120	2
سليمانية	0	0	2	0	0
المتنى	4	4	0	49	1
المجموع	279	143	76	1334	11

الخدمة :

المزايا المقدمة للزبائن

1. اعطاء الزبائن حسابات متحركة غير مكلفة مؤمنة بأستخدام البصمة الحية.
2. القيام بالعمليات المصرفية من خلال البطاقة يقلل من مخاطر السرقة والجريمة.
3. تقليل العمولات المصرفية.
4. التسوق من خلال البطاقة في المتاجر بدون معاملات.
5. تقليل الحاجة الى الانتظار في طوابير عند المصارف ايام دفع المستحقات المالية كالرواتب والاعانات.
6. اعطاء الزبائن القدرة على الاستفادة من فعاليات مصرفية بكلف معقولة.
7. امكانية فتح حساب (محفظة توفير) حيث تحصل المبالغ المودعة على فوائد إضافية.

الخدمات المقدمة لحاملي البطاقات:

1. سحب النقد من فروع المصارف او المتاجر.
2. ايداع النقد في فروع المصارف.
3. الإستعلام عن الرصيد وقائمة الحركات دون الإتصال بالحاسبة المركزية.
4. التحويل بين الحساب الجاري والتوفير.
5. تحميل المبالغ على البطاقة الذكية في فروع المصارف والمحلات بغض النظر عن وجود اتصال مع الحاسبة المركزية من عدمه.
6. التسوق باستخدام بطاقة دون الاتصال بالحاسبة المركزية.

الخدمات المتوفرة لحاملي البطاقة:

- حسابات التوفير ، الحوالات المالية الداخلية والخارجية ، خدمات دفع الفواتير ، خدمات القروض وخدمات السلفة بضمان الراتب.

ب - تحويل الاموال

المزايا المقدمة لحاملي البطاقة:

1. طريقة آمنة وفعالة لتحويل الأموال إلكترونياً الى الاهل والاصدقاء، وذلك لأمكانية حامل البطاقة فقط ان يحول الحوالات من حساب البطاقة عن طريق البصمة الحية مع مراعاة تعليمات مكافحة غسل الاموال.
2. يكون استلام الحوالة خلال دقائق من ارسالها و تقليل كلفها وعمولاتها.
3. لا يمكن تحويل مبلغ الحوالة إلا على البطاقة المراد ارسال الحوالة اليها، ويمكن ان تتم عملية تحويل مبلغ الحوالة على بطاقة المستلم دون الاتصال بالمنظومة المركزية عن طريق استعمال الرمز المشفر.
4. تقليل مخاطر السرقة والاحتيال باستعمال التحويل الالكتروني.

ج - خدمات التسوق

تدير خدمات التسوق حركة النقد بين الزبائن والمتاجر وتجار الجملة ومجهزي الخدمات المالية وفق النظام الالكتروني.

14- شركة اموال لخدمات الصيرفة الالكترونية

وهي شركة عراقية ذات مسؤولية محدودة تضم (14) مصرفاً عراقياً خاصاً كمساهمين ومستفيدين من خدمات الصيرفة والدفع الالكتروني واخذ دور الريادة في توفير تلك الخدمات للسوق المحلي العراقي. كما تعمل شركة الاموال وفق ترخيص من قبل وزارة التجارة العراقية وموافقة البنك المركزي العراقي للعمل كمجهز لخدمات الدفع الالكتروني للقطاع المصرفي والسوق المحلي العراقي .

الاعضاء المساهمين (المصارف الخاصة) في شركة اموال كالاتي:-

- مصرف الائتمان العراقي .
- مصرف الاتحاد العراقي .
- مصرف الاستثمار العراقي .
- مصرف آشور الدولي .
- المصرف الاهلي العراقي .
- مصرف البصرة الدولي للاستثمار .
- مصرف بغداد .
- مصرف الخليج التجاري .
- مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار .
- مصرف سومر التجاري .
- مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار .
- المصرف العراقي التجاري .
- مصرف المنصور للاستثمار .
- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار .

خدمات الشركة

تقدم الشركة أجهزة نقاط البيع POINT OF SALE : وهي مكائن صغيرة الحجم تعمل بأستخدام البطاقة الكهربائية أو البطاريات والتي تمنح التجار والمحلات التجارية إمكانية قبول تسديد أثمان البضائع والخدمات المباعة لربائهم بأستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني العالمية القبول الصادرة من قبل المصارف المحلية والعالمية وتشمل :-

- ماستر كارد Master Card
- مايسسترو Maestro
- فيزا Visa
- فيزا الكترون Visa Electron
- بلس Plus
- سايروس Cirrus

فوائد أجهزة نقاط البيع :

1- زيادة المبيعات

وذلك من خلال تميز مستخدميها بقبول تسديد ثمن المشتريات بأستخدام البطاقات الإلكترونية المحلية والعالمية المتمثلة كالآتي :-

- تكون الافضلية للتجار الذين يملكون نقاط البيع اذ أن الزبون يفضل الدفع بأستخدام البطاقة الإلكترونية على التعامل النقدي لما يحتويه من أخطاء ومشاكل ومحددات.

- يفضل القادمون من خارج العراق الدفع بأستخدام البطاقة الإلكترونية كما هو متعارف عليه عالميا .
- العلامات التجارية العالمية والمواد الاعلانية المتعلقة بالبطاقات الإلكترونية والمزودة من شركة الاموال والتي تعمل على جذب الزبائن لاستخدام هذه الطريقة العالمية في الدفع .

2- تقليل المخاطر

ان استخدام أجهزة نقاط البيع تقلل من النقد المتداول لدى التاجر وبالتالي يخفض من احتمالات حوادث السرقة أو الاختلاس لديه، اذ أن قيمة العمليات الإلكترونية تودع مباشرة للتاجر في حسابه المصرفي .

3- حفظ راس المال والاستثمار بعمليات مالية آمنة وموثوقة

أن عمليات الدفع الإلكتروني من خلال أجهزة نقاط البيع تقلل من تكلفة التعاملات النقدية وكل ما يترتب على ذلك من تكلفة مادية نتيجة الخطأ البشري أو التلف والفقدان بالإضافة لضياع الوقت والجهد، اذ أن العمليات الإلكترونية تتم ضمن بيئة آمنة ومضمونة من قبل شركة الاموال وقانون المصارف العراقية والقانون المدني .

4- سهولة التدقيق والمتابعة الإلكترونية من قبل المستفيدين من عمليات الدفع الإلكتروني .

5- فرصة الحصول على الاعلانات المجانية

اذ ان المراكز التجارية والتجار الذين يقبلون الدفع على نقاط البيع الإلكترونية هم جزء أساسي من الاعلانات والحملات الدعائية التي ترعاها شركة اموال والمصارف المساهمة لتسويق خدمات الدفع الإلكترونية والتعريف بها كما أن العروض وبرامج المكافآت الموجهة لحاملي البطاقات الإلكترونية سبب اساسي لزيادة حجم المبيعات لدى التجار بتشجيعهم على استخدام الدفع بالبطاقات الإلكترونية .

الخدمات الاخرى المقدمة من قبل شركة اموال

1- أجهزة الصراف الآلي

تقوم شركة الاموال بتمكين المصارف المساهمة من ربط أجهزة الصراف الآلي على نظام المدفوعات العالمي والمحلي وتوفير نظام للتحكم ومراقبة العمليات داخل العراق كشبكة واحدة مما يوفر شبكة مصرفية واحدة من الصرافات الآلية تعمل على توفير النقد لحاملي البطاقات الالكترونية .

2- تقديم الخدمات المصرفية للعملاء عن طريق الهواتف النقالة MobiCash

تقوم شركة الاموال بتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الهواتف النقالة Mobile banking ويتم ذلك عن طريق الهاتف الشخصي الجوال بدون اجراء أي اتصال هاتفي فقط ارسال رسالة قصيرة مما يوفر لاصحاب الحسابات المستفيدة ضمن المصارف المساهمة الخدمات الآتية :

- تحويل الاموال بين الحسابات المصرفية المحلية .
- تحويل الاموال من حساب مصرفي محلي الى الاشخاص المستفيدين بدون حساب مصرفي .
- الحصول على كشوفات مصرفية لحركة الحساب .
- شراء بطاقات شحن للهواتف النقالة .

3- اصدار بطاقات الدفع العالمية

تمكن شركة الاموال المصارف المشاركة فيها من اصدار بطاقات VISA.

الدفع بواسطة اجهزة الهواتف النقالة

العوامل المشجعة على استخدام وسيلة الدفع بواسطة الموبايل

1- تمثل الوسائل والادوات المصرفية الالكترونية اضافة جديدة و متميزة للعمل المصرفي، وليست بدائل عن ادوات الصيرفة التقليدية، بل انها تتكامل معها لاشباع حاجات الجمهور.

2- ان وسيلة الدفع الجديدة بواسطة الهواتف النقالة تعتبر قناة حديثة لتوزيع المنتجات والخدمات المصرفية الحالية التي لا تزيد عن ثلاثة وسائل دفع هي:-

أ- وسيلة الدفع النقدي المباشر: التي تخلص منها العالم المتقدم منذ عشرات السنين لوجود مخاطرة في حمل النقود خاصة اذا كانت بكميات كبيرة.

ب - الدفع بواسطة بطاقات الدفع الائتمانية (Credit Card) وهناك محددات فيها مثل ضياعها او عدم امكانية استخدامها في كافة المصارف العاملة في دول العالم.

ج - الدفع بواسطة الحوالات: وهي وسيلة شبيهة بواسطة الدفع النقدي، وقد تتطلب في بعض الاحيان وقتا وجهدا وتكاليف تفوق كلفة استخدام وسيلة الدفع بواسطة الموبايل.

3- ان هذه الوسيلة تعتبر وسيلة اضافية لتقديم المزيد من الخدمات المصرفية في العراق، خاصة وان الكثافة المصرفية تبلغ بحدود فرع مصرف واحد لكل (35000) نسمة، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالكثافة المعيارية البالغة مصرف واحد لكل عشرة الاف نسمة او اقل.

4- انها اداة لتحسين الوعي المصرفي والمالي الذي تشير الدراسات والاحصائيات الى انه منخفض جدا في العراق.

5- تعتبر هذه الاداة وسيلة ناجحة ولا تحتاج الى مستلزمات يجب توفيرها من قبل الافراد، خاصة وان غالبية البالغين لديهم اجهزة اتصال حديثة يمكن استخدامها لتنظيم وتنفيذ عملية سداد المدفوعات بواسطتها بعد انشاء الشركة المتخصصة بعملية الدفع بواسطة الموبايل.

6- تساعد هذه الوسيلة في توفير الخدمات المصرفية المتعلقة بالدفع بشكل عادل، حيث ان توزيع فروع المصارف غير عادل والتي تتركز في مراكز المدن والاقضية والمناطق التجارية.

مستلزمات نجاح المشروع

1- خفض التكاليف، حيث يعد خفض التكاليف من العوامل الرئيسية المساعدة في نجاح الشركة، مع العرض بان كلفة العملية المصرفية التي تتم بواسطة ماكينة الصرف الآلي تساوي 10% من قيمتها اذا ما تمت من قبل موظفي المصرف، اما اذا ما تم تنفيذ العملية بواسطة الهاتف فستتخفض القيمة الى 1% في حالة تقديمها من فرع المصرف، وتتنخفض الى كسر هذا الرقم في حالة تقديمها بواسطة الانترنت.

2- وضع مخططات تفصيلية حول خطوات العمل في استخدام الهاتف لتسديد المدفوعات مع الكلف المتعلقة بكل خطوة لغرض استخراج (مركز الكلفة) الذي تتطلبه محاسبة التكاليف.

3- قيام الشركة بوضع استراتيجيات متوسطة وطويلة الاجل لاكتساب المزيد من الاسواق، اضافة الى اعتماد مبدأ الاستمرارية وتحسين جودة الخدمة المقدمة وشفافيتها.

4- اعتماد الشركة لنظام رقابة فعال يمكن من خلاله المحافظة على سرية المعلومات، ومنع اختلاف حسابات الزبائن .

5- مراعاة الدقة والضوابط والتعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي المستندة الى احكام قانون مكافحة غسل الاموال رقم 93 لسنة 2004.

6- اختيار عناصر بشرية مدربة تدريباً متطوراً وفق احدث التجارب الدولية وتحسينها ضد عملية الاختراق، حيث ان القراصنة عادة ما يبدؤون من داخل الشركة ذاتها.

7- وضع سياسات امنية داخلية وارشادية موجزة يعد امراً حاسماً لسلامة الامن الالكتروني والعمليات.

8- اعتماد الشركة لنظام الادارة ومواجهة المخاطر المحتملة ذات العلاقة بعملها.

9- ان تتبنى الشركة نظام الشبكات الالكترونية المفتوحة القابلة للتطوير والتحديث.

10- قيام الشركة باجراء دراسات واستبيانات توزع على المتعاملين للاطلاع على آراءهم بخدماتها والمشاكل التي يواجهونها لغرض معالجتها، مع دراسة مقترحاتهم ووضع الصحيح منها موضع التطبيق لغرض تطوير عمل الشركة.

11- أهمية قيام الشركة بتصميم صفحة تتناسب مع حجم شريحة موبايل الزبون لغرض ضمان استيعابها للمعلومات المتعلقة بعمليات الدفع.

15- شركة اتحاد المصارف العراقية الخاصة لتطوير الخدمات المصرفية

تم تأسيس شركة المصارف العراقية الخاصة من قبل مجموعة من المصارف العراقية الخاصة في شهر تموز من عام 2011 وذلك للتعريف عن القطاع المصرفي الخاص على مستوى العراق والعالم لغرض تطوير القطاع المالي في العراق ، وفقا لرؤية مستقبلية تأخذ بنظر الاعتبار الامكانيات الهائلة للعراق في ظل مرحلة إعادة إعمار واسعة النطاق في جميع الميادين وباعتبار إن العراق يمثل جهة إستقطاب للاستثمارات وفرص العمل المشتركة على الصعيدين الاقليمي والدولي تتبنى الاتي:

- تمثيل المصارف العراقية الخاصة امام المؤسسات المالية الحكومية في العراق بما فيها اللجنة الاقتصادية ووزارة المالية والبنك المركزي العراقي.
- الشراكة مع المؤسسات المالية والمصرفية الاقليمية والدولية المعنية بتقديم وتطوير الخدمات المصرفية.
- العمل على تطبيق الآليات والهيكلية الضرورية لقطاع مصرفي عراقي خاص متطور وقوي.
- العمل على توفير التدريب والتعليم والمهارات اللازمة للكادر الوظيفي للمصارف الخاصة الاعضاء في الشركة.
- العمل على تحسين صورة القطاع المصرفي الخاص وبناء الثقة.

كان لمشروع التنمية المالية الذي تنفذه الوكالة الامريكية للتنمية الدولية دور المساعد في تقديم الدعم للمصارف خلال مرحلة الاجتماعات والمناقشات التي افضت الى تأسيس شركة اتحاد المصارف الخاصة وقامت الشركة بالاتصال بالاتحادات والتجمعات المالية والمصرفية الاقليمية والدولية وانضمت الشركة الى عضوية اتحاد المصارف العربية وكان من ابرز فعاليتها تنظيمها لمؤتمر القروض الصغيرة والمتوسطة ، وشاركت في العديد من المؤتمرات المصرفية والمالية.

كما قامت شركة اتحاد المصارف العراقية الخاصة بالتعاون مع رابطة المصارف العراقية الخاصة بإدارة حضور فاعل وقوي جدا للعراق في المؤتمر السنوي لاتحاد المصارف العربية في بيروت ، وكصوت للقطاع المصرفي الخاص في العراق ونتج عن حضورها القوي في المؤتمر الى الاعتراف الاقليمي باهداف شركة اتحاد المصارف العراقية والتعريف بالقطاع المصرفي العراقي وكان لحضور محافظي البنوك المركزية في البلدان العربية وكذلك وزراء المالية العرب ورؤساء المؤسسات المصرفية العربية فرصة كبيرة للاتصال والشراكة المصرفية الاقليمية.

وقامت احدى الشركات العراقية بتصميم جناح شركة اتحاد المصارف العراقية الخاصة في المؤتمر حيث كان الجناح نقطة جذب رئيسية في المؤتمر وفاز بجائزة افضل جناح من حيث التصميم والموضوعية والفاعلية ، حيث استخدم جناح الشركة اكثر من 25 مصرفا ومؤسسة مالية بالاضافة الى اعضاء الاتحاد من المصارف العراقية وشركات التمويل الاصغر وغيرها في لقاءاتها مع المصارف الاقليمية ولقاءات لاستكشاف الفرص المستقبلية حيث حظيت الشركة بتفاعل مميز مع المشاركين.

كما قامت الشركة بتوقيع مذكرة تفاهم مع الجامعات العراقية في نهاية عام 2012 حيث تضمنت الاتفاق على تطوير المناهج الدراسية الخاصة بالعلوم المالية والمصرفية لمواكبة التطورات الدولية ورفع المستوى العلمي للطلبة لاعدادهم للعمل في القطاع المالي والمصرفي العراقي .

اضافة الى عقد ندوة حول الركائز الاساسية لنظام مصرفي سليم التي تضمنت ثلاث محاور هي الخصخصة وضمان احترام حقوق الملكية واخيرا امتثال المصارف للانظمة واللوائح الدولية الخاصة بالعمل المصرفي.

سجلت الشركة حضورا متميزا على الساحة العربية بدأ من فعاليات الملتقى السنوي لاتحاد المصارف العربية التي حصلت على التصنيف الاول للجنة المشاركة اضافة الى ان الشركة حصلت على دعم وحقوق عقد رعاية ذلك المؤتمر واتفقت الشركة مع الاتحاد على اقامة علاقة تعاون استراتيجي طويل الامد وتخفيض تكلفة الرسوم والاجور لمشاركة اعضاء الشركة وتعزيز التعاون في مجال الاستفادة من الخبرات في مجال المنازعات التجارية والتحكيم التجاري والاتفاق على اقامة عدد من الورشات التدريبية للكوادر المصرفية وباسعار وتكلفة منخفضة للدورات في المواضيع ذات الاهمية لعمل السادة المصرفيين تفعيل برنامج لتبادل الخبرات المصرفية وتوسيع المشاركة العراقية في مجال البحوث والدراسات وبما يسهم في رفد المصارف العراقية بأخر البحوث ومشاركة السادة المصرفيين من الاكاديميين والباحثين في نشاطات وندوات ودراسات اتحاد المصارف العربية.

وساهم اتحاد المصارف العربية باختيار ثلاثة مواضيع من قبل السادة اعضاء الهيئة العامة للشركة لاقامة دورات تدريبية للكوادر المصرفية العراقية .

وتعمل الشركة لاعداد خطة عمل تتضمن التفاصيل اللوجستية والتحضيرية للاعداد لزيارة وفد الاتحاد العربي الى بغداد ومفاتيح الجهات الحكومية المعنية بعمل ودعم وتفعيل هذا النوع من المبادرات ذات الاهمية الكبيرة للقطاع الاقتصادي بشكل عام و القطاع المالي والمصرفي بشكل خاص.

اضافة لما تم ذكره شاركت شركة اتحاد المصارف العراقية الخاصة في المنتدى المصرفي العربي التركي الذي عقد في اسطنبول للفترة من 20 شباط ولغاية الاول من آذار 2012. وابتدت الشركة استعدادها في تعزيز العلاقات والروابط الدولية وبناء القدرات للمصارف العراقية الخاصة والتدريب وتبادل المعرفة اضافة الى بناء قدرات الكادر الوظيفي للشركة في مجال كيفية العمل في الاتحادات والجمعيات.

وعقدت الشركة عدة لقاءات مباشرة للمصارف العراقية المشاركة في المؤتمر مع سبعة من المصارف التركية الخاصة بالاضافة الى ثلاث مصارف دولية كما نجحت في ربط المصارف العراقية المشاركة مع مؤسسة التمويل الدولية التي تتعاون مع البنك الدولي للعمل معها في ميادين التحويلات المالية والمصارف المراسلة والتمويل ، اضافة الى لقاءات مع المصارف التركية لتفعيل البنوك المراسلة والاستعلام الائتماني ولقاء بين جمعية المصارف التركية (TPP) وبين ثلاث مصارف عراقية خاصة هي مصرف البلاد الاسلامي ومصرف جيهان والمصرف المتحد للاستثمار.

كما فاتحت شركة إتحاد المصارف العراقية الخاصة في شباط 2012 وزارة النقل حول قبول خطابات الضمان الصادرة من المصارف العراقية الخاصة في الدوائر التابعة للوزارة .

وضمن سياق تقوية علاقات المصارف الخاصة فيما بينها وبغية توسيع قاعدة الشركة من المصارف الاعضاء فقد قام المدير المفوض للشركة بزيارة إقليم كردستان ودعوة المصارف العاملة في الاقليم للانضمام الى الشركة حيث ابدوا استعدادهم للانضمام على ان تعرض الدعوة على الهيئات الادارية لتلك المصارف للبت فيها بالاضافة الى ان هدف الزيارة تضمن تقوية العلاقات بين تلك المصارف والمصارف الاعضاء في الشركة وفتح قنوات عمل مشترك فيما بينهما.

كما وقعت شركة إتحاد المصارف العراقية الخاصة بتاريخ 24 نيسان 2012 مذكرة تفاهم مع مشروع التنمية المالية وبموجب هذه المذكرة سيقوم مشروع التنمية المالية بتقديم الدعم التقني اللوجستي للشركة والمصارف الاعضاء بالاضافة الى الدعم المالي لبعض الفعاليات التي تنفذها الشركة وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات والتدريب.

ووقعت شركة إتحاد المصارف العراقية الخاصة بتاريخ 13/مايس/ 2012 مع اتحاد المصارف العربية التي استغرقت عملية وضع بنود مذكرة التفاهم ودراستها ومراجعتها من قبل اعضاء الهيئة العامة والشركة ما يقارب فترة الخمسة أشهر والتي تضمنت عدد من المزايا والمكاسب المصرفية والمالية والعلمية والتي ستؤدي الى دعم نشاط الشركة في مختلف المجالات.

وابرزها إنشاء " مركز التوفيق والتحكيم العراقي" حيث يدعم الإتحاد إنشاء مركز التوفيق والتحكيم العراقي الذي يعنى حصرا بمنازعات القطاع المصرفي العراقي، ويقدم لها المساعدة التقنية اللازمة. ويقوم الإتحاد بتقديم الدعم العلمي والتنظيمي للشركة، كما يزودها بالوسائل المعتمدة لحل النزاعات المصرفية على المستويات الإقليمية ، إضافة إلى ذلك ، يقوم الإتحاد بإعداد مدربين في حقول الوساطة والتحكيم وذلك عبر تنظيم دورات تدريبية منتظمة ، ويسعى الإتحاد إلى خلق حلقة تشابك بين المركز التابع للشركة ومراكز التحكيم العربية والعالمية والتي هي على صلة وثيقة بالإتحاد.

كما أستضافت شركة إتحاد المصارف العراقية الخاصة إجتماعا بين البنك المركزي العراقي ومشروع التنمية المالية حول مكتب الاستعلام الإنتماني بتاريخ 17 ايار 2012 ، واخر حول مكافحة غسل الاموال.

كما عقدت شركة إتحاد المصارف العراقية الخاصة منتدى تطوير أعمال القطاع المالي والمصرفي بتاريخ 12 تموز 2012 في فندق أربيل الدولي بناءً على الدعوات التي وجهتها الشركة للعديد من المصارف العاملة في إقليم كردستان – العراق (من المصارف العراقية والعربية والأجنبية) ، ويأتي هذا المنتدى ضمن سياق سلسلة النشاطات والفعاليات التي تقوم بها الشركة للتعرف على الواقع المالي والمصرفي العراقي والعاملين فيه.

وتحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء العراقي ، عقد اتحاد المصارف العربية ملتقى بغداد الاقتصادي والمصرفي بالتعاون مع اتحاد المصارف العراقية الخاصة وبرعاية البنك المركزي العراقي في العاصمة العراقية بغداد والذي استمرت اعماله يومي 11- 12 / 1 / 2013.

حضر الملتقى اكثر من 800 شخصية عربية وأجنبية من سياسيين وسفراء عرب وأجانب وأقتصاديين ومصرفيين

وقد تركزت فعاليات الملتقى على اربعة محاور اقتصادية ومصرفية هي :

- الاصلاح الاقتصادي والمصرفي في العراق .
- النمو المصرفي : دور المصارف في تمويل الاقتصاد.
- آفاق الاستثمار والاعمار في العراق ودور القطاعات الانتاجية.
- فرص نجاح الصيرفة الاسلامية في العراق.

وفي ضوء الاوراق المقدمة والمداخلات والمناقشات التي تخللت جلسات المؤتمر , رأى المؤتمر ضرورة خروج العراق من اطار المراهنات الاقتصادية الاحادية الجانب , وجمع الصف وتوحيد قوى القطاع المصرفي العراقي العام والخاص وحصر التنافس في مجال خدمة المجتمع العراقي , وتعزيز الجهود لتطوير البنى التحتية للقطاع المصرفي العراقي.

وأوصى المؤتمر بالاتي :

- تطوير نظام المدفوعات بالتجزئة من خلال تبني احدث نظم تقنية المعلومات والمدفوعات الالكترونية .
- تفعيل مركز التدريب المصرفي ضمن خطة البنك المركزي العراقي لتطوير السياسة النقدية في العراق ورفع مستوى الثقافة المصرفية وتعزيز وتنويع الخدمات المصرفية بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية واتحاد المصارف العراقية الخاصة .
- توحيد جهود المصارف العراقية في القطاعين العام والخاص والعمل بشكل وثيق على تطوير القطاع المصرفي العراقي .
- وضع التشريعات والقوانين التي تنظم عمل الصيرفة الاسلامية بمنتجاتها وخدماتها المتوافقة مع الشريعة الاسلامية .
- اعادة النظر في القوانين المصرفية لعمل قانون الاستثمار
- تطوير وتأهيل التشريعات والقوانين التي تعمل على مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب من خلال تطبيق المعايير الدولية للامتثال والرقابة .
- اعادة النظر في قانون البنك المركزي العراقي والقوانين التي تنظم عمل المصارف العراقية لكي تتلائم مع متطلبات المرحلة الحالية للمساهمة في تشجيع الاستثمار والمشاركة مع البنوك الخاصة والمستثمرين في تمويل وتنمية المشاريع الاقتصادية والبنى التحتية .
- تفعيل دور المصارف العراقية في تمويل الاقتصاد الوطني وقطاعاته الانتاجية .
- التشديد على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالرقابة والتدقيق الداخلي .
- توسيع الانتشار المصرفي عبر انشاء فروع في مختلف المناطق العراقية لخدمة اوسع شريحة من المجتمع العراقي ليكون معدل فرع لكل 25000 نسمة مع أن المعيار العالمي يعتمد نسبة واحد الى خمسة الاف في الدول المتقدمة.

- زيادة الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

اما الخطوات القادمة للشركة فهي:

- التدريب على مكافحة غسيل الأموال واصدار مجلة مصرفيون ، وانشاء مركز للاستشارات المصرفية.
- عمل على توحيد رؤى المصارف بخصوص المشاكل التي تواجهها والجهود المبذولة لتذليلها ، اضافة الى عقد مؤتمرات وورش عمل ، واقامة مركز للترجمة ، وان هذه التوجهات ستساعد في تطوير العمل المصرفي وتعزيز دور الشركة في مختلف المجالات.

اما بخصوص التحديات فتواجه المصارف وشركة اتحاد المصارف العراقية الخاصة تحديين ستعمل على تذليلها بالتعاون مع البنك المركزي العراقي ووزارة المالية وهما:-

1- الضرائب

ان عملية احتساب الضرائب على المصارف العراقية الخاصة تتم حالياً بشكل غير علمي وغير دقيق وغير مدروس من قبل موظفين ليست لهم دراية كافية بالعمليات المصرفية وعدم اتباع المعايير والاجراءات الدولية في احتساب الضريبة وكان من اهم المشاكل التي واجهت القطاع المصرفي الخاص بالاضافة الى ما تقدم احتساب الضريبة باثر رجعي.

2- التسهيلات المصرفية مع القطاع العام

تواجه المصارف الخاصة عددا من التحديات ابرزها الاتي:

- عدم قبول الشركات الحكومية والدوائر الرسمية لخطابات الضمان والصكوك الخاصة بعملاء المصارف الخاصة وعدم السماح لدوائر الدولة وشركات القطاع العام بأيداع اموالها لدى المصارف الخاصة.
- الاجراءات المعقدة والرسوم العالية التي تفرض من قبل دائرة التسجيل العقاري للحصول على قروض بضمان العقار.
- عدم وجود تعاون بين العاملين في القطاع المصرفي والخاص الحكومي.
- ان القوانين المعمول بها حالياً لا تتماشى مع توجه الدولة والقطاع المالي بشكل عام نحو اقتصاد السوق الحر.
- عدم وجود صندوق يدعم التنمية والاستثمار يكون عاملاً موحداً في جمع القطاعات الحيوية الاقتصادية في العراق وعلى رأسها القطاع المصرفي.
- ضرورة مراجعة قانون رقم 21 للشركات خاصة موضوع تسجيل الشركات لوجود الكثير من التعقيدات التي لا تتماشى حالياً مع نمو وتطور القطاع المالي العالمي.
- مراجعة القوانين المرعية لاسيما قانون التجارة رقم 30 لسنة 1984 لتطوير الصناعة المصرفية في العراق .
- افتقار المحاكم التجارية العراقية الى خبراء القطاع المالي من ذوي الخبرة في العمل المصرفي والمتخصصين في تسوية النزاعات المصرفية.
- صعوبة الحصول على تراخيص لحمايات المصارف لحمل السلاح لضمان نقل النقود.

16- المركز العراقي للاستشارات المالية والمصرفية

يمثل مركز الدراسات والاستشارات المالية والمصرفية أحد المراكز المستقلة ذات القاعدة الراسخة في مجال الاستشارات المالية والمصرفية , حيث يمثل المركز فريق من الخبراء الإستشاريين العراقيين الذين يجمعون بين مصرفيين واساتذة الجامعات والمهنيين المحترفين في مجال الإدارة المالية بوجهيها التمويل والإستثمار كمركز متخصص في تقديم كافة الإستشارات التمويلية والإستثمارية بالإضافة الى الخبرات في المجالات الأخرى ويعمل المركز وفق الثوابت المهنية والأخلاقية التي يؤمن بها اتحاد المصارف العراقية الخاصة من خلال اهدافه المتمثلة بالالتزام بالمعايير الأخلاقية والدينية و المهنية والشفافية في التعامل وصولاً لتحقيق الانجازات المتكاملة .

ويتعامل المركز مع كل استشارة علي انها استثمار ينبغي أن يتجاوز عائدها كافة عناصر تكلفتها بالنسبة للزبون وأن تحقق العديد من الأهداف الهامة مثل زيادة القدرة التنافسية , تخفيض تكاليف التشغيل , وزيادة الربحية وتكون مطابقة من النواحي الفنية والقانونية .

اولاً: الاستشارات المالية

■ إعداد دراسات الجدوي الإقتصادية لكافة المشروعات الصغيرة والكبيرة الحجم.

1- إعداد دراسات جدوي بمراحلها التسويقية والفنية والمالية وذلك لكل من المشروعات الجديدة أو جدوي التوسعات الإستثمارية والتمويلية لمشروعات قائمة أو جدوي مقترحات الإحلال والإستبدال سواء للأصول الرأسمالية أو المتعلقة بالتحول من نشاط إستثماري إلى نشاط إستثماري آخر.

2- تقييم الفرص الإستثمارية المتاحة في العراق.

3- تحليل وإدارة مخاطر النشاط الإستثماري:

هناك نوعين من المخاطر أولهما المخاطر المنتظمة والتي تتعرض لها كافة المشروعات الإستثمارية في جميع مجالات النشاط الإقتصادي المختلفة , وثانيهما المخاطر الغير منتظمة والتي يتعرض لها نشاط إستثماري محدد في فترة زمنية محددة , ويقدم المركز خدمة متميزة في مجال تحليل وإدارة هذين النوعين من المخاطر وذلك بإستخدام أحدث الأساليب العلمية والتحليلات الإحصائية المستخدمة في هذا المجال.

4- تقييم البدائل المتاحة لتمويل التوسعات الإستثمارية المقترحة:

تتضمن هذه الخدمة وبعد التأكد من جدوي التوسع الإستثماري المقترح تقييماً شاملاً لكافة البدائل التمويلية المتاحة لتمويل هذا التوسع الإستثماري سواء كان متمثلاً في قرض مصرفي إضافي أو تمويل بالملكية الإضافية سواء بزيادة رأس المال أو إحتجاز جزء من أرباح العام المنتهي أو بخليط يجمع بين كل هذه المصادر يحافظ علي الهيكل التمويلي الحالي أو يتجه به نحو التغيير.

ثانياً: الإستشارات المصرفية

- 1- إختيار و ترشيح المصرف أو المؤسسة المناسبة لطبيعة العمل والنشاط التجاري.
- 2- إعداد الملف الإئتماني المتكامل المطلوب والتوصية بحجم ونوعية وشروط التسهيلات الإئتمانية المطلوبة وإعداد كافة الدراسات المالية المطلوبة في هذا الشأن .
- 3- مناقشة المصرف فى شروط التمويل و ضماناته نيابه عن الزبون ومتابعة إجراءات الحصول على التمويل المعني سواء فى مراحل الإستعلام أو التقييم أو الدراسة أو المعاينة وغيرها .
- 4- إعداد دراسات الجدوى التي تطلبها المصارف عند تقدم الزبون اليها للحصول علي الإئتمان سواء بغرض تمويل مشروعات جديدة أو بغرض تمويل توسع أو إحلال والمساعدة في التقدم بهذه الدراسات الى المصارف المناسبة هذا بالإضافة إلي مراجعة الدراسات سابقة الإعداد .
- 5- إعداد الدراسات بشأن أوضاع مديونيات الزبائن المضطربة مع المصارف وتقديم الإقتراحات بشأن أساليب العلاج وتقديم الإستشارات والدراسات في مجال الديون المصرفية التي تواجه مشاكل في السداد مع المصارف والمساعدة في إعداد خطط إدارة مديونيات تلك المصارف وذلك من خلال الإتصالات والمراسلات والمناقشات والمفاوضات مع المصارف الدائنة وبحث سبل تسوية تلك الديون وتقديم الإقتراحات التي تناسب ظروف وأوضاع كل من الزبون والمصرف .
- 6- القيام بإجراء الدراسات اللازمة لحسابات الزبائن مع المصارف وبصفة خاصة حسابات القروض والتسهيلات الائتمانية وذلك بغرض الوقوف علي صحة الأرصدة والحسابات ومدى الالتزام بالعقود والقوانين والتعليمات السارية. يكون ذلك عند رفع أية دعاوي قضائية أو الحاجة إلي تقارير إستشارية تقدم لمساعدة قضاة وزارة العدل أو تقديم دراسات للتأكد من صحة أرصدة الديون التي تطالب بها المصارف .
- 7- تقديم الإستشارات في مجال المشاكل المرتبطة بالإعتمادات المستندية وخطابات الضمان وذات العلاقة بالمصارف وإعداد الدراسات والتصورات لحل هذه المشاكل .
- 8- المعاونة في تخفيض الأعباء المرتبطة بالمصاريف والعمولات والفوائد التي تخصمها المصارف علي حسابات الزبائن وذلك من خلال تقديم المشورة بشأن أسعار الفائدة والعمولات والمصاريف وآلية الإحتساب المرتبطة بحيث يمكن في النهاية تخفيف العبء الحقيقي المترتب علي التمويل.
- 9- مراجعة عقود القروض والتسهيلات قبل إبرامها مع المصارف وابداء الرأي الفني بشأنها .

17- مركز التدريب المصرفي في مصرف الخليج التجاري

النشاط التدريبي والثقافي لمركز التدريب المصرفي في مصرف الخليج التجاري لعام 2012

تنفيذاً لخطة مركز التدريب المصرفي لعام 2012 في مجال تدريب وتأهيل الكوادر المصرفية العاملة في المصارف الحكومية والاهلية تم تدريب (215) موظفا منها (116) موظفاً من موظفي مصرف الخليج التجاري اضافة الى تدريب (99) موظفاً من المصارف الحكومية والاهلية وبلغت عدد الدورات التدريبية المنفذة داخل المصرف (11) دورة والدورات التدريبية وورش العمل المشتركة مع الجهات والمراكز التدريبية الاخرى خارج المصرف (8) دورات تدريبية وورش عمل كما موضح في الجدول رقم (1) والجدول رقم (2) الذي يبين عدد المتدربين الجهة التي يعمل بها وعدد الدورات والورش المنفذة لعام 2012 .

وتولى مركز التدريب المصرفي ضمن نشاطه الثقافي المصرفي ابداء الراي الواضح بشأن المواضيع الحيوية التي تهم العمل المصرفي حيث اعد المركز ونشر في وكالات الانباء والصحف المحلية عدد من المقالات والدراسات ونظم بالاشتراك مع رابطة المصارف الخاصة في العراق ندوات متخصصة لمناقشة المواضيع التالية :

1. ادارة المخاطر الائتمانية واللائحة الارشادية الجديدة .
2. الحوكمة وآليات تطبيقها في الجهاز المصرفي .
3. اصلاح القطاع المصرفي في العراق .
4. اعادة هيكلة العملة العراقية وحذف الاصفار من الدينار العراقي .
5. مزادات العملة الاجنبية نحتاج الى تحليل مالي وشفافية ورقابة صارمة .
6. تطبيقات السياسة النقدية في العراق (الواقع والافاق) .

ويخطط مصرف الخليج التجاري للتوسع في نشاطاته خلال عام 2013 من خلال اقامة (12) دورة تدريبية وورش عمل متخصصة لتأهيل الكادر المصرفي في المصارف الحكومية والاهلية والتركيز على تدريب القيادات المصرفية الوسطى والعليا والموظفين الجدد في كافة مجالات العمل المصرفي .

كما سيتم عقد عدد من الندوات والحلقات النقاشية المتخصصة والتي تناقش المعوقات والمشاكل التي يعاني منها العمل المصرفي في العراق والآليات والاجراءات التنفيذية المطلوبة لاصلاح القطاع المصرفي في العراق .

جدول (24)
الدورات التدريبية المنفذة 2012
في مركز التدريب المصرفي

ت	موضوع الدورة والندوة	التاريخ	عدد المتدربين المصرف		عدد المتدربين من المصارف الاخرى		المجموع
			اقسام الادارة العامه	الفروع	حكومي	اهلي	
1	الدورة التدريبية في الاتجاهات الالكترونية في ادارة وارشفة الوثائق والمراسلات	2012/1/18 – 1/16	16	3	-	-	19
2	الدورة التدريبية في معايير المحاسبة الدولية	2012/1/26 – 1/22	-	-	2	13	15
3	الدورة التدريبية في الانتماء والاقرض وخطابات الضمان	2012/2/ 19- 2/12	-	1	-	16	17
4	الدورة التدريبية في الاصول والاعراف الدولية رقم 600	2012/2/23 – 2/19	-	-	-	8	8
5	الملتقى المصرفي اعادة هيكلة العملة العراقية ومشروع حذف الاصدار من الدينار العراقي	2012/2/28	2	-	4	21	27
6	ورشة عمل الصكوك المشفرة	2012/3/15 -3/13	-	5	8	27	40
7	الدورة التدريبية في الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية	2012/9/30 -9/23	6	7	-	-	13
8	الدورة التدريبية في الاتجاهات الالكترونية في ادارة وارشفة الوثائق والمراسلات	2012/10/8	16	18	-	-	34
9	الدورة التدريبية في تعلم اللغة الانكليزية المتقدمة	2012/12/14 – 11/11	7	1	-	-	8
10	الدورة التدريبية في تعلم اللغة الانكليزية المبتدئة	2012/12/14 – 11/11					
11	الدورة التدريبية لموظفي الرقابة والتدقيق الداخلي	2012/12/13-12/12	10	-	-	-	10
	المجموع		57	35	14	85	191

جدول (25)
الدورات وورش العمل الخارجية التي شارك فيها
موظفي مصرف الخليج التجاري

ت	اسم الدورة والندوة	التاريخ	عدد المتدربين
1	دورة القيادة والحوكمة للكوادر العليا	2012/6/28 - 6/27	1
2	دورة تدريبية خاصة لمكافحة غسيل الاموال	2012/9/12 – 9/9	2
3	دورة تدريبية في التسهيلات المصرفية	2012/9/26 – 9/23	3
4	ورشة عمل في مجال التدقيق الداخلي وبيئة الرقابة في المصارف	2012/9/15	3
5	ورشة العمل المصرفية المتخصصة بتوصيات بازل (3)	2012/9/26 – 9/23	2
6	ورشة العمل المصرفية المتخصصة في خطابات الضمان المصرفية	2012/9/28 – 9/25	2
7	ورشة العمل المتخصصة في معايير الدولية لمكافحة غسيل الاموال	2012/10/6 – 10/3	2
	المحاسبة المالية المصرفية	2012/12/20-12/16	1
	المجموع		16

الخاتمة

أولاً: الاستنتاجات

1- بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب للدولار من جهة ولرفع قيمة الدينار العراقي فضلاً عن امتصاص السيولة من الجهة الاخرى ، فقد بلغ معدل مبيعات البنك المركزي للدولار (48.4) مليار دولار في عام 2012 مقارنة بعام 2011 البالغ (39.7) مليار دولار. حيث شهد عام 2012 انخفاضاً في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار لتسجل (1166) دينار مقابل الدولار مقارنة بعام 2011 البالغ (1170) دينار لكل دولار.

2- ان انخفاض سعر فائدة السياسة النقدية للبنك المركزي لم يكن مؤثراً في رفع نشاط الائتمان للمصارف بسبب ضغطين تدعي المصارف انها تواجههما بقوة هما:

أ - رفع نسبة رؤوس الاموال للمصارف وما ترتب عليه من انخفاض الطلب على اسهمها الذي ادى انخفاض اسعارها في سوق العراق للاوراق المالية الى زيادة كميات الاسهم المعروضة قياساً بالكميات المطلوبة ، والى انخفاض معدلات الايداع خاصة من قبل كبار المساهمين ، بالرغم من ان اسعارها غير حقيقية قياساً بموجودات تلك المصارف.

ب - زيادة التحوطات حول رأس المال وبشكل خاص التحوط الخاص بالديون المشكوك في تحصيلها حسب (اللائحة الارشادية لتصنيف الائتمان) استناداً لقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004) والتي تقدر بـ (50%) من الائتمان الرديء و (100%) من مجموع الائتمان الخاسر .

لما تقدم ، فإن الاسباب التي تدعيها المصارف ستحول دون تحقيق اثر ملموس في خفض اسعار الفائدة على القروض الممنوحة ، ولا سيما ان العوائد على احتياطات المصارف بأدوات السياسة النقدية باتت جميعها اقل من (5%) ، مما اضاف عبئاً اخر اضافة الى عبء الموارد الرأسمالية والتحوطية ، واذا ما اضعفنا الاحتياطي القانوني وتقييد الاستثمار وتركزاته، نجد ان المصارف هي في وضع يتطلب قيامها بالعمل بالاعتماد على الائتمان والانفتاح نحو السوق كوسائل للمنافسة وتحقيق الارباح.

ان هذا الامر هو محط شكوى للقطاع المصرفي ولا سيما الخاص منه، مما يقتضي اجراء موازنة مقبولة بين متطلبات الوقاية المصرفية ومتطلبات تنشيط الاقتصاد (وهما هدفين متعارضين في آن واحد) لكي تجد اشارة سعر فائدة السياسة النقدية مكانها المناسب في خفض كلفة الائتمان بما يتناسب وانخفاض التضخم وبما ينسجم والاتجاهات الاقل تشدداً للسياسة النقدية الراهنة في تحريك الائتمان نحو قطاعات التنمية المنشودة.

مما تقدم ، نستنتج ان انخفاض سعر فائدة السياسة النقدية مع ارتفاع متطلبات التحوطات المصرفية (من رؤوس الاموال واحتياطياتها كانت مسألة لا تتناسب مع حث المصارف للتوجه نحو السوق لتمويل التنمية، مما دعا البنك المركزي العراقي الى اعادة النظر بهذه اللائحة وارسلت ضمن اللوائح التنظيمية الجديدة التي اعدتها المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والأئتمان وصادق عليها مجلس ادارة هذا البنك واقرها مجلس شورى الدولة

وتم نشرها في الجريدة الرسمية بعددها المرقم 4172 الصادر في 2011/1/3 ، وذلك باعادة تقييم اللائحة الارشادية المتعلقة بالتحوط من الديون الرديئة التحصيل وجعلها قابلة للتطبيق كأجراء اولي، موضحين ان متوسط معدل الانتشار لعام 2012 بين معدلات الفائدة الدائنة والمدينة ما يقارب (8) نقاط بالدينار العراقي و (10) نقاط بالعملة الاجنبية ، في حين ان النسبة المعيارية ينبغي ان لا تزيد عن (1- 3) نقاط المتعارف عليها دوليا .

3- ارتفاع اجمالي الموجودات في نهاية عام 2012 الى مبلغ (190.98) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (32.8%) مقارنة مع نهاية عام 2011 البالغ (143.8) ترليون دينار وذلك لارتفاع رصيد الموجودات في مصرفي الرافدين والرشد الى (88.4) ترليون دينار و (51.4) ترليون دينار) بعد اعادة تقييم الموجودات لديهما (حيث تم تنفيذ قيود العكس الخاصة بالقسم الدولي والتي تمثل فرق التقييم الدائن والمدين وفق توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في اعادة هيكيلية مصرفي الرافدين والرشد).

4- انخفاض الكثافة المصرفية حيث تبلغ حاليا مصرف واحد لكل (35000) نسمة بينما تبلغ النسبة المعيارية مصرف واحد لكل (10000) نسمة.

5- ولزيادة أنشطة المصارف العاملة في العراق اصدر البنك المركزي العراقي قرارات عدة وهي:

* تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الى 15% على كافة الودائع المصرفية سواء كانت ودائع حكومية او ودائع القطاع الخاص موزعة بواقع (10%) يحتفظ بها لدى البنك المركزي العراقي و(5%) يحتفظ بها في خزائن المصرف والذي تم تطبيقه بتاريخ 2010 / 9 / 1 .

* زيادة رؤوس اموال المصارف لتصل الى (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اعتبارا من عام 2010 ويعتبر هذا النمو ايجابيا لاستقرارها المالي وتعزيز قدرتها في مواجهة المخاطر وتحقيق سلامة ومثانة المصارف.

* سعى البنك المركزي لزيادة رؤوس اموال الشركات العاملة في السوق المالية العراقية باستثناء المصارف من (5) مليار دينار لشركات التحويل المالي ، لتصبح (15) مليار دينار ، و(500) مليون دينار لشركات الصرافة ، ومابين (1-2) مليار دينار لشركة القروض الصغيرة والمتوسطة ، و(1) مليار دينار لشركة الاستثمار المالي.

6- تخلف بعض التشريعات المنظمة لعمل الشركات العاملة في السوق المالية العراقية مما يتطلب تحديثها لتواكب توجه الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق من جانب والتشريعات القائمة في السوق المالية العربية من جانب آخر .

7- ضعف وسائل واجراءات الرقابة الفعالة التي تضمن توفير حد ادنى من الافصاح والشفافية للمتعاملين.

8- عدم توفر الحماية القانونية الكافية لكسب ثقة المستثمرين واصحاب رؤوس الاموال من العراقيين والاجانب للمشاركة الفاعلة في هذه السوق.

9- ضعف قاعدة البيانات او محدوديتها لدى بعض الشركات مما لايساعد المستثمر في اتخاذ القرار الاستثماري السريع والمأمون .

10- ضعف المرونة في هيكل اسعار الفائدة السائدة في السوق خاصة بالنسبة للمصارف وشركات التأمين التي تقدم القروض المتوسطة والطويلة الاجل للاغراض العقارية .

11- افتقار السوق الى مؤسسات الوساطة المالية والشركات صانعة السوق قياساً بالحاجة الفعلية لها .

12- افتقار السوق الى المؤسسات المختصة بتقييم اداء الشركات المقرضة او المقترضة او المطروحة اسهمها في السوق .

13 - لوحظ عند تدقيق اعمال المصارف من قبل المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان وجود عدة مخالفات قانونية ومخالفات لتعليمات البنك المركزي من قبل المصارف ، والتي تؤثر على سلامة الوضع المالي لبعضها وهي :

❖ المخالفات القانونية بخصوص (انخفاض نسبة كفاية راس المال عن الحد الادنى لبعض المصارف الحكومية بسبب انخفاض رؤوس اموالها، وجود تركيزات ائتمانية اعلى من النسبة المحددة في الائتمان التعهدي (خطابات الضمان).

❖ مخالفة بعض شركات التحويل المالي بعض المواد القانونية الخاصة بالتعليمات التنظيمية لعمل تلك الشركات وبعض التعليمات الصادرة عن مكتب مكافحة غسل الاموال في البنك المركزي العراقي .

❖ رغم مرور اكثر من ثلاث سنوات على قيام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان باعداد اللائحة الارشادية (وفق المعايير الدولية) ، وورقة معالجة الائتمان الممنوح لغاية 2005/12/31 من قبل المصارف لتنفيذها خلال عام 2007 الا انه تبين من خلال قيام التفتيش الميداني بمراقبة اعمال المصارف ان بعض المصارف لم تلتزم بذلك التزاما تاما ، حيث لم تقم بتصنيف الائتمان ووضع المخصص الكافي لاحتياطي خسائر القروض بموجب ما ورد في اللوائح اعلاه ، وخاصة عدم وضع المخصص المطلوب للائتمان الخاسر الذي مضى على موعده استحقاقه اكثر من سنة ولم يسدد ، وقد قامت المديرية بالطلب من المصارف عدم توزيع ارباح العام السابق الا بعد وضع المخصص الكافي لاحتياطي خسائر القروض لزيادة متانتها المالية .

3- ان عملية تطوير نظم الدفع الوطنية متشابكة ومعقدة بسبب تعدد الاطراف وتنوع احتياجات ومناهج الاصلاح المتبعة وعليه يجب التعامل مع عملية التطوير لكونها عملية مستمرة وذلك انعكاسا للطبيعة المتغيرة لتقنيات وترتيبات عمليات الدفع والتسوية واثار ذلك على كفاءة النشاط المالي والمصرفي، ولا شك ان للبنك المركزي العراقي دورا رئيسا في قيادة عمليات تطوير وتحديث نظم الدفع بالنظر لارتباطات ذلك بالوظائف الرئيسية لهذه المصارف في السعي لتحقيق الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.

واجه العمل في نظام المدفوعات بعض المشاكل وهي كالآتي:-

❖ عدم وضع آلية صحيحة لإدارة التحويلات المالية على نظام المدفوعات من قبل بعض المصارف المشاركة في نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS)، وعلى ضوء ذلك تم تشكيل لجنة مكونة من (البنك المركزي العراقي/ قسم المدفوعات وعدد من المصارف الحكومية والاهلية المشاركة بالنظام) لوضع آلية لإحكام عمليات التحويل عن طريق النظام ولتقليل المخاطر والتحري عن المبالغ العالية وإبلاغ مكتب مكافحة غسل الاموال في البنك المركزي العراقي عنها.

❖ من المشاكل التي تواجه العمل على نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (C-ACH) هي عدم إمتلاك المصارف الحكومية للبنى التحتية اللازمة لتشغيل النظام (نظام مصرفي شامل (C.B.S)، وشبكة ربط بين الإدارات العامة للمصارف وفروعها، وقد اتخذ البنك المركزي العراقي الإجراءات اللازمة بتشكيل لجنة مكونة من (البنك المركزي العراقي/ قسم المدفوعات، وزارة الاتصالات، وزارة المالية، مصرف الرافدين، مصرف الرشيد، والشركة العالمية للبطاقة الذكية) لمتابعة تنفيذ النظام في مصرفي الرافدين والرشيد، والإستفادة من الشبكة التابعة للشركة العالمية للبطاقة الذكية في إرسال التحويلات.

❖ مازالت هناك معوقات تقف امام عمل الصيرفة الالكترونية حيث لم يقر قانون ينظم المدفوعات الالكترونية وقانون التوقيع الضوئي او تقديم صورة الصك باعتبارها كدليل لاثبات الحقوق في المحاكم التي تستدل حاليا على الصك نفسه او خطاب الضمان لغرض الدفع.

❖ تدقيق المعاملات الداخلية بأستخدام الوسائل الالكترونية التي تساعد في الانتقال من رقابة الامتثال الى رقابة المخاطر اذ يستطيع هذا النظام التنبؤ بالمخاطر قبل حصولها ، وكذلك اعتماد برامج تدريبية للاليات الالكترونية لربط نشاط الفروع مع الادارة العامة للمصرف وكذلك الحال للشركات التابعة الام وما يطلق عليه Holding Company وكيفية ادارة حساباتها وتدقيقها حيث ان

15- يركز البنك المركزي ومن خلال مراقبته على الجهاز المصرفي على الادارة السليمة للسيولة التي تأخذ بعين الاعتبار الموائمة بين اجال مصادر التمويل واستخداماتها وعدم الاعتماد على مصادر تمويل متذبذبة وقصيرة الاجل وتمويل موجودات طويلة الاجل مع ضرورة ان تتوفر لدى المصرف سياسات معتمدة واجراءات واضحة لادارة سيولته وضرورة قيام المصرف بأجراء اختبارات اوضاع ضاغطة (Stress Testing) من خلال افتراض سيناريوهات معينة تتعلق بأرتفاع مفاجيء في التزامات المصرف واختبار قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته.

16- تنفيذاً لتوجيهات البنك المركزي العراقي ،واستنادا لما جاء في احكام الفقرة (هـ) من المادة (27) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 التي جاء فيها "يجوز للمصارف تقديم خدمات المقاصة والتسوية والتحويل للنقد والاوراق المالية واوامر الدفع وادوات الدفع (بما فيها الصكوك ،وبطاقات الائتمان والخصم والمدفوعات والصكوك السياحية والحوالات المصرفية والتحويلات السلكية والمبالغ المدينة والدائنة....)".

ولدراسة واقع النظام المصرفي المستخدم في المصارف العراقية الحكومية والخاصة وفروع المصارف
الاجنبية ، اجري قسم بحوث السوق المالية في المديرية العامة للإحصاء والابحاث استبياناً خلال عام 2011
ومتابعته عام 2012 وتبين من نتائج الاستبيان ما يأتي :

- قامت المصارف العراقية الحكومية والخاصة بأعتماد الوسائل التقنية في انجاز اعمالها وتقديم خدماتها
بالسرعة والكفاءة المطلوبة لتحقيق أفضل الخدمات لزبائنها وللحصول على تقييم افضل في نظام تقييم المصارف
camel، حيث تستخدم المصارف العراقية (الحكومية والخاصة) وفروع المصارف الاجنبية نظاماً مصرفية
متخصصة بالصراف الالي والبطاقة الالكترونية ولا تطبق بشكل فعلي في كل المصارف.

- هنالك تفاوت كبير في استخدام التقنيات الحديثة حيث استخدام الانظمة المصرفية محدود لبعض الفعاليات المالية
مع وجود اختلاف في البنى التحتية من برامجيات واجهزة الذي يؤدي الى التكلفة العالية وهي حالة بعيدة عن مفاهيم
الجدوى الاقتصادية الذي بدوره يسبب تشتت الجهود والمال والوقت مع ازدواجية في العمل وسوف تنتج عنها
مشاريع بعيدة عن توجه مشروع الحكومة الالكترونية العراقية والمفاهيم التي توصي بها لجنة (46)
الوزارية الخاصة بالحكومة الالكترونية والتي تدعو الى الحل المتكامل للمشاكل في الفعاليات المالية
(INTEGRATED SOLUTION) من خلال توفير بيئة توافقية (التخاطب البيئي) وفق خطة منهجية
مدروسة بأستخدام برامج تقنية موحدة عالية الجودة مع الاخذ بنظر الاعتبار الوثوقية العالية ودرجات السرية
والامان وصلاحيات المستخدمين في هذه البرامجيات وانظمة الاتمة مما يتطلب التنسيق مع وزارة العلوم
والتكنولوجيا في هذا المجال.

ثانيا : التوصيات

- ❖ تقترح هذه المديرية قيام البنك المركزي العراقي باصدار تعليمات للمصارف لتنظيم واستخدام التقنيات المصرفية الحديثة في اعمالها ومنها النظم المصرفية الشاملة ، واجهزة الصراف الالي، وبطاقات الائتمان وغيرها وتزويد هذه المديرية والمديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بتقرير نصف سنوي عن تطور التقنيات المصرفية لديها واعتمادها كمؤشر ايجابي ضمن نظام تقييم المصارف.
- ❖ تفعيل قانون الصيرفة الالكترونية الذي اعده فريق عمل متخصص من وزارة الاتصالات وساهم فيه البنك المركزي العراقي والذي أرسل الى مجلس شورى الدولة لمناقشته وأرساله الى مجلس النواب لغرض المصادقة عليه ليوضع موضع التطبيق بما يساهم في تنظيم عمل الصيرفة الالكترونية الذي يساعد في تحقيق سرعة في دفع المستحقات المالية المترتبة في ذمة مختلف الاطراف ويساعد في سرعة دوران النقد بأمان وسلامة دون مخاطر بما يحقق اهداف هذا البنك ويساهم في تطوير العمل المصرفي والسياسة النقدية التي يعدها وينفذها البنك المركزي العراقي.

ملحق

جداول احصائية

قائمة الجداول

- 1- جدول رقم (1) الودائع حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعام 2012 120
- 2- جدول رقم (2) الائتمان النقدي حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعام 2012 121
- 3- جدول رقم (3) الودائع حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعام 2011 122
- 4- جدول رقم (4) الائتمان النقدي حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعام 2011 123
- 5- جدول رقم (5) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي لعام 2012 124
- 6- جدول رقم (6) معدلات اسعار الفائدة لعام 2012 125
- 7- جدول رقم (7) كفاية رأس المال للمصارف كافة لعام 2012 126
- 8- جدول رقم (8) احصائية المصارف والنسب المعيارية لغاية 2012/12/31 128-127
- 9- جدول رقم (9) هيكل الجهاز المصرفي في العراق كما في 2012/12/31 130

جدول رقم (1)

يبين الودائع* حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لاشهر عام 2012

(مليار دينار)

التفاصيل	الودائع للحكومي لدى المصارف الحكومية	الودائع للقطاع الحكومي لدى المصارف الخاصة	الودائع للقطاع الخاص لدى المصارف الحكومية	الودائع للقطاع الخاص لدى المصارف الخاصة	المجموع
كاثون الثاني	24708.1	78.2	9453.9	5589.8	39830.0
الاهمية النسبية	62	1	23	14	100.0
شباط	23564.1	78.2	9631.2	6210.2	33575.8
الاهمية النسبية	59.7	0.2	24.4	15.7	100.0
اذار	24320.8	78.7	9813.9	6315.9	40529.4
الاهمية النسبية	60	0.2	24.2	16.8	100.0
نيسان	25099.9	79.1	9855.2	6579.6	41613.8
الاهمية النسبية	60.3	0.2	23.7	15.8	100.0
ايار	23503.6	78.5	9290.2	6622.2	39494.5
الاهمية النسبية	59.5	0.2	24.0	15.8	100%
حزيران	22591.5	80.5	8718.6	6752.2	38142.8
الاهمية النسبية	59.2	0.2	22.9	17.7	100.0
تموز	22166.2	26.2	8867.0	7091.0	38150
الاهمية النسبية	59.2	0.2	22.9	17.7	100.0
اب	22481.8	26.2	9122.9	7183.1	38814
الاهمية النسبية	57.9	0.1	23.5	18.5	100.0
ايلول	23231.1	26.0	9233.4	7186.1	39677
الاهمية النسبية	58.6	0.1	23.3	18.1	100.0
تشرين الاول	23880.9	26.3	9371.5	7237.6	40516
الاهمية النسبية	58.9	0.1	23.1	17.9	100.0
تشرين الثاني	23834.5	26.5	9591.0	7585.1	41037
الاهمية النسبية	58.1	0.1	23.3	18.5	100.0
كانون الاول	24167.4	80.3	10368.1	7863.9	42479.7
الاهمية النسبية	56.9	0.2	24.4	18.5	100.0

*باستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية

جدول رقم (2)

يبين الائتمان النقدي * حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لاشهر عام 2012					
(مليار دينار)					
التفاصيل	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي من قبل المصارف الحكومية	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف الخاصة	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي من قبل المصارف الخاصة	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف الخاصة	المجموع
كاتون الثاني	1729.4	0.0	7859.5	3878	13467
الاهمية النسبية	12.8	0.0	58.4	28.8	100
شباط	1750.1	0.0	8535.9	3975.2	14261.4
الاهمية النسبية	12.3	0.0	59.9	27.8	100.0
اذار	1793.3	0.0	8518.6	3925.7	14237.7
الاهمية النسبية	12.6	0.0	59.8	27.6	100.0
نيسان	1840.5	0.0	8490	3978.8	14309.3
الاهمية النسبية	12.9	0.0	59.3	27.8	100.0
ايار	1881.3	0.0	8503.6	4221.5	14606.2
الاهمية النسبية	12.9	0.0	58.2	28.9	100%
حزيران	1914.3	0.0	8898.1	4376.3	15188.7
الاهمية النسبية	12.6	0.0	58.6	28.8	100%
تموز	1911.3	0.0	9103.5	4051.7	15066.5
الاهمية النسبية	12.6	0.0	58.6	28.8	100.0
اب	2303.7	0.0	9279.6	4075.6	15658.9
الاهمية النسبية	14.7	0.0	59.3	26.0	100
ايلول	2379.5	0.0	9334.8	4255.9	15970.2
الاهمية النسبية	14.9	0.0	58.5	26.6	100.0
تشرين الاول	2370.8	0.0	8597.7	4430.0	15398.3
الاهمية النسبية	15.4	0.0	55.8	28.8	100
تشرين الثاني	2654.4	0.0	9448.5	4576.1	16679.0
الاهمية النسبية	15.9	0.0	56.7	27.4	100
كانون الاول	6129.1	0.0	9543.3	5090.7	20763.1
الاهمية النسبية	29.5	0.0	46.0	24.5	100.0
* باستثناء الائتمان النقدي الممول مركزيا					

جدول رقم (3)					
يبين الودائع* حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لاشهر عام 2011					
(مليار دينار)					
التفاصيل	الودائع للقطاع الحكومي لدى المصارف الحكومية	الودائع للقطاع الحكومي لدى المصارف الخاصة	الودائع للقطاع الحكومي لدى المصارف الخاصة	الودائع للقطاع الحكومي لدى المصارف الخاصة	المجموع
كانون الثاني	22215.3	75.9	737.8	5218	34547
الاهمية النسبية	64.3	0.2	20.4	15.1	100
شباط	21290.6	75.7	7364.6	4844.9	33575.8
الاهمية النسبية	63.4	0.2	22	14.4	100
آذار	19746.9	75.6	7120.2	4884.2	31826.9
الاهمية النسبية	62	0.3	22.4	15.3	100
نيسان	20259.2	75.6	7274.2	4784.2	32393.2
الاهمية النسبية	62.5	0.2	22.5	14.8	100
أيار	20015.2	75.7	7298	5047	32436
الاهمية النسبية	61.7	0.2	22.5	15.6	100
حزيران	21857.1	75.8	7905.8	5244.4	35083.1
الاهمية النسبية	62.3	0.2	22.5	14.9	100
تموز	23476.8	76.2	8263	5289.2	37105.1
الاهمية النسبية	63.2	0.2	22.3	14.3	100
أب	23028.3	78.1	8412.4	5182.8	36701.7
الاهمية النسبية	62.7	0.2	23	14.1	100
ايلول	23209.8	78	8666.5	4998.8	36953.1
الاهمية النسبية	63.8	0.2	23.5	13.5	100
تشرين الاول	24288.8	77.9	9211.1	4972.8	38550
الاهمية النسبية	63	0.2	23.9	12.9	100
تشرين الثاني	25093.4	78.0	9519.2	5497.1	40187.7
الاهمية النسبية	62.4	0.2	23.7	13.7	100
كانون الاول	26219	78.0	9878	5783	41958
الاهمية النسبية	62.5	0.2	23.4	13.9	100
*باستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية					

جدول رقم (4)

يبين الائتمان النقدي* حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لاشهر عام 2011

(مليار دينار)

التفاصيل	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي من قبل المصارف الحكومية	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي من قبل المصارف الخاصة	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي من قبل المصارف الحكومية	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي من قبل المصارف الخاصة	المجموع
كانون الثاني	745.1	0	5681.3	2912.4	9338.8
الاهمية النسبية	8	0	60.8	31.2	100
شباط	912.5	0	5577.2	2959.3	9449
الاهمية النسبية	9.7	0	59	31.3	100
اذار	1019	0	5629	2977	9625
الاهمية النسبية	10.6	0	58.5	30.9	100
نيسان	1086.6	0	5776.9	2983.4	9846.9
الاهمية النسبية	11	0	58.7	30.3	100
ايار	1188	0	5815	3074	10077
الاهمية النسبية	11.8	0	57.7	30.5	100
حزيران	1188.6	0.2	5881.4	3307.6	10377.8
الاهمية النسبية	11.5	0	56.7	31.9	100
تموز	1202.3	0	5811.7	3383.9	10397.2
الاهمية النسبية	11.6	0	55.9	32.5	100
أب	1258.4	0	5880	3440.4	10579
الاهمية النسبية	11.9	0	55.9	32	100
ايلول	1359	0	5971.4	3496.7	10827.1
الاهمية النسبية	12.5	0	55.2	32.3	100
تشرين الاول	1374.9	0	6171.2	3564.2	11110.3
الاهمية النسبية	12.4	0	55.5	32.1	100.0
تشرين الثاني	1397.9	0	7070.6	3660.5	12129.0
الاهمية النسبية	11.5	0	58.3	30.2	100
كانون الاول	1644	0	7594	3755	12993.0
الاهمية النسبية	12.6	0	58.4	29	100

*بإستثناء الائتمان النقدي الممول مركزيا

جدول رقم (5) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية لعام 2012

(مليون دينار)

الرقم	اسم المصرف	الزراعة والصيد، الغابات	التعدين المقالع	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	التمويل والتأمين والعقارات والخدمات	خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية	العالم الخارجي	التشييد والبناء	المجموع الكلي
1	الرافدين	292,541.00	10.00	20,711.00	284.00	264,444.00	975,690.00	104,881.00	8,660,793.00	5,637.00	2,378,287.00	12,703,278.00
2	الرشيد	36,436.00	0.00	1,160,823.00	17.00	138,153.00	669,421.00	0.00	1,072,403.00	0.00	1,728,132.00	4,805,385.00
3	الصناعي	0.00	0.00	42,368.00	0.00	2,822.00	0.00	389.00	30,632.00	0.00	3,169.00	79,380.00
4	العقاري	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	941,432.00	941,432.00
5	الزراعي التعاوني	1,317,361.00	0.00	0.00	0.00	54,121.00	3,505.00	0.00	0.00	0.00	0.00	1,374,987.00
6	العراق	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	5,329.00	0.00	0.00	5,329.00
7	العراق للتجارة TBI	0.00	0.00	0.00	0.00	2,837,417.00	87,450.00	17,059.00	25,804.00	108,220.00	354,666.00	3,430,616.00
	مجموع الحكومي	1,646,338.00	10.00	1,223,902.00	301.00	3,296,957.00	1,736,066.00	122,329.00	9,794,961.00	113,857.00	5,405,686.00	23,340,407.00
8	بغداد	406.00	0.00	0.00	0.00	153,989.00	9,242.00	0.00	0.00	0.00	9,784.00	173,421.00
9	التجاري العراقي	58.00	0.00	1,753.00	0.00	9,027.00	0.00	0.00	793.00	37.00	693.00	12,361.00
10	العراقي الاسلامي	1,000.00	0.00	88.00	441.00	67,767.00	1,633.00	0.00	3,880.00	0.00	2,341.00	77,150.00
11	البصرة الاهلي	0.00	0.00	0.00	38,385.00	46,169.00	73,472.00	19,740.00	148,388.00	0.00	108,294.00	434,448.00
12	الشرق الاوسط	1,072.00	0.00	7,633.00	0.00	61,755.00	16,055.00	5,031.00	104,210.00	0.00	9,733.00	205,489.00
13	الاستثمار العراقي	302.00	0.00	57,308.00	0.00	99,466.00	2,810.00	0.00	15,681.00	15,366.00	561.00	191,494.00
14	الاهلي العراقي	2,675.00	0.00	7,202.00	0.00	31,348.00	0.00	0.00	36,959.00	0.00	0.00	78,184.00
15	الاقتصاد	20,146.00	0.00	16,679.00	3,114.00	9,522.00	0.00	15,505.00	38,533.00	3,630.00	93,423.00	200,552.00
16	دار السلام	0.00	0.00	8,617.00	0.00	3,695.00	0.00	1,626.00	2,481.00	0.00	1,138.00	17,557.00
17	بابل	0.00	0.00	0.00	0.00	34,156.00	0.00	9,912.00	7,443.00	0.00	3,028.00	54,539.00
18	الائتمان	0.00	0.00	1,193.00	0.00	1,089.00	0.00	0.00	8,840.00	0.00	383.00	11,505.00
19	المتحد للاستثمار	2,694.00	0.00	41,123.00	50,125.00	236,594.00	10.00	5,081.00	20,970.00	0.00	35,045.00	391,642.00
20	سومر	48.00	0.00	14,465.00	0.00	55,162.00	0.00	75.00	456.00	0.00	4,808.00	75,014.00
21	الوركاء	0.00	0.00	0.00	0.00	527,462.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	527,462.00
22	الخليج	16,021.00	0.00	20,225.00	0.00	68,379.00	12,686.00	38,403.00	20,902.00	0.00	46,052.00	222,668.00
23	ايلاف الاسلامي	0.00	0.00	0.00	0.00	15,428.00	0.00	0.00	96.00	0.00	41,561.00	57,085.00
24	الموصل	4,739.00	0.00	6,467.00	784.00	135,907.00	2,987.00	16,225.00	26,344.00	0.00	8,373.00	201,826.00
25	الشمال	353.00	0.00	0.00	0.00	231,630.00	0.00	0.00	7,805.00	0.00	210,722.00	450,510.00
26	الاتحاد العراقي	0.00	0.00	0.00	0.00	154,197.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	154,197.00
27	كوردستان	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	86,178.00	0.00	716.00	86,894.00
28	المنصور	225.00	0.00	3,449.00	0.00	57,994.00	50.00	0.00	5,278.00	0.00	10,670.00	77,666.00
29	الشور	0.00	0.00	1,100.00	0.00	16,041.00	15,640.00	0.00	17,606.00	0.00	2,100.00	52,487.00
30	نجلة والفرات	75.00	0.00	15,047.00	65,125.00	132,846.00	0.00	3,886.00	6.00	5,016.00	35,510.00	257,511.00
31	البلاد الاسلامي	0.00	0.00	0.00	0.00	73,417.00	0.00	0.00	0.00	0.00	62,006.00	135,423.00
32	النهدى	0.00	0.00	0.00	0.00	67,453.00	0.00	0.00	75.00	0.00	132.00	67,660.00
33	التعاون الاقليمي	346.00	0.00	3,267.00	308.00	50,921.00	1,427.00	1,133.00	13,582.00	0.00	44,768.00	115,752.00
34	التعمية الدولي للاستثمار والتمويل	0	0	0	0	81,197	0	0	0	0	0	81,197
36	الزراعي التركي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
37	ملي ايران	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	10,806.00	0.00	0.00	10,806.00
38	عبر العراق	0.00	0.00	0.00	0.00	409.00	0.00	0.00	460.00	0.00	0.00	869.00
39	بنك انتر كونتيننتال	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	774.00	0.00	4,217.00	4,991.00
40	الوطني الاسلامي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	257,297.00	0.00	0.00	257,297.00
41	جيهان	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	36,622.00	0.00	122,544.00	159,166.00
42	اربيل	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	44,945.00
43	اميرالد	4,815.00	0.00	45,281.00	0.00	60,375.00	0.00	0.00	15,622.00	0.00	25,372.00	151,465.00
44	المؤسسة العربية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
45	وقفلر التركي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
46	بيروت والبلاد العربية	0.00	0.00	2,153.00	3,379.00	8,464.00	0.00	0.00	4,190.00	0.00	27,422.00	45,608.00
47	ابو ظبي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
48	البركة التركي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
50	بارسيان	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	799.00	0.00	0.00	799.00
51	البحر المتوسط	0.00	0.00	0.00	0.00	171.00	0.00	0.00	0.00	0.00	22.00	193.00
52	الاعتماد اللبناني	0.00	0.00	0.00	0.00	2,122.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	2,122.00
	مجموع الاهلي	54,975.00	0.00	253,050.00	161,661.00	2,501,805.00	136,584.00	116,617.00	893,177.00	68,994.00	911,418.00	5,098,281.00
	المجموع الكلي	1,701,313.00	10.00	1,476,952.00	161,962.00	5,798,762.00	1,872,650.00	238,946.00	10,688,138.00	182,851.00	6,317,104.00	28,438,688.00

Statistics & Research Dep. / Financial Market Research Division

Average interest rates of Commercial Banks for months in 2012

Bank Name		1 - Denominted in Iraqi Dinar									2- Denominated in USD								
		Interest rates on Depeosits					Interest rates on Credits				Interest rates on deposits				Interest ratets on credits				
		Fixd depeosits					Current account(over draft)	Discouned bill of exchang	Loans			Saving	Fixed deposits			Loans			
		Saving	6 Months	Year	2 Year	More than 2 Year			Short term	Midium term	Long term		Less than a year	A year	More than a year	Short term less than year	Midium than year	Long term more than one year	Long term more than Tow year
CBI Prescribed Rate (befor 3/1/2004)		7%	8%	9%	10%				14%	15%	16%								
1	Average Interest Rate/January 2012	5.2	6.0	6.9	8.1	6.0	14.8	14.5	14.4	13.8	13.8	2.9	3.1	3.7	4.5	13.6	13.4	13.1	13.3
2	Average Interest Rate/Fabrury 2012	5.2	5.9	6.9	8.0	6.0	14.8	14.5	14.4	13.9	13.9	2.9	3.1	3.7	4.7	14.0	13.1	13.1	14.2
3	Average Interest Rate/murch 2012	5.2	5.9	6.9	8.0	6.0	14.8	14.5	14.4	13.8	13.8	3.0	3.1	3.8	4.2	13.0	13.4	13.0	13.8
4	Average Interest Rate/April 2012	5.2	5.9	6.9	8.0	6.0	14.7	14.5	14.4	13.8	13.8	3.0	3.1	3.7	4.5	13.0	13.5	13.1	13.8
5	Average Interest Rate/May 2012	5.2	5.9	6.9	8.0	6.0	14.7	14.5	14.4	13.8	13.8	2.9	3.1	3.7	4.5	13.0	13.5	13.1	13.8
6	Average Interest Rate/June 2012	5.2	5.9	6.9	8.0	6.0	14.9	14.5	14.2	13.6	13.6	3.1	3.2	3.8	4.5	13.0	13.3	13.0	13.3
Ganeral Average Interest Rate qurater of 2012		5.2	5.9	6.9	8.0	6.0	14.8	14.5	14.4	13.8	13.8	3.0	3.1	3.7	4.5	13.3	13.3	13.1	13.7

جدول رقم (7) كفاية راس المال لعام 2012

ت	المصارف الحكومية	شباط	آذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	آب	ايلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول
1	الرافدين	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%
2	الرشيد	27%	25%	28%	27%	26%	18%	15%	17%	16%	17%	18%
3	الصناعي	105%	101%	116%	166%	163%	185%	191%	196%	188%	185%	92%
4	الغفري	17%	17%	12%	10*	17%	17%	22%	16%	17%	16%	17%
5	الزراعي التعاوني	39%	37.7%	54%	54%	60.4%	67%	55%	54%	55%	54%	54%
6	العراقي للتجارة	43%	50%	51%	51%	43%	40%	40%	40%	39%	39%	38%
7	العراق	95%	102%	106%	106%	110%	104%	104%	104%	104%	104%	109.477%
	المصارف الخاصة											
1	بغداد	42%	43%	45%	43%	43%	41%	38%	38%	39%	39%	55%
2	البصرة الدولي للاستثمار	لم ترد	لم ترد	30.9%	31.1%	36.6%	لم ترد	لم ترد	لم ترد	لم يرد	لم يرد	
3	التجاري العراقي	570%	529%	393%	430%	387%	342%	360%	358%	428%	468%	414%
4	مصرف الاستثمار العراقي	66%	69%	67%	56%	60%	58%	61%	61%	59%	62%	63%
5	الشرق الاوسط	55%	51%	52%	58%	56%	53%	52%	53%	63%	63%	63%
6	العراقي الاسلامي	33%	30%	27%	25%	24%	25%	26%	25%	24%	26%	33%
7	المتحد للاستثمار	لم ترد	22.3*	23%	18%	20%	21%	21%	21%	21%	21%	20%
8	الاهلي العراقي	191%	177%	173%	166%	160%	60%	109%	103%	103%	44%	133%
9	الائتمان العراقي	207%	232%	236%	243%	239%	257%	لم ترد	275%	274%	313%	300%
10	دار السلام	81%	70%	61%	60%	70%	53%	51%	50%	48%	59%	72%
11	الاقتصاد	12%	12%	12%	11%	10%	9%	9%	8%	8%	8%	8%
12	بابل	110%	101%	104%	118%	128%	123%	111%	116%	126%	140%	117%
13	الوركاء	28%	28%	29%	30%	30%	30%	31%	30%	31%	30%	34%
14	سومر	142%	142%	196%	178%	177%	165%	164%	163%	188%	191%	207%
15	الخليج التجاري	62%	62%	61%	57%	54%	48%	50%	47%	44%	44%	39%
16	ايلاف الاسلامي	19%	17%	25%	25%	32%	35%	31%	33%	41%	41%	37%
17	الموصل	72%	71%	75%	71%	82%	85%	82%	87%	68%	120%	119%
18	الشمال	25%	28%	23%	25%	28%	27%	27%	17%	26%	25%	28%
19	الاتحاد العراقي	47%	36%	29%	31%	26%	22%	23%	16%	28%	19%	21%
20	كوردستان	64%	58%	179%	155%	170%	122%	75%	82%	92%	101%	216%
21	اشور	34%	45%	45%	45%	35%	34%	39%	41%	57%	56%	55%
22	المنصور	103%	109%	121%	114%	115%	110%	229%	241.6%	245%	251%	243%
23	اربيل	230%	230%	229%	144%	132%	96%	98%	142%	181%	153%	107%
24	دجلة والفرات	70%	69%	76%	75%	56%	56%	60%	48%	44%	43%	38%
25	البلاد الاسلامي	23%	22%	23%	24%	25%	25%	27%	27%	26%	27%	27%
26	التعاون الاقليمي	85%	84%	88%	90%	71%	70%	70%	72%	79%	70%	66%
27	مصرف الهدي	98%	99%	93%	169%	110%	112%	111%	111%	173%	171%	60%
28	جيهان	30%	30%	80%	42%	44%	42%	41%	38%	38%	38%	37%
29	المصرف الوطني الاسلامي	28%	27%	23%	20%	19%	19%	17%	18%	15%	16%	16%
30	مصرف عبر العراق	493%	120%	120.5%	120.5*	132.4%	137%	125%	108%	109%	107%	106%
31	مصرف اميرالد	لم يرد	60%	69%	65%	لم يرد	لم يرد	52%	109%	119%	79%	92%

المصارف الاجنبية	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	آب	ايلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول
32	مصرف ملي ايران	460%	504%	506%	509%	525%	501%	493%	527%	512%	497%	535%
33	مصرف الزراعي التركي	13%	12%	11%	22%	21%	26.2*	14%	14%	27%	23%	9%
34	مصرف بيلوس	43%	42%	43%	33%	39%	34%	34%	35%	34%	34%	28%
35	مصرف انتركونتينتال	119%	211%	70%	128%	153%	124%	131%	121%	94%	89%	85%
36	وقفار	105%	98%	96%	353%	353%	250%	229%	250%	215%	251%	203%
37	ابو ظبي	153%	152%	147%	130%	98%	94%	88%	92%	89%	92%	86%
38	التنمية الدولي	312%	556%	450%	449%	326%	152%	151%	150%	150%	142%	124%
39	بيروت والبلاد العربية	لاتوجد	لاتوجد	لاتوجد	لاتوجد	لاتوجد	لاتوجد	لاتوجد	لاتوجد	لاتوجد	لاتوجد	لاتوجد
40	مصرف ايشل التركي											14%
41	البركة التركي	131%	108%	110%	71%	80%	128%	120%	113%	106%	103%	74%
42	بارسيان					4%	2%	1354%	2145%	2133%	211%	2012%
43	الاعتماد اللبناني							0%	100%	257%	256%	0
44	البحر المتوسط *							236%	235%	234%	233%	232%
45	اللبناني الفرنسي										8129%	
46	اسيسا التركي							384%	153%	53%	61%	39%
47	المؤسسة العربية المصرفية**											

المصدر :- * 1- المكتب الرسمية الواردة من المصارف
المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان

جدول رقم (8) احصائية المصارف والنسب المعيارية لغاية 31/12/2012

ت	اسم المصرف	رأس المال المدفوع	الاحتياطيات	مجموع رأس المال والاحتياطيات	الدائع	الائتمان النقدي	الائتمان التعمدي	مجموع الائتمان النقدي والتعمدي	الاستثمارات	ليون متأخرة التسديد	مجموع الموجودات
1	الرافدين	25,000	164,803	189,803	29,704,429	12,703,278	5,883,493	18,586,771	2,552,691	140,246	88,387,785
2	الرشيد	2,000	53,213	55,213	14,442,174	4,805,385	69,196	4,874,581	1,753,075	18,913	51,356,138
3	الزراعي التعاوني	50,600	4,863	55,463	2,055,573	1,374,987	50	1,375,037	9,256	22,467	2,681,048
4	الصناعي	125,000	15,468	140,468	147,139	79,380		79,380	38,393	20,313	1,130,799
5	الطهري	50,000	93,633	143,633	146,477	941,432	3,573	945,005	61,443	768	2,281,757
6	العراق	1,000	734	1,734	16,891	5,329		5,329	129	297	44,242
7	العراق للتجارة TBI	1,000,000	622,896	1,622,896	6,869,863	3,430,616		3,430,616	440,945	2,581	27,410,774
	مجموع الحكومية	1,253,600	955,520	2,209,120	53,382,546	23,340,407	33,465,507	56,805,914	4,855,932	205,585	173,292,543
8	بغداد	175,000	6570	181,570	1,025,726	173,421	178,585	352,006	238,760	36,166	1,300,725
9	التجاري العراقي	100,000	12,391	112,391	115,573	12,361	11,183	23,544	134,885	10,050	306,315
10	العراقي الاسلامي	152,000	1,028	153,028	133,737	77,150	407,816	484,966	44,500	2,533	377,546
11	البصرة	75,000	4,332	163,464	93,547	434,448	141,133	575,581	16,103	84,989	602,738
12	الشرق الأوسط	150,000	13,464	163,464	601,992	205,489	188,722	394,211	8,488	5,912	857,467
13	الاستثمار العراقي	100,000	7,852	107,852	266,983	191,494	77,863	269,357	3,371	3,355	440,253
14	المحدد للاستثمار	250,000	6,227	256,227	164,752	391,642	1,337,101	1,728,743	14,397	6,051	709,222
15	الأملي العراقي	100,000	35,124	135,124	163,589	78,184	58,340	136,524	6,946	9,129	344,131
16	الائتمان العراقي	100,000	51,966	151,966	334,314	11,505	85,909	97,414	86,115	4,031	565,682
17	الاقتصاد	100,000	2,346	102,346	314,606	200,552	1,425,451	1,626,003	4,667	36,296	546,488
18	دار السلام	105,800	1,772	107,572	498,626	17,557	168,096	185,653	155,396	718	711,960
19	بابل	100,000	6,946	106,946	193,867	54,539	7,729	62,268	8,142	0	311,848
20	سوبر	151,500	5,695	157,195	66,778	75,014	5,293	80,307	1,462	321	272,791
21	طوقايم	105,072	20,268	125,340	358,317	527,462	315,604	843,066	19,778	28,961	672,688
22	الخليج التجاري	103,950	4,201	108,151	238,805	222,668	176,619	399,287	18,145	8,657	435,058
23	بنك الاسلامي	100,000	3,213	103,213	144,354	57,085	304,764	361,849	4,089	10,016	389,860
24	الموصل	202,000	4,083	206,083	223,197	201,826	100,459	302,285	18,984	2,384	483,119
25	الشمال	210,000	7,109	217,109	1,030,205	450,510	678,944	1,129,454	9,537	7,456	1,608,193
26	الاتحاد العراقي	100,000	2,453	102,453	375,798	154,197	550,849	705,046	41	0	622,446
27	كوردستان	300,000	44,079	344,079	301,766	27,230	114,124	131,354	7,560	775	1,039,772
28	الطور	150,000	3,901	153,901	61,298	52,487	194,423	246,910	12,608	1,789	268,749
29	المصنوع	236,000	2,668	238,668	135,742	77,666	134,432	211,100	38,637	5,121	413,423
30	البنك الاسلامي	169,306	7,454	176,760	219,252	135,423	512,478	647,901	5,372	11,411	494,393
31	بنك وفاق	100,000	4,251	104,251	218,676	257,511	197,878	455,389	100	6,775	373,881
32	التعاون الاقليمي	100,000	4,535	104,535	148,570	115,753	159,072	274,825	7,588	6,953	315,663
33	بنك العراق	56,500	1,602	58,102	4,992	869	50	919	12,573	492	74,824
34	الوطني الاسلامي	150,000	412	150,412	209,357	257,297	1,039,375	1,296,672	119	1,228	604,860
35	الهدى	175,000	1,636	176,636	50,923	67,660	277,870	345,530	1,534	100	346,922
36	اربيل	150,000	419	150,419	44,276	44,945	122,034	166,979	0	0	221,762
37	المرقد	150,000	445	150,445	81,285	151,465	11,994	163,459	256	0	275,351
38	جيهان	150,000	4,921	154,921	196,442	159,166	457,797	616,963	35,230	0	468,184
39	التسمية الدولية	100,000	50	100,050	75,465	81,197	68,636	149,833			194,589
40	الموسسة العربية	8,204	0	8,204	0	0	0	0	8,190	0	8,789
41	ملي ايران	31,117	1,528	32,645	5,064	10,806	0	10,806	0	85	46,490
42	بيطوس	17,231	445	17,676	204,829	8,326	204,863	213,189	7,896	530	273,818
43	الزراعي التركي	16,338	0	16,338	59,278	0	105,004	105,004	0	0	92,055
44	التعاونية	8,745	11	8,756	90,544	4,991	4,482	9,473	0	0	101,720
45	بيروت والبنك العربية	16,380	0	16,380	124,457	45,608	637,128	682,736	0	0	347,807
46	بنك طي	8,162	0	8,162	7,778	0	29,261	29,261	3,876	0	27,554
47	برسيان	8,190	0	8,190	1,585	799	0	799	0	0	13,295
48	الاقتصاد اللبناني	16,352	0	16,352	21,510	2,122	61,798	63,920	0	0	62,325
49	البحر المتوسط	16,296	0	16,296	15,374	193	22,597	22,790	0	0	55,306
50	البنك اللبناني الفرنسي	8,148	0	8,148	160	0	0	0	0	0	8,570
	مجموع المصارف الاخوية	4,622,291	275,397	4,823,420	8,623,389	5,098,282	10,411,196	15,509,478	935,345	292,284	17,688,432
	مجموع المصارف التجارية	5,875,891	1,230,917	7,032,540	62,005,935	28,438,689	43,876,703	72,315,392	5,791,277	497,869	190,980,975

ت	اسم المصرف	نسبة الائتمان التقدي /الودائع التقدي %	نسبة الائتمان التقدي/رأس المال والاحتياطيات %	نسبة الائتمان والتقدي/رأس المال والاحتياطيات %	نسبة الاستثمارات رأس المال والاحتياطيات %	نسبة الديون المستقرة التسديد/الائتمان التقدي %	نسبة السيولة %	نسبة عناية رأس المال %
1	الرافدين	43%	6693%	3100%	9793%	1%	44%	1%
2	الرشيد	33%	8703%	125%	8829%	0%	59%	لم ترد
3	الزراعي التعاوني	67%	2479%	0%	2479%	2%	37%	54%
4	الصناعي	54%	57%	0%	57%	26%	296%	92%
5	الحقاري	643%	655%	2%	658%	0%	82%	17%
6	العراقي	32%	307%	0%	307%	6%	62%	لم ترد
7	العراق للتجارة TBI	50%	211%	1695%	1907%	0%	88%	38%
	مجموع المصارف الحكومية	44%	1057%	1515%	2571%	1%	55%	
8	بغداد	17%	96%	98%	194%	21%	77%	55%
9	العراقي التجاري	11%	11%	10%	21%	81%	124%	414.0%
10	العراقي الاسلامي	58%	50%	266%	317%	3%	92%	33%
11	البصرة	464%	266%	86%	352%	10%	20%	20.0%
12	الشرق الأوسط	34%	126%	115%	241%	5%	62%	63%
13	الاستثمار العراقي	72%	178%	72%	250%	3%	54%	63.0%
14	المتحد للاستثمار	238%	153%	622%	675%	6%	41%	20.0%
15	الاطمي العراقي	48%	58%	43%	101%	5%	12%	133%
16	الائتمان العراقي	3%	8%	57%	64%	57%	35%	300%
17	الاقتصاد للاستثمار	64%	196%	1393%	1589%	5%	18%	8%
18	دار السلام						100%	72%
19	بابل	28%	51%	7%	58%	0%	107%	117%
20	سوبر	112%	48%	3%	51%	1%	170%	207%
21	الوقاء للاستثمار	147%	421%	252%	673%	5%	2%	34%
22	الخليج التجاري	93%	206%	163%	369%	17%	4%	39%
23	ايلاف الاسلامي	40%	55%	295%	351%	4%	18%	37%
24	الموصل للتنمية	90%	98%	49%	147%	9%	1%	119%
25	الشمال	44%	208%	313%	520%	4%	2%	28%
26	الاتحاد العراقي	41%	151%	538%	688%	0%	0%	21%
27	كهرستان	29%	25%	8%	33%	2%	1%	216%
28	الشور	86%	34%	126%	160%	8%	3%	55%
29	المنصور	57%	33%	24%	56%	16%	7%	243%
30	البلاد الاسلامي	62%	77%	290%	367%	3%	8%	27%
31	لدجلة والفرات	118%	247%	190%	437%	0%	3%	38%
32	التعاون الاقليمي	78%	111%	152%	263%	7%	6%	66%
33	عمر العراقي	17%	1%	0%	2%	22%	57%	106%
34	الوطني الاسلامي	123%				0%	0%	16%
35	الهدى	133%	38%	157%	196%	1%	139%	60%
36	اريل	102%	30%	81%	111%	0%	240%	107%
37	امerald	186%	101%	8%	109%	0%	53%	92%
38	جيهان	108%	81%	69%	150%	0%	73%	37%
39	التنمية الدولي					0%	61%	124%
40	الموسسة العربية		0%	0%	0%	100%	197%	0%
41	ملي ايران	213%	33%	0%	33%	0%	1%	538%
42	بيبلوس	4%	47%	1159%	1206%	45%	6%	28%
43	الزراعي التركي	0%	0%	643%	643%	0%	0%	9%
44	التركو للتقنيات	6%	57%	51%	108%	0%	0%	86
45	بيروت والبلاد العربية	37%	278%	3890%	4168%	0%	0%	لا توجد
46	ابو ظبي	0%	0%	359%	359%	47%	457%	86%
47	برسيان	50%	10%	0%	10%	0%	172%	2012
48	الاعتماد اللبناني	10%	13%	378%	391%	0%	118%	لا توجد
49	البحر المتوسط	1%	1%	139%	140%	0%	132%	232
50	البنك اللبناني الفرنسي	0%	0%	0%	0%	0%	2098%	
51	اسيا	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
52	وفاقر	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
53	البنوك التركية	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
	المجموع التقدي	59%	104%	214%	318%	19%	6%	

جدول رقم (9) هيكل الجهاز المصرفي في العراق كما في 31/12/2012

ت	اسم المصرف	عدد الفروع الكلية	عدد الفروع في بغداد	عدد الفروع في المحافظات	عدد الفروع خارج العراق
1	الرافدين	164	63	101	8
2	الرشيد	200	91	109	
3	الزراعي التعاوني	61	7	54	
4	الصناعي	8	4	4	
5	العقاري	19	3	16	
6	العراق	4	3	1	
7	العراقي للتجارة TBI	15	6	9	
	اولا : مجموع المصارف الحكومية	471	177	294	8
8	بغداد	43	19	24	1
9	التجاري العراقي	10	9	1	
10	العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	16	5	11	
11	الشرق الاوسط	22	8	14	
12	الاستثمار العراقي	20	12	8	
13	المتحد للاستثمار	17	6	11	
14	الاهلي العراقي	8	5	3	
15	الانتمان العراقي	15	10	5	
16	الاقتصاد للاستثمار	55	32	23	
17	دار السلام	22	11	11	
18	بابل	11	3	8	
19	سومر	10	7	3	
20	الورقاء للاستثمار	80	37	43	1
21	الخليج التجاري	23	8	15	
22	ايلاف الاسلامي	16	7	9	
23	الموصل	14	1	13	
24	الشمال	18	5	13	
25	الاتحاد العراقي	3	1	2	
26	مصرف كردستان الدولي	5	1	4	
27	اشور	5	2	3	
28	المنصور	8	1	7	
29	البلاد الاسلامي	14	7	7	1
30	دجلة والفرات	5	1	4	
31	التعاون الاسلامي للاستثمار	10	3	7	1
32	الوطني الاسلامي	5	2	3	
33	الهدى	6	3	3	
34	اربيل	3	1	2	
35	اميرالد	5	1	4	
36	جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي	7	2	5	
37	مصرف التنمية الدولي	3	1	2	
38	عبر العراق (تحت الوصايا)				
39	البصرة (تحت الوصايا)				
40	المؤسسة العربية (تحت الوصايا)				
41	مصرف ملي ايران	2	1	1	
42	مصرف بيبيلوس	3	1	2	
43	مصرف الزراعي التركي	2	1	1	
44	مصرف انتركوتنتنتال	2	1	1	
45	بيروت والبلاد العربية	2	1	1	
46	ابو ظبي	1	1		
47	وقف للشركة المساهمة التركية	1		1	
48	ايش بنك التركي	1		1	
49	البركة التركي	1		1	
50	بنك باريسيان	1		1	
51	الاعتماد اللبناني	2	1	1	
52	اسيا	1		1	
53	البحر المتوسط	2	1	1	
54	اللبناني الفرنسي	1	1		
	مجموع المصارف الاهلية	501	220	281	4
	مجموع المصارف الحكومية والاهلية (اولا + ثانيا)	972	397	575	12

يصدر عن قسم بحوث السوق المالية التقارير التالية:

- 1- التقرير النصف السنوي للاستقرار المالي في العراق
 - 2- التقارير الشهرية والنصف سنوي والسنوية لتطور هيكل اسعار الفائدة للمصارف كافة العاملة في العراق
 - 3- التقارير الفصلية لتطوير القطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية
- للاستفسار عن الاصدارات اعلاه يمكنكم مراجعة المديرية العامة للإحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي الكائن في بغداد / الجادرية

لمراسلتنا يرجى اعتماد العنوان الالكتروني التالي:

cbi@cbi.iq

موقع البنك المركزي العراقي :

www.cbi.iq